

من قيل فيه
إذا حدّث من حفظه ضعيف، وإذا حدّث من كتابه فهو صحيح الكتاب
دكتورة/ نهلة محمود الرفاعي

قسم الكتاب والسنة - كلية الدعوة
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الهادي إلى الصواب، وأشهد أن لا إله إلا الله الكريم الوهاب، وأشهد أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وسيد الغر المحجلين، صل الله عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد.

فإن الأمة تستمد شرعها من محكم التنزيل، ومن هدي الأمين البشير عليه أفضل صلاة وأتم تسليم، وهديه يتمثل في كل ما نقل عنه قولاً وفعلاً وتقريراً، ولم يكن نقلة أخباره ﷺ إلا بشراً يقع منهم ما يقع من غير معصوم، كالخطأ والوهم، وقد يتجرأ البعض بالكذب.

فحتى يصل طالب العلم لرتبة الحديث لا بد من تنزيل كل راوي منزلته جرحاً وتعديلاً، وفي ذلك يقول علي بن المديني: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم"^(١).

وناقلي الأخبار عن المصطفى ﷺ إما أن يكون حافظ يحدّث من حفظه، وإما أن يكون حذر محتاط لبلاغاته فهو حافظ وله كتاب يحدّث منه، وإما أن يكون ضابط لكتابه، وفي هذا من العلماء من نهج منهج التشدد في صفة من تقبل روايته، فرأى الحجة فيما يرويه المحدث من حفظه معتمداً على ذاكرته، فالإمام مالك رحمه الله عاب على من روى من كتابه دون حفظه؛ لخوفه أن يلبس عليه دون علمه فيزداد أو يُنقص في كتابه فيحدث به وهو لا يدري، فقيل: أنه سئل أيؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة؟ فقال: " لا، قيل: فإن أتى بكتب فقال: سمعتها وهو ثقة؟ قال: لا يؤخذ عنه؛ أخاف أن يزداد في

(١) الرامهرمزي المحدث الفاصل (٣٢٠)، الخطيب البغدادي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢١١/٢)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٤٨/١).

حديثه بالليل يعني وهو لا يدري"، وسئل عن الرجل الغير فهم يخرج كتابه فيقول: هذا سمعته؟ قال: " لا تأخذ إلا عن يحفظ حديثه".

وهذا المنهج لم يذهب إليه بعض أئمة هذا العلم المبارك لأسباب أجملها الحافظ ابن حجر في أمرين، أحدهما: استقرار العمل في القديم والحديث على خلافه، وثانيهما: أن كثير من رواة الصحيح من بعد الصحابة والتابعين حدثوا من كتبهم، ولم يقدر هذا في ضبطهم، بينما جوز الكثير رواية المحدث من كتابه بشروط^(١).

وفي كتب الرجال عبارات لأئمة الجرح والتعديل تدور حول صحة حديث فلان إن حدث من كتابه وضعف حديثه إن حدث من حفظه وذلك إذا شاب حفظه شيء، فاستخرت الله تعالى في بحثي هذا بإلقاء بصيص من الضوء على هذا النوع من المحدثين، وقد كان لهم ذكر في كتب المصطلح على الإجمال، وذلك لمعرفة الأسباب التي ساعدت على ظهور هذا النوع من المحدثين، وهل هم أكثر أم قلة؟ ومعرفة الألفاظ الاصطلاحية التي يُنعت بها هؤلاء الرواة وغير ذلك.

فشرعت في تقسيم البحث إلى بابين بدأت بمقدمة تناولت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له، ومن ثم قسمت الباب الأول وهو أسس الرواية إلى فصول، الفصل الأول جعلته لأسس الرواية الصحيحة وفيه مباحث، المبحث الأول تناولت فيه حد العَدَالَة والضَبْط والفرق بينهما، والمبحث الثاني خصصته للأصل في تحري الضَبْط، والمبحث الثالث لأهمية الضَبْط في قبول الحديث. ثم الفصل الثاني جعلته لبعض ما يخص الراوي والرواية، وقسمته إلى مباحث، فكان المبحث الأول لصفات المحدث المقبول، والمبحث الثاني لوجه من وجوه الضَبْط عند المحدثين، والمبحث الثالث للكيفية التي يعرف بها ضبط الراوي، والمبحث الرابع لأنواع الضَبْط، والمبحث الخامس لشروط كل نوع، والمبحث السادس لأسباب كل نوع.

ثم الباب الثاني جعلته لمن قيل فيه إذا حدث من حفظه ضعيف، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح الكتاب، وقسمته إلى مباحث، المبحث الأول جعلته نماذج لمن ضبط كتابه ولم يضبط حفظه، والمبحث الثاني جعلته لبعض العبارات المستخدمة في الإشارة إلى هذا النوع من المحدثين، والمبحث الثالث لبعض أسباب عدم ضبط الحفظ، ثم أهم نتائج البحث.

(١) يجري التفصيل في الشروط في الفصل الثاني من الباب الأول (أنواع الضبط) وانظر ابن حجر - النكت على ابن الصلاح (٢٦٧/١)، السيوطي - تدريب الراوي (٩٣/٢).

وقد نهجت في هذا البحث المنهج العلمي في تأصيل النصوص من مصادرها الأصلية، ويتضمن ذلك تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار وأقوال العلماء مع التعريف بالأعلام الواردين في ثنايا البحث تعريف موجز، وتعريف مفصل للأعلام الذين هم مدار البحث، وقد أعقب الترجمة برواية رواها المترجم له من حفظه فوقع في الوهم والخطأ، وقد لا يظهر لي هذا فلا أعقب، وإن كان الحديث في صحيح البخاري ومسلم فأكتفي بالتخريج منهما وإن كان في أكثر من موضع فيهما فأكتفي بذكر موضع أو موضعين منهما، وإن كان في غيرهما من السنن والمسانيد أو غيرهما فأعزوها إلى مظانها في كتب السنة، بحسب ما يتيسر لي، وأشير إلى من حكم على الحديث، وإن لم أجد فأجتهد في الحكم على سند الحديث من خلال دراسة سنده. أما الأحاديث التي طعن بها على أصحاب التراجم فأخرجها من مظانها من كتب السنة وأذكر أقوال العلماء فيها بما يؤكد صحة الطعن إن وجد، أو براءة ساحتهم من هذا الطعن إن وجد.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفعني وطلاب العلم به ويجعله عملاً صالحاً خالصاً لوجهه الكريم ومن العمل الذي لا ينقطع إنه خير مأمول، وأعوذ بالله من حالة تقربنا إلى سخطه وأليم عقابه، وأن يغفر لنا ولأولئك العلماء لاجتهادهم في المحافظة على حديث الرسول ﷺ ولمن كتبه وقرأه وقال آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً.

بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا، أَمَانًا، وَقَرْبَانًا، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ إِلَّا اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنَّهُ، وَلَمْ نَصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ))^(١)، وهذا الذي عناه الخُبَازِيُّ^(٢) في تقسيمه للإسلام الذي عُدَّ من شروط العَدَالَةِ، إذ قال بعد أن عرفه بالإقرار والتصديق بالله وبأسمائه وصفاته: نوع ظاهر بنشوه بين المسلمين على طريقتهم، فاكنتي بما يدل عليه شرطاً لتعذر الإطّلاع على الباطن، وأستدل بحديث المصطفى ﷺ ((قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ))^(٣) وقال النوويّ عن جماهير أئمة الحديث والفقهاء: "أنه يشترط في الراوي أن

(١) البخاري - الصحيح (٩٣٤/٢) كتاب الشهادات باب الشهداء العدول، وانظر الخطيب - الكفاية (٧٨/١).

(٢) أبو محمد عمر بن محمد بن عمر الخُجَندِيُّ الخبازي الحنفي، فقيهاً بارعاً عالماً عابداً زاهداً متمسكاً جامعاً للفروع والأصول، أصله من بلاد ما وراء النهر يقال لها خجندة، اشتغل ودرس بخوارزم، وأعاد ببغداد، ثم قدم دمشق فأفتى، ودرس، ثم جاور بمكة سنة، ثم رجع إلى دمشق، توفي عام إحدى وتسعين وستمئة، انظر البداية والنهاية (٣٣١/١٣)، شذرات الذهب (٤١٩/٥)، معجم المؤلفين (٣١٥/٧)، مفتاح السعادة (١٨٩/٢) هدية العارفين (٧٨٧/٥)، ابن تغري بردي - الدليل الشافي (٥٠٥/١)، الفوائد البهية (١٥١).

(٣) الحديث عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ((إِذَا رَأَيْتُمُ الرَّجُلَ يَعْتَادُ الْمَسْجِدَ فَاشْهَدُوا لَهُ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: {إِنَّمَا يَعْزُمُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ})) (١٨) سورة التوبة والحديث أخرجه الترمذي عن ابن أبي عمير العَدَنِيِّ في كتاب الإيمان باب ما جاء في حرمة الصلاة (١٢/٥) وأحمد في مسند أبي سعيد الخُدْرِيِّ عن سُرَيْجِ بْنِ النُّعْمَانِ (٦٨/٣)، وسعيد بن منصور في سننه في كتاب التفسير باب تفسير سورة التوبة (٢٤٢/٥)، والدارمي في السنن كتاب الصلاة باب المحافظة على الصلوات (٣٠٢/١) عن عبد الله بن الزبير الحُمَيْدِيِّ، وابن حبان في صحيحه في ذكر إثبات الإيمان للمحافظ على الصلوات (٦/٥) عن عبد الله بن محمد بن سلم عن حرملة بن يحيى، وابن خزيمة في صحيحه كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من سنن باب الشهادة بالإيمان لعمار المساجد بإتيانها والصلاة فيها (٣٧٩/٢) عن أبي طاهر عن أبي بكر عن يونس بن عبد الأعلى، والحاكم في المستدرک كتاب الصلاة (الإمامة وصلاة الجماعة) (٣٣٢/١) عن محمد بن يعقوب عن بحر بن نصر، وعن أبي النضر الفقيه وعن عثمان الدارمي عن أصبغ بن الفرج، وأخرجه البيهقي في السنن من طريق الحاكم (٦٦/٣)، وأخرجه من طريق الحاكم أيضاً في الشعب (٨١/٣) عن مسلم بن الفضل عن يوسف بن يعقوب عن أحمد بن عيسى والجميع عن عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي السمح، دراج عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو العنوار عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ ﷺ مرفوعاً، وأخرجه الترمذي في السنن كتاب التفسير باب سورة التوبة (٢٧٧/٥) عن أبي كريب عن رشدين بن سعد، ومن هذا الطريق أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب المساجد والجماعات باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة (٢٦٣/١) وكلاهما عن عمرو بن الحارث به، وأخرجه أحمد في مسند أبي سعيد = الخُدْرِيِّ

يكون عدلا ضابطا، بأن يكون مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة^(١).
فالعقل^(٢)، والإسلام، والبلوغ، والسلامة من أسباب الفسق،^(٣) وخوارم المروءة، جميعها شروط العدالة.

(٧٥/٣)، وعبد بن حميد في مسنده (٢٨٩) كلاهما عن حسن بن موسى الأشيب، والمروري في تعظيم قدر الصلاة (٣٤٠/١) عن محمد بن يحيى عن ابن أبي مريم وثلاثتهم عن ابن لهيعة عن دراج به، والحديث صححه الحاكم، ولم يوافقه الذهبي في التلخيص، إذ يقول: دراج كثير المناكير، وصححه ابن خزيمة وابن حبان لتخريجهما له في صحيحيهما، وحسنه الترمذي فقال: غريب حسن، والحديث من طريق دراج وهو: أبو السمح المصري اختلف في اسمه واسم أبيه، قاص صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، انظر البخاري - التاريخ الكبير (٢٥٦/٣)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٤٤١/٣)، ابن حجر - تقريب (٢٠١). وروايته في هذا الحديث عن أبي الهيثم، ولم يتابعه أحد، فالحديث سنده ضعيف، وانظر المغني في أصول الفقه (١٩٩).

(١) السيوطي - تدريب الراوي (٣٠٠/١).

(٢) عرف الخبازي العقل بقوله: نور يبصر به القلب المطلوب بعد انتهاء درك الحواس بتأمله بتوفيق الله تعالى، وعلامته تظهر فيما يأتيه ويزره، وأنه قاصر لما يقارنه ما يدل على نقصانه في ابتداء وجوده، انظر المغني في أصول الفقه (٢٠١).

(٣) قال الخطيب: "يجب إن يكون وقت الأداء مسلما لأن الله تعالى قال: لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَيَّ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ" (٦) سورة الحجرات، وإن أعظم الفسق الكفر فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردودا مع صحة اعتقاده فخير الكافر بذلك أولى" وأشار في موضع آخر "أن الفاسق هو الذي لا يتوقى كباثر الذنوب"، انظر الكفاية (١/ ٧٦-٧٧، ٨٠)، وقال الغزالي: "لا خلاف في أن رواية الكافر لا تقبل لأنه متهم في دينه، والاعتماد في ردها على الإجماع المنعقد على سلبه أهلية هذا المنصب في الدين". والبلوغ هو: بلوغ الحلم، انظر المستصفي (١٢٤-١٢٥)، وقال السخاوي: "أي الإنزال في النوم، فيكون البلوغ به وبنحوه كالحيض، أو باستكمال خمس عشرة سنة إذ هو مناط التكليف" انظر فتح المغيب (٤/٢). وقد جمع الفقهاء بين البلوغ والعقل في التكليف، إذ يقول ابن قدامة في شروط قبول خبر الراوي: "لا يقبل خبر الصبي والمجنون لكونه لا يعرف الله تعالى ولا يخافه ولا يلحقه مآثم، فالثقة به أدنى من الثقة بقول الفاسق، لكونه يعرف الله تعالى ويخافه، ويتعلق المآثم به، ولأنه لا يقبل قوله فيما يخبر به عن نفسه وهو الإقرار ففيمما بخبر به عن غيره أولى"، وروضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه (١/ ٣٢٩-٣٣٢) ونفى الخطيب البغدادي وابن الصلاح وغيرهما صحة الأداء، والرواية، إلا بعد البلوغ وإن كان له أن يتحمل قبله، ثم فرقوا بين حال الطفل والمجنون وحال الفاسق فقيل: حال الراوي إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق من المسلمين وذلك إن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنوبا ويعتمد قربات، وكثير من الفاسق يعتقدون إن الكذب على رسول الله ﷺ والتعمد له ذنب كبير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول فخير الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مع هذا مجتمعة على ما =

فَالْعَدَالَةُ لَا تَعْنِي الْعَصْمَةَ، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: " لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أُعْطِيَ طَاعَةَ اللَّهِ حَتَّى لَمْ يَخْلُطْهَا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا عَصَى اللَّهُ فَلَـمْ يَخْلُطْ بِطَاعَةِ، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الطَّاعَةَ فَهُوَ الْمُعَدَّلُ، وَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْمَعْصِيَةَ فَهُوَ الْمُجْرَحُ " (١)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "الْعَدَالَةُ فِي الْإِنْسَانِ هُوَ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ أَحْوَالِهِ طَاعَةَ اللَّهِ لِأَنَّ مَا لَمْ نَجْعَلِ الْعَدْلَ إِلَّا مِنْ لَمْ يَوْجِدْ مِنْهُ مَعْصِيَةَ بِحَالٍ، أَدَانَا ذَلِكَ إِلَى أَنْ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا عَدْلٌ إِذْ النَّاسُ لَا تَخْلُو أَحْوَالَهُمْ مِنْ وَرُودِ خَلْلِ الشَّيْطَانِ فِيهَا، بَلِ الْعَدْلُ مِنْ كَانَ ظَاهِرَ أَحْوَالِهِ طَاعَةَ اللَّهِ، وَالَّذِي يَخَالَفُ الْعَدْلَ مِنْ كَانَ أَكْثَرَ أَحْوَالِهِ مَعْصِيَةَ اللَّهِ " (٢).

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "وَالْخَطَأُ وَالْوَهْمُ شَيْنَانِ لَا يَنْفَكُ عَنْهُمَا الْبَشَرُ، فَلَوْ كَثُرَ خَطَاؤُهُ حَتَّى كَانَ الْغَالِبَ عَلَى صَوَابِهِ لَا يَسْتَحِقُّ مَجَانِبَةَ رَوَايَاتِهِ، فَأَمَّا عِنْدَ الْوَهْمِ بِهِمْ، أَوْ الْخَطَأِ يَخْطِئُ، لَا يَسْتَحِقُّ تَرْكَ حَدِيثِهِ بَعْدَ تَقَدُّمِ عَدَالَتِهِ وَصِحَّةِ سَمَاعِهِ " (٣).

وَيَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ مِنْ شَرِيفٍ وَلَا عَالِمٍ وَلَا ذِي سُلْطَانٍ إِلَّا وَفِيهِ عَيْبٌ لَا بَدَّ، وَلَكِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا تُذَكَّرُ عَيْبُوهُ، مَنْ كَانَ فَضْلُهُ أَكْثَرَ مِنْ نَقْصِهِ وَهَبَ نَقْصَهُ لِفَضْلِهِ " (٤).

وَكَانَ بَهْرُ بْنُ أَسَدٍ (٥) إِذَا ذُكِرَ لَهُ الْإِسْنَادُ الصَّحِيحُ قَالَ: "هَذِهِ شَهَادَاتُ الرَّجَالِ الْعُدُولِ الْمَرْضِيِّينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَإِذَا ذُكِرَ لَهُ الْإِسْنَادُ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ: هَذَا فِيهِ عَهْدَةٌ

=ذكرناه لا نعرف بينها خلافا فيه، انظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (١٣٧)، المغني في أصول الفقه (٢٠٢)، الفيومي - المصباح المنير (٦١/١).

(١) الخطيب - الكفاية (٧٩/١).

(٢) أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولا هم البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث قال بن المدني: ما رأيت أعلم منه، توفي عام مائة وثمان وتسعين عن ثلاث وسبعين سنة وقيل ثلاث وستين سنة، انظر الذهبي - الكاشف (٦٤٥/١)، ابن حجر - تقريب التهذيب (٣٥١)، وقول عبد الرحمن ذكره المزي في تهذيب الكمال (١٣٧/٢٠)، ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٩٧/٧).

(٣) الصحيح (١٥١/١).

(٤) التقات (٦٦٩/٧).

(٥) الخطيب - الكفاية (٧٩ / ١).

(٦) أبو الأسود بهز بن أسد العمي البصري، قال الذهبي: حجة إمام، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، توفي بعد المائتين وقيل قبلها انظر الذهبي - الكاشف (٢٧٦/١)، ابن حجر - تقريب التهذيب (١٢٨).

وَيَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ثُمَّ جَدَّهَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَخْذَهَا مِنْهُ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْعُدُولِ" (١).

وإن كان أكثر أهل الفضل ذكروا أن العَدَالَةَ تعني استقامة الراوي بشكل عام فقد ذكر الخُبَزَائِي لها نوعان: "ظاهر وهو ما ثبت بالدين والعقل؛ لحملهما عليها ظاهراً، وأما الباطنة فلا يدرك مداها، وأعتبر في ذلك رجحان جهة الدين والعقل على طريق الهوى، فتبطل بارتكاب الكبيرة، وبالإصرار على ما دونها، لكن الإمام لا يخل بها" (٢).

وَالْعَدَالَةُ كما ذكر ابن حَبَّان: "هي تركية الراوي ووصفه بصفة تالزمه، وتقتضي قبول خبره، يشهد له بها جيرانه وعدول بلده" (٣).

وبذلك فالعَدَالَةُ تنبثق من تقوى الراوي المسلم وسجاياه الحميدة المتأصلة في نفسه، وتترجح كفت طاعته على معصيته، إن ذكر كان من أهل الفضل، وإن زل وأخطأ رجع إلى الحق ولم يعاند، فكان ظاهر أمره الصلاح والاستقامة.

حد الضَّبْط

قال الخَلِيل بن أَحْمَد: "لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء" (٤)، وقال أَبُو عُبَيْدٍ: "لزوم الشيء بقوة" (٥)، وقال الجَوْهَرِيُّ: "حفظه بالحزم" (٦)، وقال ابْنُ مَنْظُورٍ: "لزوم الشيء وحبسه، وقيل: الرجل ضابط أي حازم" (٧)، وقيل: شديد البطش والقوة والجسم" (٨)، وقيل الضابط: القوي على عمله" (٩)، ورجل أَضْبَطُ هو الذي يعمل بيديه جميعاً، يعمل ببساره كما يعمل بيمينه" (١٠)، فَضْبَطَهُ ضَبْطاً حَفِظَهُ حَفِظاً بَلِيغاً، ومنه قيل: ضبَطت البلاد وغيرها إذا قمت

(١) الخطيب - الكفاية (٧٧/١).

(٢) الإمام من اللّم صغار الذنوب وقيل: مقارنة المعصية من غير إيقاع فعل، وقيل: هي فعل الصغيرة ثم لا يعاودها، كالقبلة، انظر المغني في أصول الفقه (٢٠٠)، ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث (٢٧٢/٤)، الفيومي - المصباح المنير (٥٥٩).

(٣) الصحيح (١٥٢/١).

(٤) العين (٧/٢٣)، ابن منظور - لسان العرب (٣٤٠/٧).

(٥) غريبي القرآن والحديث (٤٣/٢ اب).

(٦) الصحاح (٣/١١٣٩)، محمد الرازي - مختار الصحاح (٣٧٦)، ابن منظور - لسان العرب (٣٤٠/٧).

(٧) لسان العرب (٣٤٠/٧).

(٨) العين (ن، م، س)، لسان العرب (ن، م، س)، الغريبي (ن، م، س).

(٩) ابن الأثير - النهاية في غريب الحديث والأثر (٧٢/٣).

(١٠) الغريبي (ن، م، س)، ابن الأثير (ن، م، س).

بأمرها قياماً ليس فيه نقص^(١)، ويقال: فلان لا يضبط عمله إذا عجز عن ولاية ما وآليه^(٢).

فَالضَّبْطُ هو: نعت ينعت به من أتقن صنعة ما، وغالباً ما يكون على سبيل التزكية، وأكثر ما يطلق على طلب العلم، بل وفيه يتحري الدقة في القدرة على الضبط، إذ به يكون التمييز والتفريق بين نقلة الأخبار، فهذا ضابط لما سمع، وهذا متقن، وهذا لا بأس به، وعليه ينزل الناس منازلهم جرحاً وتعديلاً، يقدم من نعت بأفعل التفضيل كأثبت الناس، أو جمع بين صفتين مكررتين كثقة ثقة، أو متغايرتين كثبت حجة، كناية عن شدة ضبطه، ويليه من نعت بصفة واحدة كحجة فقط، ثم ما يليها من مراتب التعديل^(٣).

وقد جعل ابنُ الأثيرِ الضَّبْطَ من باب أخذ الحيطة والحذر إذ يقول: "هو عبارة عن الاحتياط في باب العلم"^(٤)، إذ يمكن للراوي أن يروي بالمعنى إن فهم فحوى النص وهو بذلك تحمّل ولكن احتياطاً فقد يكون للنص معنى آخر لا يظهر في مراحل الأوليّة للتلقي، أو لا يظهر له ويظهر لغيره.

والضَّبْطُ: مقياس عند الترجيح بين الحفاظ واختلاف الرواية، فهذا أضبط من هذا، وعليه تقدم رواية الأكثر ضبطاً على من هو دونه، إن لم تشذ روايته عن رواية النقات.

وفي عرف أهل الصنعة الحديثية

قال المناويُّ عن ابنِ الكَمالِ: "سماح الكلام كما يحق سماعه عند فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود وهو الثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره"^(٥). وقال الغزاليُّ: "لا ينبغي أن يروي إلا ما يعلم سماعه أولاً، وحفظه وضبطه إلى وقت الأداء، بحيث يعلم أن ما أداه هو الذي سمعه ولم يتغير منه حرف، فإن شك في شيء منه فليترك الرواية"^(٦).

(١) الفيومي - المصباح المنير (٢/ ٣٥٧).

(٢) ابن منظور - لسان (٧/ ٣٤٠).

(٣) هذا باعتبار مراتب التعديل عند ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب (٢٣)، وانظر محمد الكنوي الهندي

- الرفع والتكميل (١٨٣)، سيد الغوري - المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل (٢٠٧).

(٤) مقدمة جامع الأصول (١/ ٣٥).

(٥) التوقيف على مهمات التعارف (٤٦٩)، الخبازي - المغني في أصول الفقه (٢٠١).

(٦) المُستصفي (١٣٢).

وقال الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ عن أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ: "رَأَيْتُ أَبَا مَسْهَرٍ يَكْرِهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَحْدِثَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا يَحْدِثُ ضَابِطًا لَهُ".^(١)

وقال يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: "يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي صَاحِبِ الْحَدِيثِ غَيْرَ خَصْلَةٍ، يَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ ثَبِتَ الْأَخْذِ، وَيَفْهَمُ مَا يُقَالُ لَهُ، وَيَبْصُرُ الرِّجَالَ ثُمَّ يَتَعَدَّدُ ذَلِكَ".^(٢)

وقال أَبُو نَعِيمٍ: "لَا يَنْبَغِي أَنْ يُوْخَذَ الْحَدِيثُ إِلَّا عَنْ ثَلَاثَةٍ، حَافِظٌ لَهُ، أَمِينٌ عَلَيْهِ، عَارِفٌ بِالرِّجَالِ، ثُمَّ يَأْخُذُ نَفْسَهُ بِدَرْسِهِ وَتَكَرُّرِهِ حَتَّى يَسْتَقِرَّ لَهُ حِفْظُهُ".^(٣)

وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: "الْحِفْظُ هُوَ الْإِتْقَانُ، وَيَجِبُ أَنْ يَنْتَبِثَ فِي الرِّوَايَةِ حَالُ الْأَدَاءِ، وَيُرْوَى مَا لَا يَرْتَابُ فِي حِفْظِهِ، وَيَتَوَقَّفُ عَمَّا عَارَضَهُ الشُّكُّ فِيهِ".^(٤)

ويظهر من ذلك أن للضَّبْطِ مَسْلَمَاتٍ جَعَلَهَا ابْنُ اللَّائِيْرِ أَطْرَافَ فَقَالَ: "طَرَفٌ وَقَوْعُ الْعِلْمِ عِنْدَ السَّمَاعِ، وَطَرَفُ الْحِفْظِ بَعْدَ الْعِلْمِ عِنْدَ التَّكْلِمْ، حَتَّى إِذَا سَمِعَ وَلَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَعْتَبَرًا، كَمَا لَوْ سَمِعَ صِيَاحًا لَا مَعْنَى لَهُ، وَإِذَا لَمْ يَفْهَمْ اللَّفْظَ بِمَعْنَاهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَمْ يَكُنْ ضَبْطًا، وَإِذَا شَكَّ فِي حِفْظِهِ وَسَمَاعِهِ بَعْدَ الْعِلْمِ وَالسَّمَاعِ لَمْ يَكُنْ ضَبْطًا".^(٥)

وبذلك أخرج ابْنُ اللَّائِيْرِ مِنْ اعْتِبَارِ الضَّبْطِ السَّمَاعِ بَدُونَ عِلْمِ كَسَمَاعِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ، وَالسَّمَاعِ بَدُونَ فَهْمِ كَالْمَغْفَلِ، وَالشَّاكِّ فِي حِفْظِهِ بَعْدَ السَّمَاعِ وَالْعِلْمِ، أَيْ بَعْدَ التَّحْمَلِ كَمَنْ لَا يَحْسَنُ ضَبْطَ مَا حِفْظَهُ لِيُؤَدِّيَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا.

فَالضَّبْطُ لَا يَخْلُو مِنْ أَمْرَيْنِ، الْأَوَّلُ: الثَّبَاتُ فِي الْحِفْظِ، وَالثَّانِي: الثَّبَاتُ فِي النُّقْلِ.

وعلى ما ذكره المحدثون: فالضَّبْطُ يَبْدَأُ بَعْدَ أَنْ يَرعى الرَّوَايِ شَيْخَهُ سَمِعَهُ فَيَسْمَعُ بُوْعِي وَيَفْهَمُ، ثُمَّ يَكُونُ التَّحْمَلُ بِالْحِفْظِ مِنَ السَّمَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ مِنْ تَكَرُّرِ مَا سَمِعَهُ، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى تَقَاوُتِ الْقُدْرَاتِ عَلَى تَثْبِيْتِ الْحِفْظِ مِنْ رَاوِيٍ لِآخَرَ، بَلْ هُوَ يَتَفَاوَتُ فِي الرَّوَايِ الْوَاحِدِ مِنْ وَقْتٍ لِآخَرَ، ثُمَّ الْأَدَاءُ الْمَطَابِقُ لِلْحِفْظِ .

وقد يتَحَمَّلُ الرَّوَايِ رَوَايَتَهُ وَإِنْ كَانَ طِفْلًا مُمَيِّزًا، أَوْ كَافِرًا، أَوْ فَاسِقًا^(٦)، وَلَكِنْ عِنْدَ الْأَدَاءِ لَا بَدَّ أَنْ تَتَحَقَّقَ فِيهِ شُرُوطُ الْعَدَالَةِ، وَيَضْبُطُ رَوَايَتَهُ ضَبْطًا يُمْكِنُهُ مِنَ الْأَدَاءِ. وَالضَّبْطُ قَسِيمُ الْعَدَالَةِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَكْمَلٌ لِلآخَرِ وَمَعَ هَذَا ثَمَّةُ فُرُوقٍ بَيْنَهُمَا.

(١) الكفاية في علم الرواية (١/١٦٦).

(٢) الحاكم - معرفة علوم الحديث (١٥).

(٣) الكفاية في علم الرواية (١/١٦٥).

(٤) الكفاية في علم الرواية (١/١٦٥)، السخاوي - فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (٣/١٢٣).

(٥) مقدمة جامع الأصول (١/٣٥).

(٦) المُستصَفَى (١٢٤)

الفرق بين العَدَالَةِ وَالضَّبْطِ:

هناك فروق جلية بين العَدَالَةِ وَالضَّبْطِ أوجز أهمها في نقاط:

(١) إن العَدَالَةَ وَالضَّبْطِ وإن كان لا بد من اجتماعهما لقبول الرواية من الراوي إلا أن العَدَالَةَ هي الركن الأساسي لتزكية الراوي إذ متعلقها شخص الراوي، بمعنى صلاحه واستقامته وسلامته مما يخرم مروءته، فنترجح بعَدَالَتِهِ كفت طاعته على معصيته، وبالتالي يكون خبره في حيز المقبول المحتج به، أما الضَّبْطُ يأتي تبعاً إذ متعلقه قدرة الراوي على ضبط الرواية فيما أن يتم ضبطها وإما أن يتخللها خفة الضَّبْطِ، أو التقصير المؤدي للوهم والخطأ، فالضَّبْطُ يعني قدرة الراوي على تحمل الرواية، لأن روايته نتاج سماعه ثم ضبطه وأداءه.

(٢) إن كان الراوي عدلاً وطعن في ضَبْطِهِ، قد تقبل روايته إن لم تخالف روايات النقات، أما من طعن في عدالته لكذبه أو بدعته الداعي لها في روايته، فتردد ولا يعتد بها، أو تضعف روايته للجهل بحاله أو فسقه أو تهتمته بالكذب، فتردد إن لم تأتي من طريق آخر يقويها.

(٣) قد لا يكون الراوي في أول أمره عدلاً بأن يكون كافر ويهديه الله للإسلام، أو فاسق فيتوب، أو فيه شيء من خوارم المروءة فيقوم من سلوكياته، أما الضَّبْطُ فهذه قدرات موهوبة من قبل المولى عز وجل يولد بها وخاصة إذا كان مرجعها قدرة العقل على الحفظ وهو الغالب، أو الحرص والدقة في التثبت من الرواية وتدوينها إن كان ضَبْطُهُ كتابه.

(٤) ذكر أئمة المحدثين أن الطعن في العَدَالَةِ إما لكذب الراوي أو لتهتمته بالكذب أو لفسقه أو بدعته أو الجهالة بحاله، أما الطعن في ضبطه إما لفحش غلطه أو لكثرة غفلته أو لوهمه أو لمخالفته للنقات أو لسوء حفظه.^(١)

(٥) لا يقع التفاوت في العَدَالَةِ فيما عدل وإما فاسق، أما الضَّبْطُ فهو يتفاوت في نسبته بين النقلة، فهم درجات في القبول، ودرجات في الرد، فأما درجات المجروحين فكثيرة، وأما درجات المقبولين فتنقسم في الجملة إلى منزلتين بحسب القسمة الاصطلاحية للحديث المقبول، يقول ابن حجر: "وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضَّبْطُ متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته إلى أن قال: فإن خف الضَّبْطُ

(١) الأعظمي - دراسات في الجرح والتعديل (٩٣-٩٤).

فالحسن لذاته^(١)، وإن زادت خفت الضبُّب عن معدلها الطبيعي قد توقع الراوي في الخطأ والوهم في الرواية.

(٦) يظل العدل على عدالة ما لم يرتد أو يقترب الكبائر أو يصر على الصغائر، ويظل الضابط على ضبُّبه حتى يتوفاه المولى عز وجل، أو يختل ضبُّبه لكبر سنه أو شغله بعمل كالقضاء وغيره، أو حادثة تؤثر على قدرته على ضبُّب صدره كموت عزيز لديه، أو دفنه لكتبه أو حادثة تفقده كتبه كحريق إن كان ضبُّبه كتابه.

المبحث الثاني: الأصل في تحري الضبُّب

الضبُّب نعت، إن لازم صاحبه في أحواله المعتادة فهو حسن، فإن كان من أهل النقل والرواية وسماع الحديث فهو منقبة.

إن التحري في السماع والنقل مطلوب شرعاً، لذا فقد تحرى ثلثة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين الدقة في حفظ كلامه ﷺ فنقلوا كما سمعوا بلا زيادة ولا نقص كعمر بن الخطاب وابنه عبد الله وزيد بن أرقم وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، وتوقف عن الرواية والنقل ثلثة أخرى لخوفهم من نقصان كلمة أو زيادتها مع قدرتهم على الرواية بالمعنى كالزبير بن العوام ﷺ، ومنهم من كتب كل ما سمع من رسول الله ﷺ كعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، ومنهم من شرف بدعاء المصطفى ﷺ له بالحفظ كأبي هريرة ﷺ فبلغوا كما سمعوا من المصطفى ﷺ، مع حرصهم على تصحيح ما قد يقع من بعضهم من وهم أو نسيان، وهذا لا يعني أن الرواية بالمعنى في عصرهم غير موجودة، ولا أنها دين من روى بها إذ هم حفاظ عدول، ولكن تضيق دائرتها في الأحاديث الفعلية، فهم من بلغ القمة في الفصاحة والبيان التي أهلتهم لتحدي الله ﷻ لهم بالقران العظيم، وعلى ذلك فهم مأمونون على رواية ما صدر عنه ﷺ من أفعال، وتقريرات بألفاظ مطابقة للمعاني التي أرادوا التعبير عنها بحسب مشاهدتهم للأحداث، وتضيق دائرة الأحاديث القولية أيضاً إذ ربما أعاد المصطفى ﷺ حديثه في مواطن عديدة، وفي فترات متفاوتة بألفاظ متقاربة والمعنى واحد، فيروى كل صحابي ما سمع من رسول الله ﷺ فلا تكون روايتهم بألفاظ مختلفة دليل على روايتهم بالمعنى وقد ثبت في أقواله ﷺ أنه كرر بعضها ثلاثاً حتى تحفظ.^(٢)

(١) انظر نخبة الفكر بتصرف يسير (١) ، عبد الله الجديع - تحرير الحديث (١/ ٢٩٩) .

(٢) سيرد زيادة توضيح للرواية بالمعنى في مبحث أهمية الضبط، انظر عبد الرزاق الشاذلي والسيد محمد نوح - مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى (٧٢-٧٣) بتصرف.

فالضبط التام في نقل الأخبار يعني "المحافظة على حروف النص ولفظه كما ورد عن المصطفى ﷺ، بلا خلاف بين العلماء هو الأولى بكل ناقل والأجدر بكل راوي" (١)، فيحرص على الأداء المطابق للسمع حتى لا ينحل النظم ويتسع الخرق، وينال بذلك دعوة المصطفى ﷺ التي خص بها من حرص على الضبط، والنقل المطابق للسمع، في روايات عدة منها ما رواه زيد بن ثابت ﷺ الذي قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَضَرَ اللَّهُ (٢) امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا حَفَظَهُ حَتَّى يَبْلُغَهُ قَرَبًا حَامِلٌ فَفَهَ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبُّ حَامِلٍ فَفَهَ لَيْسَ بِفَقِيهِ» (٣) ويفتح بهذا الضبط باب الاستنباط لغيره.

المبحث الثالث: أهمية الضبط في قبول الحديث

إن الضبط يعني الثبات في الحفظ ومن ثم الثبات في النقل، وعليه يكون أداء الحديث دون زيادة أو نقص، أو تقديم أو تأخير.

(١) ابن الأثير - مقدمة جامع الأصول في حديث الرسول ﷺ (٥١).

(٢) نصر بالتخفيف، ونضر بالتشديد من النضارة، وأنضره بمعنى نعمه، والنضرة أي النعمة والعيش والغنى، وقيل: الحُسْنُ والرواق في المظهر والخُلُقُ والقَدْرُ، وقال الهروي وغيره: أي نعم الله عبداً أنظر الغريبي (٣/١٦٧)، ابن الأثير - النهاية (٥/٧١)، ابن منظور - لسان العرب (٥/٢١٢)، وقال المنذري عن السيوطي: أي البسه نضرة وحسناً وخلوص لون وزينة وجمالاً، أو أوصله الله لنضرة الجنة نعيماً ونضارة، أنظر عون المعبود شرح سنن أبي داود (٦٨/١٠).

(٣) الحديث ورد على هذا النحو مختصراً وورد بزيادة، فأخرجه الدارمي في مقدمة سننه باب الاقتداء بالعلماء (١/٨٦) من حديث عصمة بن الفضل عن حرمي بن عمار، وأخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/١٠١) باب ثبوت السنن بحض النبي ﷺ على نقلها عنه والبيهقي في الاعتقاد (٢٤٥) من حديث محمد بن فورك عن عبد الله بن جعفر وكلاهما عن يونس بن حبيب، وابن حبان في الصحيح (٢/٤٥٤) من حديث عمر بن محمد الهمداني عن بندار، والبيهقي في الشعب (٢/٢٧٣) من طريق الحاكم عن محمد بن يعقوب عن أبي أمية (وابن أبي حاتم والبيهقي وابن حبان) ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي، وأخرجه الطبراني في الكبير (٥/١٤٣) من حديث يوسف القاضي عن عمرو بن مرزوق، وأخرجه أبو داود في السنن (٣/٣٢٢) كتاب العلم باب فضل نشر العلم من حديث مسدد عن يحيى والجميع عن شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان عن أبيه (أبان بن عثمان) عن زيد بن ثابت مرفوعاً، وأخرجه البيهقي في الشعب (٢/٢٧٣) من حديث أبي أمية عن عمر بن يونس عن جهضم عن عمر بن سليمان به، وأخرجه ابن حبان في الصحيح (٥/٣٧٤) من حديث بن قتيبة عن معمر عن ليث بن أبي سليم عن محمد الكوفي عن زيد بن ثابت مرفوعاً، الحديث رواه عدة صحابة منهم زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وجبير بن مطعم وأنس وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، وسنده صحيح، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/٢٠٦) في حكمه علي رواية جبير بن مطعم: "والمتن على حاله صحيح".

فالرواية بالمعنى وردت من بعض الصحابة وهم قلة بمقارنتهم بمن ضبط النص كما سمعه وأداه بهذا الضبط.

وهذا وإن دل فإنما يدل على تفاوت قدرات الرعيّل الأول على الضبط للطبيعة البشرية، ولا يتوقف التفاوت على الضبط فحسب بل على فهم المقصود أيضاً.

وكما اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في الرواية بالمعنى والتوقف عنها، اختلف العلماء تبعاً لهم في جوازها ومنعها، فمنهم يمنعها ومنهم يجيزها.

ومن أجازها لم يطلقها إذ قيدها بشروط أذكر مجملها استنباطاً من أقوال أئمة هذا الفن:

(١) أن لا تكون الرواية التي يريد أن يرويها بالمعنى من الأحاديث التي يتعبد بها والفعل فيها موقوف على فعل النبي ﷺ أو تعليمه للصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كحديث الأذان^(١)، وتسميت العاطس^(٢)، وغيرها ممن على شاكلتها، وقد يرد للحديث أكثر من نص، عن أكثر من صحابي، علل ذلك الشافعي بقوله في اختلاف الروايات في التشهد: "فعلمهم رسول الله ﷺ، فلعله جعل يعلمه الرجل فيحفظه، والآخر فيحفظه، وما أخذ حفظاً فأكثر ما يحترس فيه منه إحالة المعنى، فلم تكن فيه زيادة ولا نقص، ولا اختلاف شيء من كلامه يحيل المعنى فلا تسع إحالته"^(٣).

وقد أنتقى الشافعي رواية ابن عباس ﷺ في التشهد من أكثر من رواية، وحبته لخصها بقوله: "لما رايته واسعا، وسمعته عن ابن عباس ﷺ صحيحا، كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره، فأخذت به، غير معنف لمن اخذ بغيره مما ثبت عن رسول الله ﷺ"^(٤).

(٢) أن لا تنص الرواية على حكم شرعي، وقد أشار الشافعي إلى ذلك بقوله: "وكل ما لم يكن فيه حكم اختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه"^(٥).

(١) الحديث أخرجه مسلم بسنده في الصحيح (٢٨٧/١) كتاب الصلاة، باب صفة الأذان، عن أبي محذورة ﷺ أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان "الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ثم يعود فيقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين زاد إسحاق الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله"

(٢) الحديث أخرجه البخاري بسنده في صحيحه (٢٢٩٨/٥) في كتاب الأدب، باب إذا عطس كيف يشمت عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ، وَيُصَلِّحُ بِأَلْسِنَتِكُمْ"

(٣) الرسالة (٢٧١).

(٤) ن.م.س.

(٥) الرسالة (٢٧٦).

(٣) أن لا يكون الحديث من جوامع كلمه ﷺ والذي هو من ضمن ما فضل به ﷺ عن سائر الأنبياء، وهذا شرط للسُّيُوطِيّ^(١).

(٤) أن تكون روايته بالمعنى فيما فهمه من مدلول النص المباشر لا فيما فهمه استنباطاً، وهذا شرط الغزالي^(٢).

(٥) أن لا تكون الرواية دونت في المصنفات، وهذا شرط لابن الصلاح الذي عاش في القرن السابع، (توفي عام ٦٤٣هـ) وغيره، ونحن في القرن الرابع عشر، وقد دونت الأحاديث في صحاح، ومصنفات، وموطأت، وسنن، ومسانيد، وجوامع وغير ذلك، وشرحت، وعرف غريبها، فلا مجال من روايتها بالمعنى إلا كما أشار رحمه الله تعالى أن يعقبها بقوله: "كما قال ﷺ"، أو "فيما معنى حديث المصطفى ﷺ"، وما شابه ذلك.^(٣)

(٦) أن يبدل اللفظ برديفه وهذا أشار إليه الغزالي^(٤)، عن طائفة من العلماء، لكن الأمر الظاهر أن الأمر في سعة لأكثر من هذا، إن فهم المقصود من الرواية صاغها في لفظ يُجمل به المعنى.

(٧) أن يعطي المعنى بخلاصة حكم شرعي استنبطه من الحديث، فهو بذلك أقرب للفقهاء من المحدث، وهذا رأي ابن حزم^(٥).

بينما أشار الخبازي إلى رواية المعنى وجعلها إحدى نوعي الضبط فقال: "أحدهما ضبط المتن معناه لغة، والثاني ضبط معناه فقه وشرعية"، ويرى أن هذا الثاني أكملها، لذا

(١) أخرج مسلم في صحيحه مسلم (١/ ٣٧١)، كتاب الصلاة، باب جُعِلت لي الأرض مسجداً وطهوراً عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "فَضَلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بَيْتًا: أُعْطِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخَسِمَ بِي النَّبِيُّونَ"، وجوامع الكلم قامت الحجة على العرب، وهم أرباب الفصاحة، ففاقت فصاحته فصاحتهم وكانت من ضمن معجزاته ﷺ، ومن أمثلة جوامع كلمه ﷺ قوله في حديث حسنه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَّاجَ بِالضَّمَّانِ" السنن (٣/ ٥٨١)، كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد فيه عبياً، وأنظر الخبر في تدريب الراوي (١٠٢/٢).

(٢) المُستَصْفَى (١٣٣- ١٣٤).

(٣) انظر العراقي - التقييد والإيضاح (١٨٩)، ابن جماعة - المنهل الروي (٩٩- ١٠٠)، النووي - تدريب الراوي (١٠٢/٢).

(٤) المُستَصْفَى (١٣٣- ١٣٤).

(٥) الإحكام (٢١٣/٢) بتصرف يسير.

شُرط لكمال الحجة، ثم قال: "لم يكن خبر من اشتدت غفلته خلقاً أو مسامحتاً أو مجازفةً حجة".^(١)

بينما سمي السخاويُّ الأول ضبط الظاهر، والثاني ضبط الباطن، وقال: "مطلق الضبط الذي هو شرط في الراوي هو: الضبط ظاهراً عند الأكثر، لأنه يجوز نقل الخبر بالمعنى فيلحقه تهمة تبديل المعنى بروايته قبل الحفظ، أو قبل العلم حين سماع، ولهذا قلَّت الرواية عن أكثر الصحابة لتعذر هذا المعنى، وجعل هذا من باب أخذ الحيطة في الدين، لأن أصحاب الحديث قلما يعتبرونه في حق الطفل دون المغفل، فإنهم متى صح عندهم سماع الطفل أو حضوره، أجازوا روايته"، أما الثاني فقال عنه: "لا انحصار له عند الجمهور لاكتفائهم بضبط كتابه"^(٢).

وقد علق ابن حجرٍ على كون الراوي فقيهاً عالماً فقال: "وكذا من يشترط أن يكون فقيهاً عالماً فهو خلاف ما عليه الجمهور وحجتهم قول الله تعالى لِيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ"^(٣) معناه أن لا يتبين في خبر غير الفاسق ولو لم يكن عالماً، وفي قوله ﷺ "تَضَرَّ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا...." الحديث أقوى دليل على ذلك لأنه ﷺ لم يفرق بل صرح بقوله: «رُبَّ حَامِلٍ فَفَّهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَفَّهٍ لَيْسَ بِفَقِيهِ».^(٤)

الفصل الثاني: بعض ما يخص الراوي والرواية

المبحث الأول: صفات المحدث المقبول

إن نقلة الأخبار يحملون على عاتقهم أمانة عظيمة، فهم نقلة منهج رباني ودين، ورغم التفاوت بين البشر ثمة أمور تعد شروطاً لا بد أن يتحلى بها كل محدث.

قال بن حجرٍ: "وأما من شرط العدد فهو قول شاذ مخالف لما عليه الجمهور بل تقبل رواية الواحد إذا جمع أوصاف القبول"^(٥).

فما هي صفات المحدث المقبول عند أئمة المحدثين؟

(١) المغني في أصول الفقه (٢٠١)، والمجازفة كلمة دخيلة على اللغة العربية وهي بمعنى المساهلة، انظر الرافي - المصباح المنير (٩٩/١)، ولعله قصد أن لا تكون الغفلة فيه طبعاً أو لعدم اهتمامه وتدقيقه في الرواية.

(٢) فتح المغيث (٣/٢).

(٣) سورة الحجرات آية (٦).

(٤) الميزان (١٩/١).

(٥) لسان الميزان (١٩/١).

(١) أن يكون صادقاً في طلب العلم على وجه العموم وطلب الحديث على وجه الخصوص، إذ كل إناء بما فيه ينضح، قال عبدالله بن عون^(١): "لا نكتب الحديث إلا ممن كان عندنا معروفاً بالطلب"^(٢).

وعلى هذا قدم من كان العلم دأبهم ونهج حياتهم على غيرهم، قال الشافعي: "وأهل الحديث متباينون فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه وسماعه من الأب والعم وذوي الرحم والصديق، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مقدماً في الحفظ إن خالفه من يقصر عنه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه"^(٣).

(٢) أن يكون المحدث صاحب دين صحيح، بعيد عن البدع والأهواء، قال يحيى بن معين^(٤): "آلة الحديث الصدق والشهرة والطلب وترك البدع واجتتاب الكبائر"^(٥). وقال مروان بن محمد^(٦): "لا غنى لصاحب الحديث عن صدق وحفظ وصحة كتب، فإن كانت فيه ثنتان وأخطأته واحدة لم يضره، إن كان صدق وصحة كتب، ولم يحفظ ورجع إلى كتب صحيحة لم يضره"^(٧).

(٣) وشرط الحاكم في المحدث:

(أ) الإسلام الصحيح، وذلك من قوله: "أن يعتقد الشريعة في التوحيد"، وإتباع الرسول ﷺ وطاعته والبعد عن كل ما نهى عنه، وذلك من قوله: "طاعة الأنبياء والرسول فيما أوحى إليهم، ووضعوا من الشرع والظاهر من مراد الحاكم "بطاعة الأنبياء" الإيمان بهم؛ لأن الإسلام ناسخ لما قبله.

(١) أبو عون عبد الله بن عون بن أربطبان البصري ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن توفي سنة خمسين ومائة على الصحيح، انظر الذهبي - الكاشف (٥٨٢/١)، ابن حجر - تهذيب (٣٠٣/٥)، تقريب (٣١٧).

(٢) انظر الرامهرمزي - المحدث الفاصل (٤٠٥)، الخطيب - الكفاية (١٦١/١).

(٣) انظر الرسالة (٣٨٢).

(٤) أبو زكريا يحيى بن معين بن عون الغطفاني مولا هم البغدادي ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة النبوية وله بضع وسبعون سنة، انظر الذهبي - الكاشف (٣٧٦/٢)، ابن حجر - التقريب (٥٩٧).

(٥) انظر الرامهرمزي - المحدث الفاصل (٤٠٦).

(٦) مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري بمهملتين مفتوحتين ثقة، توفي سنة عشرين ومائتين وله ثلاث وستون سنة، انظر الذهبي - الكاشف (٢٥٤/٢)، ابن حجر - تهذيب (٨٦/١)، تقريب التهذيب (٥٢٦).

(٧) انظر الرامهرمزي - المحدث الفاصل (٤٠٥)، الخطيب - الكفاية (٢٣٠/١).

(ب) ألا يكون صاحب بدعة.
 (ت) أن يكون صحيح السماع من الشيوخ.
 (ث) أن تثبت نسبة الكتب التي يحدث منها إليه، إن كان ضبطه كتابه^(١).
 وشرط ابن عبد البرّ في المحدث بعد الضبط في الرواية سوء كان ضبطه حفظه أو كتابه، سواء رواها بلفظها وهو الأسلم، أو معناها إن كان قادراً على ذلك، أن يكون صاحب دين، غير مغفل،^(٢) عدلاً، مقبول الشهادة، غير مدلس.^(٣)
 فالمحدث المقبول عند الإمام الشافعي لا بد أن يجمع أموراً: بأن يكون صاحب دين، صادقاً في حديثه مع الناس، يعقل ما يحدث به، ضابطاً للرواية سواءً كان ضبطه صدره أو كتابه، إن ذكرها بلفظها، عالماً بإحالاتها إن رواها بالمعنى، متصل السند، لا يخالف الثقات، غير مدلس.^(٤)
 ويقول ابن حجر معلقاً على قول الشافعي: "أنه تضمن جميع الشروط المتفق عليها بين أهل الحديث في حد من تقبل روايته".^(٥)
 وشرط أبو نعيم القدرة على الحفظ، والمحافظة، إذ لا بد للحفظ معاهدة وتكرار، ولا بد للمحافظة يقظة فلا يعتريه ما يكون سبباً لطرح حديثه.^(٦)
 وشرط يحيى بن سعيد للمحدث أن يحسن ضبط ما يسمعه، متقن غير مغفل، دائم النظر في علم الجرح والتعديل.^(٧)

- (١) معرفة علوم الحديث (١٦-١٥).
 (٢) المغفل كما فسره السخاوي الذي لا يميز الصواب من الخطأ كالنائم والساقي إذ المتصف بها لا يحصل الركون ولا تميل النفس إلى الاعتماد عليه، انظر فتح المغيب (٢/٢).
 (٣) التدلّيس قسمان أحدهما: أن يروى عن عاصره، ما لم يسمع منه، موهما سماعه، قائلًا: قال فلان، أو عن فلان، أو نحوه، وربما لم يسقط شيخه، وأسقط غيره، لكونه ضعيفاً، أو صغيراً، تحسيناً لصورة الحديث، وهذا القسم مكروه جداً أكثر العلماء، وأما القسم الثاني من التدلّيس: فإنه يسمى شيخه، أو غيره، أو ينسبه، أو يصفه، أو يكتنيه، بما لا يعرف به، كراهة أن يعرف، ويحمله على ذلك كونه ضعيفاً، أو صغيراً، أو يستتف أن يروى عنه لمعنى آخر، أو يكون مكثرًا من الرواية عنه فيريد أن يغيره كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب وكراهة هذا القسم أخف وسببها توعير طريقة معرفته والله أعلم، انظر النووي في مقدمته لشرحه صحيح مسلم (٣٣/١)، ابن عبد البر - التمهيد (٢٨/١).
 (٤) الرسالة (٣٧٠).
 (٥) لسان الميزان (١٩/١).
 (٦) الخطيب - الكفاية (١٥٦/١).
 (٧) الخطيب - الكفاية (١٦٥/١).

وشرط ابن أبي حاتم في الراوي أن يكون صاحب دين وتقوى وورع، لا يفحش خطأه، ولا يزيد وهمه عن الحد المعتدل للبشر، عرف عنه الفهم والجد والسعي في طلب العلم، والأخذ عن الثقات، مع العدالة والضبط.^(١)

وأجمل ابن حجر شروطاً قال: لو اجتمعت في الراوي سمي حافظاً أولها: الشهرة بالطلب والأخذ من أفواه الرجال لا من الصحف.

ثانيها: المعرفة بطبقات الرواة.

ثالثها: المعرفة بالتجريح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتنون^(٢).

فهو بذلك شرط حرص المحدث على حضور حلق العلم، وأن يكون ذو علم بأحوال الرجال، وعلم بالحديث دراية، ورواية.

وعلى هذا فصفات المحدث المقبول من خلال أقوال أئمة المحدثين يمكن إيجازها في التالي:

- ٣ أن يكون المحدث صاحب دين صحيح، بعيد عن البدع والأهواء.
- ٤ صادقاً في طلب العلم على وجه العموم، وطلب الحديث على وجه الخصوص.
- ٥ متحلي بمكارم الأخلاق، مترفع بمعالي الأمور وتارك لسفاسفها.
- ٦ حريص على السماع من الشيوخ وحضور حلق العلم.
- ٧ مميزاً، عدلاً، جائر الشهادة، مقبولاً عند الناس، حافظاً إن كان ضبطه صدره، متقناً لكتابه صائناً له من العبث إن كان ضبطه كتابه.
- ٨ يحدث من أصوله التي كتبها بلا تزوير، ولا تلفيق، ولا تدليس.
- ٩ عالماً بما تحيل إليه الألفاظ من معاني إن روى بالمعنى.
- ١٠ لا يأخذ إلا عن ثقات ولا يخالفهم غالباً في مروياتهم.
- ١١ ذو علم وبصيرة، غير مغفل إن سمع وإن حدث، ملم بعلم الحديث دراية ورواية، والجرح والتعديل، قادر على التمييز بين المقبول والمردود.

(١) الجرح والتعديل (٥/١).

(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٦٨/١)، وعن النهي عن أخذ الحديث من الصحف انظر الحسن العسكري - تصحيفات المحدثين (٦/١)، الخطيب - الكفاية (١٦٢/١).

المبحث الثاني: وجه من وجوه الضبط عند المحدثين

يتحمل أهل الحديث رواياتهم بطرق عديدة، ولنقل هذه الطرق صياغات محددة متعارف عليها عند أهل الصنعة الحديثية، ولتنوع طرق التحمل تنوعت طرق الأداء. استقر الاصطلاح على أن السماع من الشيخ أقوى وأعلى أنواع حمل الخبر؛ لأنه الأصل في الرواية، فكان المصطفى ﷺ يتكلم بالحديث والصحابة يسمعون، فالسماع من لفظ الشيخ هو الأصل، وطرق الأداء المناسبة أن يقول الراوي: سمعت، أو سمعنا، أو حدثني، أو حدثنا، أو أخبرني أو أخبرنا، أو أنبأنا أو نبأنا، وعن فلان، أو قال لنا فلان، يحدد هذا إن كان السماع منفرداً أو مع جماعة.^(١)

ويأتي العرض على الشيخ دون السماع، ويؤدي الراوي روايته بألفاظ دقيقة معبرة، فيقول: قرأت على الشيخ، أو قرء على الشيخ وأنا أسمع. فالسماع طريقة، والعرض على الشيخ طريقة أخرى، وظاهر من ألفاظ الأداء الفرق بين الطريقتين.

ولقد تنوعت آراء المحدثين في طرق أداء التحمل بالعرض على الشيخ، هل تستخدم لها ألفاظ السماع أم لا؟ فمنهم من منع استخدام ألفاظ السماع مطلقة واستخدمها مقيدة بما يدل على حاله حين السماع بدقة، كأن يقول: حدثنا أو حدثني، أو أخبرني أو أخبرنا فلان قراءة عليه وأنا أسمع، أو بقراءتي عليه وأنا أسمع، كالإمام أحمد بن حنبل، وأبو عبدالرحمن النسائي، ويحيى بن يحيى التميمي، وعبدالله بن المبارك ومن وافقهم، أو يقول سمعت على فلان ولا يقول سمعت من فلان، وهذا وجه من وجوه الضبط^(٢)، ومنهم من أجاز استخدام ألفاظ السماع مطلقة لما تحمّله عرضاً فيقول حدثنا وأخبرنا لما تحمّله سماعاً ولما تحمّله عرضاً على الشيخ، كمحمد بن شهاب الزهري ومالك ويحيى بن سعيد القطان ومعظم محدثي أهل الكوفة كسفيان الثوري ومعظم محدثي أهل الحجاز كسفيان بن عيينة، وأبو حنيفة في أحد قوليه، وإمام هذه الصنعة أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري، وغيرهم.^(٣)

وسار على منوالهم فريق آخر لكن كانوا أكثر دقة، إذ فرقوا بين حدثنا وأخبرنا الخاصة بالسماع عندما أطلقوها لما تحمّله عرضاً، فظهر وجه آخر من وجوه الضبط،

(١) عبدالكريم الخضير - شرح رسالة أبي داود لأهل مكة (٩/١) بتصرف يسير.

(٢) عبدالكريم الخضير - شرح ألفية الحديث للعراقي (١٨/٢٢ - ١٩) مختصراً.

(٣) عبدالكريم الخضير - شرح ألفية الحديث للعراقي (١٥/٢٢) بتصرف.

إذ خصصوا التحديث للسمع من لفظ الشيخ، والإخبار لمن قرأ على الشيخ، أو قرء على الشيخ وهو يسمع، أي العرض، وعلى التفريق أكثر أهل العلم، كعبدالمك بن عبد العزيز بن جريج، وأبو عمرو عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي، ويحيى بن معين، وعبدالله بن وهب، وهو أول من أحدث هذا الفرق بمصر. (١) والإمام مسلم بن الحجاج، ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهم. (٢).

والإخبار بالحديث، كأن يقول أخبرنا، والتحديث كأن يقول حدثنا في اللغة بمعنى واحد، فمن حدث فقد أخبر، ولكن الفرق بينهما من حيث العموم والخصوص، فالإخبار أعم من التحديث، يحصل الإخبار بالمشافهة، والمكاتبة، والإشارة المفهمة، أما التحديث فلا يحصل إلا بالمشافهة. (٣)

متعلقات بضبط الراوي

أنواع الضبط

لقد تنوع الضبط وأصبح أقساماً لتباين قدرات أهل التحمل، فجميعهم تلقوا، فمنهم من رزقه الله ذاكرة سيالة حافظة، فسمع وحفظ، فكان ضبطه صدره، وسماه يحيى بن معين ثبت حفظ، ومنهم من تلقى فكتب جل ما سمعه، أو بعضه، فكان ضبطه كتابه، وسماه يحيى بن معين ثبت كتاب (٤)، ومنهم من ضبط بصدرة وبقلمه فجمع بين الحسينيين.

فضبط الصدر: هو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

وضبط الكتاب: هو صيانتة لديه منذ سمع فيه، وصححه إلى أن يؤدي منه، والناس فيه متباينون، فالرتبة العليا لمن تم ضبطه، ودونها لمن خف ضبطه. (٥)

وأهل الحديث على كثرتهم منهم من ضبط بصدرة وعاب على من كان ضبطه كتابه، إذ يقول هشيم (٦): "من لم يحفظ الحديث فليس هو من أصحاب الحديث يجيء أحدهم بكتاب كأنه سجل مكاتب". (٧)

(١) القاضي عياض - الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (١٢٥).

(٢) عبدالكريم الخضير - شرح ألفية الحديث للعراقي (١٥/٢٢) بتصرف يسير.

(٣) عبدالكريم الخضير - شرح ألفية الحديث للعراقي (٢١/٢٢) بتصرف يسير.

(٤) الخطيب - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٨/٢).

(٥) ابن حجر - نخبة الفكر (٢٢٩) بتصرف يسير.

(٦) أبو معاوية هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، توفي

سنة ثلاث وثمانين ومائة وقد قارب الثمانين، انظر الذهبي - الكاشف (٣٣٨/٢)، ابن حجر - التقريب (٥٧٤).

(٧) الخطيب - الكفاية (٢٢٨/١).

وقال أشهب^(١): "سئل مالكُ أيؤخذ العلم ممن لا يحفظ حديثه وهو ثقة؟ فقال: لا، قيل: فإن أتى بكتب، فقال: سمعتها وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ عنه، أخاف أن يزداد في حديثه بالليل يعني وهو لا يدري"^(٢).

وقال أبو نعيم: "لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا عن ثلاثة حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال، ثم يأخذ نفسه بدرسه وتكريره، حتى يستقر له حفظه"^(٣).

وقال: عبد الرحمن بن مهدي الحفظ هو الإتقان ويجب أن ينتهت في الرواية حال الأداء، ويروى ما لا يرتاب في حفظه، ويتوقف عما عارضه الشك فيه"^(٤).

ومنهم من ضبط بكتابه لما قد يعترى الإنسان من النسيان، إذ يقول يحيى بن معين: "دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل فقلت له: أوصيني، فقال: لا تحدث المسند إلا من كتاب"^(٥)، وقال مروان بن محمد في تمة خبره الذي سبق في صفات المحدث المقبول: طال الإسناد، وسيرجع الناس إلى الكتب"^(٦)، وقال جعفر الطيالسي^(٧): "ينبغي لصاحب الحديث أن يترز بالصدق ويرتدى بالكتب"^(٨).

وقال ابن الصلاح: "شدد قوم في الرواية فأفرطوا، وتساهل فيها آخرون ففرطوا، ومن مذاهب التشدد مذهب من قال: لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره، وذلك مروى عن مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما وغيرهما، ومنها مذهب من أجاز الاعتماد في الرواية على كتابه غير أنه لو أعار كتابه وأخرجه من يده لم يرو الرواية منه"^(٩).

-
- (١) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي المصري، يقال: اسمه مسكين، ثقة فقيه، توفي سنة أربع ومائتين وهو بن أربع وستين، انظر الذهبي - الكاشف (٢٥٤/١)، ابن حجر - تقريب (١١٣) .
- (٢) السيوطي - تدريب الراوي (٩٣/٢) .
- (٣) الخطيب - الكفاية (١٥٦/١) والخبر سبق في صفة المحدث المقبول .
- (٤) الخطيب - الكفاية (١٥٦/١) .
- (٥) السمعاني - أدب الإملاء والإستملاء (٤٧) .
- (٦) الخطيب - الكفاية (٢٣٠/١) .
- (٧) أبو الفضل جعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي البغدادي الحافظ الموجود، قال احمد بن المنادى: كان مشهورا بالإتقان والحفظ والصدق، قال الخطيب: كان ثقة ثبتا حسن الخط صعب الأخذ توفي في رمضان سنة اثنتين وثمانين ومائتين انظر تاريخ بغداد (١٨٨/٧)، الذهبي - تذكرة الحفاظ (٦٢٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٤٦/١٣) .
- (٨) السمعاني - أدب الإملاء والإستملاء (٤٧) ، الخطيب - الكفاية (٢٣٠/١) .
- (٩) التقييد والإيضاح (١٨٥) .

ولابن حجرَ تفصيل جيد إذ يقول: "أن من اعتمد في روايته على ما في كتابه لا يعاب، بل هو وصف أكثر رواة الصحيح من بعد الصحابة وكبار التابعين، لأن الرواة الذين للصحيح على قسمين: قسم كانوا يعتمدون على حفظ حديثهم، فكان الواحد منهم يتعاهد حديثه ويكرر عليه، فلا يزال مبيناً له، وسهلاً ذلك عليهم قرب الإسناد، وقلة ما عند الواحد منهم من المتون، حتى كان من يحفظ منهم ألف حديث، يشار إليه بالأصابع، ومن هنا دخل الوهم والغلط على بعضهم لما جبل عليه الإنسان من السهو والنسيان.

وقسم كانوا يكتبون ما يسمعونه ويحافظون عليه، ولا يخرجونه من أيديهم ويحدثون منه، وكان الغلط في أحاديثهم أقل من أهل القسم الأول إلا من تساهل منهم، كمن حدث من غير كتابه، أو أخرج كتابه من يده إلى غيره فزاد فيه ونقص وخفي عليه، ثم قال: فمن كان عدلاً، لكنه لا يحفظ حديثه عن ظهر قلب، واعتمد على ما في كتابه، فحدث منه، فقد فعل اللازم له، وحديثه على هذه الصورة صحيح بلا خلاف".^(١)

فالحفظ مطلب ضروري لمن كان ضبطه صدره، ولكن ينبغي الأخذ بشروطه، وشروطه مما سبق توجز في التالي:

(١) تعاهد محفوظاته فلا يدعها تنقلت منه وذلك بمراجعتها المستمرة.

(٢) رواية ما ثبت له حفظه، وأما ما دخله الريبة والشك في تمام ضبطه فيتوقف فيه ولا يروي به.

وقد عيب على الحافظ غير المتقن إن لم يكن له أصل يحدث منه، وعليه يرد حديثه، إذ يقول الشافعي: "ومن كثر غلظه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم يقبل شهادته".^(٢)

ومن لم يكثر غلظه وإن كان ضبطه صدره، فالأفضل له أن يحدث من كتابه الصحيح المثبت، لتدارك الوهم والغلط إن وقعت، يقول القاضي عياض: "وإمساك الأصل هنا أثبت لئلا يغفل ويذهب الوهم فيذكر الكتاب"^(٣)

فضبط الكتاب مطلب مهم لمن يحدث، ضبط بصدره أو لم يضبط، ولكن ينبغي الأخذ بأسباب المحافظة عليه.

(١) النكت على ابن الصلاح (١/٢٦٩) .

(٢) الرسالة (٣٨٢) ، الخطيب - الكفاية (١/١٤٤)

(٣) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (٧٥)

قال الخَطِيبُ: "فمن احتاط في حفظ كتابه، ولم يقرأ إلا منه، وسلم من أن يدخل عليه غير سماعه، جازت روايته، وبالتالي يسلم من العلة التي ذكرها مالكُ فيمن له كتب، وسماعه صحيح، وهي أنه قد يُدخَل فيها ما ليس من سماعه، وهو لا يدري".^(١)
 وسئل يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ "أيهما أحب إليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال: ثبت كتاب".^(٢)
 وضبط الكتاب يعد فيصلاً، إذ يرجع له عند الحاجة، فيحسم الخلاف في أي رواية، إذ يقول الشَّافِعِيُّ: "وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها".^(٣)
 ومع ذلك ثمة أمور ذكرها أوعية العلم تعد شروطاً لمن كان ضبطه كتابه:

(١) أن يحافظ على كتابه الذي دون فيه مسموعاته بدقة من شيوخه، ولا يخرج منه من تحت يديه حتى لا يزداد أو ينقص فيه وهو لا يعلم.
 (٢) لا يحدث إلا من كتابه الذي ضبطه بيده، ولا يحدث من كتب غيره، فقد تكون غير متقنة.

وقد يغني ضبطه لكتابه عن حفظه، لكن الجمع بينهما أفضل، قال الشريف حَاتِمُ بْنُ عَارِفٍ: وأجل من النوعين السابقين من جمع بين الضبطين، فكان ضابط صدر، ومع ذلك لم يرو إلا من كتابه المنقن، فهذا أجل، وهذا شأن أئمة التحري والتثبت، كعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وأمثالهم، كانوا قد بلغوا القمة في ضبط الصدر، ومع ذلك لم يكونوا يحدثون إلا من كتبهم".^(٤)

وقال: الْقُرْطُبِيُّ "وكان بعضهم يحفظ ثم يكتب ما يحفظ، منهم الأعمشُ وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَشِيمٌ وغيرهم، وهذا احتياط على الحفظ، والكتب أولى على الجملة".^(٥)
 فمن حفظ ونسي لما جبل عليه ابن آدم، رجع لأصوله التي كتب فيها، فهذا سُفْيَانُ^(٦)

(١) الخطيب - الكفاية (٢٢٨/١) بتصرف يسير .

(٢) الخطيب - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٨/٢).

(٣) الرسالة (٣٨٣).

(٤) شرح موقظة الذهبي (٢٨٨).

(٥) التفسير (٢٠٦/١١).

(٦) أبو محمد سفیان بن عیینة بن میمون الهلالي الكوفي ثم المكي سبقت ترجمته في أهمية الضبط لقبول الحديث .

يقول ثنا عمرو^(١) عن أبي الشعثاء^(٢) قال: "الرجلُ أحقُّ أن يُغسلَ، المرأةُ من أختها" قال سُفيانُ : كنت قد نسيت هذا حتى وجدته مكتوبا عندي بخطي".^(٣)
ومع ذلك فمن الرواة من جمع بين الضبطين وأختل أحدهما وبقي الآخر، وهذا محور حديث الباب القادم.

(١) أبو محمد عمرو بن دينار المكي الأثرم، الجمحي مولا هم ، ثقة ثبت، توفي سنة ست وعشرون ومائة، لمعلومات أوفى انظر ابن حجر — تهذيب التهذيب (٢٨/٨)، تقريب (٤٢١).
(٢) أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البحمدي ثم الجوفي البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه، توفي سنة ثلاث وتسعين وقيل غير ذلك، لمعلومات أوفى انظر ابن حجر — تهذيب التهذيب (٣٨/٢) ، تقريب (١٣٦).
(٣) الكفاية (٢٣١/١).

الباب الثاني

من قيل فيه: إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ ضَعِيفٌ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ صَاحِبُ الْكِتَابِ
 إِنَّ الضَّبْطَ بِنُوعِيهِ مَهْمٌ لِنَقْلَةِ الْأَخْبَارِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ مِنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِمْ فِي أَفْضَلِهِمَا ظَاهِرًا،
 إِذْ هُمْ يَلْتَقُونَ فِي الْحِرْصِ عَلَى صِحَّةِ نَقْلِ الْحَدِيثِ، فَمَنْ فَضَّلَ الْحِفْظَ وَمَنَعَ الْكِتَابَةَ
 كَانَ لَعْلَةً أَنْ لَا يَزِيدَ فِي كِتَابِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، وَجَعَلَ لَهُ شُرُوطًا لِيَكُونَ مَثْمَرًا، وَمَنْ فَضَلَ
 الْكِتَابَةَ عَلَى الْحِفْظِ، لَعْلَةً النَّسِيانُ جَعَلَ لَهَا أَيْضًا شُرُوطًا لِنَتَحَقُّقِ صِحَّةِ رِوَايَتِهِ، وَلَكِنْ
 كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ، وَضَبَطَ الْكِتَابَ يَعِدُ مَنَقِبَةً بِدَلِيلِ قَوْلِ
 أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ»^(١)، وَأَشَارَ الْخَبَّازِيُّ إِلَى أَهْمِيَّةِ
 الْكِتَابَةِ بِقَوْلِهِ: «الْخَطُّ لِلْقَلْبِ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ لِلْعَيْنِ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا لَمْ تَقْدِرْ لِلْعَيْنِ دَرْكًا كَانَ
 عَدْمًا، فَالْخَطُّ إِذَا لَمْ يَفِدْ لِلْقَلْبِ ذِكْرًا كَانَ هَدْرًا»^(٢).

وقال المُنَاوِيُّ: فِي شَرْحِهِ لِحَدِيثِ «قَيِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ» لِأَنَّهُ يَكْثُرُ عَلَى السَّمْعِ، فَتَعْجِزُ
 الْقُلُوبُ عَنِ حِفْظِهِ، وَالْحِفْظُ قَرِينُ الْعَقْلِ، وَالْقَلْبُ مَسْتَوْدَعُهُمَا، وَالنَّسِيانُ كَامِنٌ فِي
 الْأَدْمِيِّ، وَأَوَّلُ مَنْ نَسِيَ آدَمَ فَسَمِيَ إِنْسَانًا، فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتَهُ، فَالْعِلْمُ يُعْقَلُ ثُمَّ يُحْفَظُ، فَإِذَا كَانَ
 الْقَلْبُ مَعْلُومًا بِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَالنَّسِيانُ كَامِنٌ خَفِيفٌ ذَهَابُهُ، قَيَّدَ بِالْكِتَابَةِ لئَلَّا يَفُوتَ وَيُدْرَسَ،
 فَنَعْمَ الْمَسْتَوْدَعُ وَإِنْ دَخَلَ الْقَلْبُ فَنَعْمَ الْكَشْفُ لَهُ الْكِتَابُ، وَقَدْ أَدَبَ اللَّهُ عِبَادَهُ وَحَثَّمَهُ عَلَى
 مَصَالِحِهِمْ فَقَالَ لَبَّيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَالْكَتُوبُ وَلِيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ
 كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فليَكْتُبْ وَلِيُمَلِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ
 وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ}.....{ (٢٨٢) سورة البقرة.^(٣)

فمن جمع بين الأصلين فكان ضبطه صدره المكنون وكتابه المحفوظ، فقد جمع بين
 خيرين، إذ كل واحد منهما يؤزر الآخر فإن أختل أحدهما استند على الآخر.
 وقد يزداد في كتابه أو يُنْقَصُ، ويبقى حفظه على حاله، فمن هذا حاله يعتمد حفظه،
 وزادها ابن الصَّلَاحِ أيضًا بقوله: "إذا وجد الحافظ في كتابه خلاف ما يحفظه، نظر،

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب كتابة العلم (٥٤/١).

(٢) المغني في أصول الفقه (٢٢٢).

(٣) الحديث أخرجه الدارمي في سننه باب من رخص في كتابة العلم، عن عمر رضي الله عنه (١٣٨/١)، والحاكم في
 مستدركه (١٨٧/١) (١٨٨/١) عن عمر وأنس رضي الله عنهما، وذكره الهيثمي في مجمع كتاب العلم،
 باب كتابة العلم (١٥٢/١) وعزه للطبراني في الكبير وقال رجاله رجال الصحيح، وانظر فيض القدير
 (٥٣٠/٤).

فإن كان حفظ ذلك من كتابه فليرجع إلى ما في كتابه، وإن كان حفظه من فم المحدث، فليعتمد حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك"، واستحسن ابن الصلاح إيضاح ذلك للمتلقى منه، فقال: "وحسن أن يذكر الأمرين، فيقول: حفظي كذا، وفي كتابي كذا"، كما ضرب مثلاً لمن سار على هذا المنهج بقوله: "هكذا فعل شعبة وغيره".

كما أشار إلى الأولى عند المخالفة مع بعض الحفاظ فقال: وهكذا إذا خالفه فيما يحفظه بعض الحفاظ، فليقل: حفظي كذا وكذا، وقال فيه فلان، أو قال فيه غيري، كذا وكذا، أو شبه هذا من الكلام، وضرب مثلاً على من فعل هذا بقوله: كذلك فعل سفيان الثوري وغيره والله أعلم.^(١)

واختلف فيمن وجد ما يثبت سماعه على أصله وخانه حفظه في ذلك، منهم من أجاز روايته ومنهم من منعها وأشار إلى ذلك ابن الصلاح بقوله: "وإذا وجد سماعه في كتابه وهو غير ذاك لسماعه ذلك، فعن

أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي: أنه لا تجوز له روايته، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد أنه يجوز له روايته، وزاد النووي وهو الصحيح، وشرطه أن يكون السماع بخطه أو خط من يثق به، هذا إذا لم يتشكك فيه وسكنت نفسه إلى صحته، فإن تشكك فيه لم يجز الاعتماد عليه".^(٢)

وإن طرأ على حفظه طارئ فني، بقي أصله الثابت كتابه المحفوظ الغالب على ظنه سلامة تطرق التزوير والتغيير إليه، فهذا أحمد بن حنبل يقول: "عن عفان ثنا همام يوماً بحديث فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه فقال: ألا أراني أخطئ وأنا لا أدري فكان بعد يتعاهد كتابه".^(٣)

وعرفت طائفة تحدث بالحديث إن حدثوا من كتبهم كان حديثهم صحيح وإن حدثوا من حفظهم كان حفظهم ضعيف، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر.

(١) العراقي - التقييد والإيضاح (١٨٨) بتصرف يسير.

(٢) العراقي - التقييد والإيضاح (١٨٨) بتصرف يسير، تدريب الراوي (٩٧/٢)، ابن جماعة - المنهل الروي (٩٩).

(٣) سؤالات أبي داود (٣٣٥)، العلل ومعرفة الرجال (٣٥٧/١)، الخطيب - الكفاية (٢٢٣/١)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١/٢).

من قيل فيه: إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ ضَعِيفٌ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ صَاحِبُ الْكِتَابِ ١. أَبُو بَكْرُ بْنُ عَيَّاشٍ بْنُ سَالِمِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيُّ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ، صَحَّحَ الْبَعْضُ أَنَّ اسْمَهُ كُنْيَتُهُ^(١)، جَدَّتْهُ مَوْلَةٌ لِسَمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ^(٢) وَوَلِدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ^(٣)، كَانَ عَابِدًا مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ لَهُمْ نَوْمٌ بِاللَّيْلِ^(٤)، دَابَّ عَلَى خْتَمِ يَوْمِي لِلْقُرْآنِ وَذَلِكَ لِمُدَّةِ ثَلَاثِينَ عَامًا، وَقِيلَ أَرْبَعِينَ^(٥)، قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: قَالَ لِي أَبُو بَكْرٍ: تَعَلَّمْتُ مِنْ عَاصِمِ الْقُرْآنِ، كَمَا يَتَعَلَّمُ الصَّبِيُّ مِنَ الْمُعَلِّمِ، فَلَقِيَ مِنِّي شِدَّةً، فَمَا أَحْسَنُ غَيْرَ قِرَاءَتِهِ، وَهَذَا الَّذِي أُحَدِّثُكَ بِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ إِنَّمَا تَعَلَّمْتَهُ مِنْ عَاصِمٍ تَعَلَّمَا^(٦)، قِيلَ أَنَّهُ اخْتَلَطَ بِآخِرَةِ^(٧)، وَثِقَهُ الْعَجَلِيُّ^(٨)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ^(٩)، وَقَالَ: مِنْ الْمُتَوَرِّعِينَ فِي الْبَدِينِ مِمَّنْ كَانَ يَهُمُّ فِي الْإِحْيَاءِ^(١٠) وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "عُمَرَ حَتَّى كَتَبَ عَنْهُ الْأَحْدَاثُ، ثِقَةً صَدُوقًا عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ الْغَلَطِ"^(١١)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي قَوْلِهِ: "صَدُوقٌ"^(١٢)، وَفِي قَوْلِ آخَرَ قَالَ: "ثِقَةً، رَبَّمَا غَلَطَ، صَاحِبُ قُرْآنٍ وَخَيْرٌ"^(١٣)، وَقَالَ مُهَنَّابٌ: بَنُ يَحْيَى: سَأَلْتُ أَحْمَدَ، أَبُو بَكْرُ بْنُ عَيَّاشٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ إِسْرَائِيلُ؟ قَالَ: إِسْرَائِيلُ، قُلْتُ: لِمَ؟ قَالَ: لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَثِيرُ الْغَلَطِ جِدًّا، قُلْتُ: كَانَ فِي كُتُبِهِ خَطَأٌ؟ قَالَ: لَا، كَانَ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ^(١٤)، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي قَوْلِهِ: "لَيْسَ هُوَ

- (١) ابن حبان - الثقات (٧/ ٦٦٨)، أبو أحمد الحاكم - الأسامي والكنى (٢/ ١٤٢)، المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ١٣٠)، الذهبي - تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٤).
- (٢) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٢/ ١٤٢)، المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ١٢٩).
- (٣) الربيعي - تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٢٢٦)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٥).
- (٤) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٩).
- (٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٠٣).
- (٦) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٠٢)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٨٢).
- (٧) أبو البركات محمد الذهبي - الكواكب النيرات (٨٧).
- (٨) تاريخ الثقات (٤٩٢).
- (٩) الثقات (٧/ ٦٦٨).
- (١٠) مشاهير علماء الأمصار (٢٧٢).
- (١١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٨٦).
- (١٢) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ١٣٢).
- (١٣) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٩)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٩٦)، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (١/ ١٩٥).
- (١٤) أبو أحمد الحاكم - الأسامي والكنى (٢/ ١٤٣)، الذهبي - المقتنى في سرد الكنى (١/ ١١٧).

بالتقوي^(١)، ووثقه^(٢) في قول، وقال في آخر: "رجل صدوق ولكنه ليس بمستقيم الحديث"^(٣)، وقال ابن عدي: "لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة إلا أن يروي عنه ضعيف"^(٤)، قال يعقوب بن شيبان: "كان أبو بكر معروفاً بالصلاح البارِع، وكان له فقه، وعلم الأخبار، وفي حديثه اضطراب"^(٥). ولقد أثنى عليه عبد الله بن المبارك^(٦)، بينما قيل: يحيى القطان وعلي بن المديني، يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه، كان يهمل إذا روى، فنافح عنه ابن حبان بقوله: "الخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فلو كثر خطاه حتى كان الغالب على صوابه لا يستحق مجانية رواياته، فأما عند الوهم يهمل، أو الخطأ يخطئ، لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه"^(٧) وقال عثمان الدارمي: "أبو بكر، وأخوه حسن: ليسا بذلك في الحديث، وهما من أهل الصدق والأمانة"^(٨) وقال الذهبي: "ثقة فيه شيء"^(٩)، وفي قول: "ثقة يغلط"^(١٠) وقال الحاكم: "ليس بالحافظ عندهم"^(١١)، وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: "لم يكن في شيوئنا أحد أكثر غلطاً من أبي بكر"^(١٢)، وقال البرزالي: "لم يكن بالحافظ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه"^(١٣)، ولما حضرت أبا بكر الوفاة، بكت أخته، فقال لها: ما

-
- (١) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق (٤٠).
 (٢) ابن عدي - الكامل (٢٦/٤)، التراجم الساقطة من الكامل (١٢٤)، ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/٢٢٨)، الذهبي - .
 (٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/٦٩)، رواية الدقاق (٣٤).
 (٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٢٩).
 (٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٥٠١)، تذكرة الحفاظ (١/١٩٥).
 (٦) وذلك بقوله: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عباس، أنظر المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/١٣٢)، سير أعلام النبلاء (٨/٤٩٦)، تذكرة الحفاظ (١/١٩٥).
 (٧) ابن حبان - النقائ (٧/٦٦٩).
 (٨) المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/١٣٣)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٤٩٧).
 (٩) ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٢٠٧).
 (١٠) المغني في الضعفاء (٢/٧٧٤).
 (١١) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (٢/١٤٢).
 (١٢) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٥٠١)، المغني في الضعفاء (٢/٧٧٤).
 (١٣) ابن حجر - تهذيب التهذيب (١٢/٣٧).

يُبَكِّيكُ؟ انظُرِي إِلَى تِلْكَ الزَّوَايَةِ، فَقَدْ خَتَمَ أَخُوكَ فِيهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفَ خَتْمَةٍ^(١). مَاتَ أَبُو بَكْرٍ فِي جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ^(٢)، قَالَ الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ: "عَاشَ سِتًّا وَتِسْعِينَ سَنَةً"^(٣).
 أثار ضبطه في الرواية: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ مِنْ رِجَالِ الْكُتُبِ السَّنَةِ^(٤)، أَتَقَنَّ حِفْظَ الْقُرْآنِ، وَاشْتَغَلَ بِهِ، حَتَّى أَصْبَحَ مِنْ قِرَاءَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، بَيْنَمَا الْحَدِيثُ لَمْ يَتَقَنَّ حِفْظَهُ، فَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ ثَبِتَ فِي الْقِرَاءَةِ، لَكِنَّهُ فِي الْحَدِيثِ يَغْلُطُ وَيَهْمُ، أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ"^(٥)، صَنَفَ ضَمْنَ مَنْ يَكْتُبُ، يَقُولُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: "مَا كُتِبَتْ حَدِيثًا قَطُّ إِلَّا مَنَا نَاتِي الْمَحْدَثِ وَقَدْ حَفِظْنَاهُ فَإِنْ زَادَ فِيهِ كَلِمَةً عَرَفْنَاهَا لَيْسَ نَحْنُ صَحِيفِينَ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَيَّاشٍ"^(٦)، وَقَدْ أَشَارَ أَبُو حَاتِمٍ إِلَى عِلْمِهِ بِالْتَفْسِيرِ^(٧)، وَإِلَى صِحَّةِ كِتَابِهِ عِنْدَمَا سُئِلَ عَنْهُ وَعَنْ شَرِيكِهِ قَالَ: "هُمَا فِي الْحِفْظِ سَوَاءٌ غَيْرَ أَنْ أَبَا بَكْرٍ أَصَحُّ كِتَابًا"^(٨) وَعَلَى مَا ثَبِتَ مِنْ أَقْوَالِ النُّقَادِ يَتْرَكَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا أَخْطَأَ فِيهِ، وَيَحْتَجُّ بِمَا ثَبَّتَ فِيهِ صِحَّتَهُ.

- (١) ابن الجوزي - صفة الصفوة ط دار المعرفة (٣/ ١٦٦)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٠٤)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٨٣)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٥).
- (٢) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٦/ ٣٨٦)، البخاري - التاريخ الكبير (٩/ ١٤)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٧١)، أبو زرعة الدمشقي - التاريخ (١/ ٣٠٢)، محمد الربيعي - تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٤٣٤)، المزني - تهذيب الكمال (٣٣/ ١٣٥) الذهبي - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٨٣)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٩٥)،
- (٣) الكاشف (٢/ ٤١٢)
- سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٠٧)، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١٩٤)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٩)، ابن حجر - تهذيب (١٢/ ٣٩)، التقريب (٤/ ٦٢٤)، السيوطي - طبقات الحفاظ (١١٩).
- (٤) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ١٣٥).
- (٥) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٩٩).
- (٦) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢/ ١٣٥).
- (٧) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/ ٣٤٩).
- (٨) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/ ٣٥٠).

٢. أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط النيسابوري، يُكنى أبا الأزهر^(١)، ولد بعد السبعين ومائة^(٢)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يخطئ"^(٣)، وكان ابن خزيمة إذا حدث عنه قال: "حدثنا أبو الأزهر من أصل كتابه"^(٤)، ونوه الحاكم على ذلك بقوله: "ولعل متوهمًا يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين لقول ابن خزيمة في مصنفاته: حدثنا أبو الأزهر، وكتبته من كتابه، وليس كما يتوهم، فإن أبا الأزهر كف بصره في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثه، فربما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت"^(٥). وفي قول آخر قال: "ما حدث من أصل كتابه فهو أصح، وكان قد كبر فربما يلقن"^(٦)، وقال صالح جزرة: "صدوق"^(٧)، وقال النسائي والدارقطني: "لا بأس به"^(٨)، وزاد الثاني: "قد أخرج في الصحيحين عن هو دونه وشر منه"^(٩)، وقال أبو عمرو المستملي عن محمد بن يحيى: "أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة نرى أن يكتب عنه"^(١٠)، ووثقه الذهبي^(١١)، وقال ابن حجر: "صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه"^(١٢)، وقال ابن عدي: "هو بصورة أهل الصدق"^(١٣)، قال ابن الجوزي: "كذبه يحيى بن معين"^(١٤)، وقوله هذا غير متجه والصحيح أن أحمد ذكر حديث في فضل علي ﷺ عن عبد الرزاق، فقال يحيى: "من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث بهذا عن عبد الرزاق؟ فقام

(١) ابن منده - فتح الباب في الكنى والألقاب (٩٢) .

(٢) لمزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ٢٥٥)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤).

(٣) الثقات (٤٣/٨).

(٤) ابن عساكر - تاريخ دمشق (٧١/ ٣١).

(٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٦).

(٦) أبو أحمد الحاكم - الأسامي والكنى (١/ ٤١٥)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (١/ ١١-١٢)، الخرجي - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٣).

(٧) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٥).

(٨) ابن حجر - تهذيب التهذيب (١/ ١٢).

(٩) سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للإمام الدارقطني (٤٢).

(١٠) ابن عساكر - تاريخ دمشق (٧١/ ٣٠).

(١١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٦٤).

(١٢) تقريب التهذيب (٧٧).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ١٩٢).

(١٤) الضعفاء والمتروكين (١/ ٦٥).

أَبُو الْأَزْهَرِ، فَقَالَ: هُوَ ذَا أَنَا. فَتَبَسَّمَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ: أَمَا إِنَّكَ لَسْتَ بِكَذَّابٍ، وَتَعْجَبُ مِنْ سَلَامَتِهِ، وَقَالَ: الذَّنْبُ لِغَيْرِكَ فِيهِ. (١) مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (١)

(١) الخبر ذكره الذهبي وقال: أورد أبو القاسم بن عساكر ترجمة عبد الرزاق في سبع عشرة ورقة وأفظع حديث له ما تفرد به عنه الثقة أحمد بن الأزهر في مناقب علي ؑ فإنه شبه موضوع، والصحيح أنه لم يتفرد به وإنما تابعه عليه محمد بن علي بن سفيان الصنعاني النجار أشار إلى ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٢/٤)، والذهبي في السير (٥٧٤/٩)، ولم أفق عليه، وقال الحاكم: حدث به أبو الأزهر ببغداد في حياة يحيى بن معين فأنكره من أنكره حتى تبين للجماعة أن أبا الأزهر بريء الساحة منه فإنه صادق، والعلة فيه كما ذكر الذهبي: أن معمرا كان له ابن أخ رافضي وكان معمرا يمكنه من كتبه فأدخل هذا عليه وكان معمرا رجلا مهيبا لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة فسمعه عبد الرزاق منه، انظر السير (٣٦٧/١٢)، ابن حجر - تهذيب (١٢/١)، النووي - تدریب الراوي (٢٨٦/١)، وذكر ابن عدي والحاكم تنمة القصة، فقال أبو الأزهر ليحيى عندما نعته بالكذب ثم اعتذر له، وسأله بعدما قربه وأدناه منه في آخر المجلس: كيف حدثك عبد الرزاق بهذا ولم يحدث به غيرك؟ فقال: أعلم يا أبا زكريا أنني قدمت صنعاء وعبد الرزاق غائب في قرية له بعيدة فخرجت إليه وأنا عليل فلما وصلت إليه سألتني عن أمر خراسان فحدثته بها وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء فلما ودعته، قال لي: قد وجب علي حَقُّ فأنا أحدثك بحديث لم يسمعه مني غيرك، فحدثني والله بهذا الحديث لفظا فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه، انظر الكامل (٣١٢/٥)، المستدرک علی الصحیحین (١٣٨/٣)، والحديث عن ابن عباس ؑ قال: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: (أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا، سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، حَبِيبُكَ حَبِيبِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ اللَّهِ، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ اللَّهِ، فَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٣٨/٣) عن محمد بن إبراهيم المزكي عن أحمد بن سلمه والحسين بن محمد القتباني، وأخرجه عن أحمد بن الخضر الشافعي عن إبراهيم بن أبي طالب ومحمد بن إسحاق، وأخرجه عن محمد بن عبد الله القرشي عن أحمد بن يحيى بن إسحاق الطلواني، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤١/٤) من طرق منها، طريق أحمد بن جعفر القطيعي عن أحمد بن عبد الجبار، وأخرجه عن عبد العزيز الوراق عن محمد بن عبد الله الشيباني عن مكي بن عبدان وأبو عمران الجويني، ومن طريق الخطيب البغدادي أخرجه المزني في تهذيب الكمال (٢٥٩/١)، والجميع عن أبي الأزهر عن عبد الرزاق عن معمرا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس مرفوعا إلى النبي ﷺ، والحديث قال عنه الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وأبو الأزهر بإجماعهم ثقة وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح، ولم يوافقته الذهبي في التلخيص فقال: هذا وإن كان رواه ثقات فهو منكر ليس ببعيد من الوضع، وإلا لأي شيء حدث به عبد الرزاق سرا ولم يجسر أن يتقوه لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلوا إليه، قال أبو حامد بن الشرقي: هو حديث باطل، وقال الذهبي: مع كونه ليس بصحيح فمعناه صحيح سوى آخره ففي النفس منها شيء، وما اكتفى بها حتى زاد، وحبيبك حبيب الله وبغضك بغض الله، والويل لمن أبغضك، فالويل لمن أبغضه هذا لا ريب فيه بل الويل لمن يغض منه أو غض من رتبته ولم يحبه كحب نظرائه أهل الشورى رضي الله عنهم أجمعين، انظر ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣٤٥/٤)، وقد اعتذر ابن عدي لعبد =

أثر ضبطه في الرواية: أحمد بن الأزهر روى عنه النسائي^(٢)، وابن ماجه^(٣) وقيل: روى عنه الدارمي، ومسلم والبخاري^(٤)، وقد سأل مكي بن عبدان الإمام مسلم عن أحمد بن الأزهر، فقال له: اكتب عنه. وقد عدّه أبو حامد بن الشرفي من أهل الرفعة في الحديث إذ يقول: قيل لي: لم لم ترحل إلى العراق؟ فقلت: وما أصنع بالعراق؟ وعندنا من بنادر الحديث ثلاثة: الذهلي، وأبو الأزهر، وأحمد بن يوسف السلمي^(٥)، وقد كان يعتمد على كتابه ولم يكن يحفظ حتى حال بينه وبين كتابه عارض العمى بعدما كبر، فكان يقبل التلقين، فمن سمع روايته من كتابه فروايتها صحيحة ومن سمع منه بعد أن عمى فقد دخلها الوهم، والله أعلم.

٣. أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة القاضي البغدادي، يكنى أبا بكر^(٦) من أصحاب محمد بن جرير الطبري^(٧) وقيل تلميذه^(٨)، ولد سنة سنين ومائتين بسر من رأى^(١)،

=الرزاق بقوله: وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، فعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعنه شبه عليه لأنه شيعي"أنظر.الكامل في ضعفاء الرجال (١/١٩٢).

(١) ابن حبان - الثقات (٤٣/٨)، ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (١/١٩٢)، ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكين (٦٥/١)، المزي - تهذيب الكمال (٢٥٥/١)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٣٦٨/١٢)، طبقات المحدثين (٩٤)، الكاشف (١٨٩/١)، ابن حجر - تهذيب (١٣/١)، السيوطي - طبقات الحفاظ (٢٤٤).

(٢) النسائي - مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ (٧٩)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/٣٦٤).

(٣) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/٣٦٤).

(٤) أشار إلى ذلك الخطيب في تاريخ بغداد وذيوله (٤/٢٦٠) والذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/٣٦٤) وغيرهما ورواية مسلم عنه خارج الصحيح أنظر المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/٢٥٧)، وكان رواية البخاري كذلك خارج الصحيح، ورواية الدارمي عنه في غير السنن والله أعلم.

(٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٢/٣٦٥)، بين المزي في حاشية أصله معنى البنادر بقوله: البنادرة جمع بندار، وهو الناقد" أنظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/٢٥٩)، وقال السمعاتي: "البندار بضم الباء الموحدة وسكون النون وفتح الدال المهملة وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى من يكون أكثر من شيء يشترى منه من هو أسفل منه أو أخف حالا وأقل مالا منه ثم يبيع ما يشترى منه (من غيره) لعلها سبق قلم والأصح على غيره والله أعلم، وهذه لفظة عجمية" أنظر الأنساب (٢/٣٣٥ - ٣٣٦).

(٦) عبد القادر الحنفي - الجواهر المضبية في طبقات الحنفية (١/٩٠).

(٧) علي القفطي - إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/١٣٢).

(٨) الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد (٤/٣٥٧)، الذهبي - تاريخ الإسلام (٧/٨٨٥).

رأى^(١)، قال أبو الحسن بن رزقويه: "لم ترَ عيناىِ مثله"^(٢)، وقال السمعاني: "كانَ عالِماً بالأحكامِ والقرآنِ وأيامِ الناسِ والأدبِ والتواريخِ وله فيها مصنفات"^(٣)، وقال الدارقطني: "كانَ متساهلاً، ربّما حدّثَ من حفظه بما ليسَ في كتابه، وأهلكه العُجبُ، كانَ يختارُ لنفسه، ولا يُقلِّدُ أحداً، ولا يضعُ لأحدٍ من العلماءِ الأئمةَ أصلاً"، فقال له أبو سعد الإسماعيلي: "كانَ جريئُ المذهبِ؟" وقال أبو الحسن: "بل خالفه واختار لنفسه وأملاً كتاباً في السننِ وتكلمَ على الأخبار"^(٤)، وفي قول آخر قال: "كانَ يعتدُّ بحفظه، ويحدّثُ من حفظه بما ليسَ في كتبه؛ وذلكَ أنه لا يعدُّ لأحدٍ وزناً من الفقهاءِ وغيرهم"^(٥)، وقال الذهبي: "كانَ من بحورِ العلمِ، فأخمله العُجبُ"^(٦) توفي في المحرمِ سنةَ خمسَينَ وثلاثِ مائة، وقيل غير ذلك، وله تسعون سنة^(٧).

أثر ضبطه في الرواية: حرص أحمد بن كامل على كتاب الله ﷻ، فسمع من الأئمة وأسمع^(٨)، ورغم أنه نعت بالعالم في علوم عدة، إلا أنه لم يكن في الحديث بهذه المنزلة، فلم يكن ضابطاً لصدوره، وضبطه كتابه لكن لا يرجع إليه، ويحدث من حفظه تساهلاً، ونحلّ منحللاً خاصاً أعتد فيه رأيه والله أعلم.

٤. أيوب بن عنبية ويكنى أبا يحيى من بني قيس بن ثعلبة^(٩)، كان عالماً بأهل النمامة وقاضياً^(١٠)، أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير، وأصحهم كتاباً عنه^(١١)، قال يحيى

(١) وسامري المدينة التي بناها المعتصم بأرض العراق قرب بغداد، وفيها لغات: سر من رأى. وسر من رأى. وساء من رأى. وسامري. أنظر محمد بن أبي بكر الرازي - مختار الصحاح (١١٥)، الزبيدي - تاج العروس (١١/١٢)، ولمعلومات أوفي عن صاحب الترجمة أنظر الذهبي - تاريخ الإسلام (٧/ ٨٨٥).

(٢) علي القفطي - إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ١٣٣).

(٣) عبدالقادر الحنفي - الجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ٩٠).

(٤) سوالات حمزة للدارقطني (١٦٤)، الذهبي - تاريخ الإسلام (٧/ ٨٨٥)، السيوطي - بغية الوعاة (١/ ٣٥٤).

(٥) سوالات السلمي للدارقطني (٩١).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٤٦).

(٧) ابن جوزي - الضعفاء والمتروكين (١/ ٨٣)، علي القفطي - إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ١٣٣)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٤٥).

(٨) محمد بن الجزري - غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٩٨).

(٩) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٤٨٤).

(١٠) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٥/ ٥٥٦).

(١١) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).

بْنِ مَعِينٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ" فِي رِوَايَةِ الدُّورِيِّ^(١)، وَبِالنَّجْدِيِّ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٣) وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ^(٤) وَضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ الدَّقَاقِ^(٥) وَالدَّارِمِيِّ^(٦) وَبِالنَّجْدِيِّ^(٧) كَمَا ضَعَفَهُ الْجَوْزْجَانِيُّ^(٨) وَمُسْلِمٌ^(٩) وَأَبُو زُرْعَةَ^(١٠)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: "كَانَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ضَعِيفًا"^(١١)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ: "سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ"^(١٢)، وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: "أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ فِيهِ لِينٌ، قَدِمَ بَغْدَادَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ كِتَابُهُ فَكَانَ يَحْدُثُ مِنْ حِفْظِهِ عَلَى التَّوَهُّمِ فَيَغْلَطُ وَأَمَّا كِتَابُهُ فِي الْأَصْلِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ"^(١٣)، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "يَكْتَبُ حَدِيثَهُ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ"^(١٤)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(١٥) وَالنَّسَائِيُّ^(١٦): "أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ"، نَعْنَهُ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: "هُوَ عِنْدَهُمْ لِينٌ"^(١٧)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: "يُخْطِئُ كَثِيرًا، وَيَهْمُ شَدِيدًا، حَتَّى فَحَسَ الْخَطَأَ مِنْهُ"^(١٨)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ ابْنِ شُعْبَةَ الْيَمَامِيِّ: "وَقَعَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَلَيْسَ مَعَهُ كِتَابٌ، فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ وَكَانَ لَا يَحْفَظُ، فَأَمَّا حَدِيثُ الْيَمَامَةِ

- (١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ١٣٨).
- (٢) سؤالات ابن الجنيدي ليحيى بن معين (١٦٩).
- (٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (٥٠).
- (٤) تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (١/ ٣٤٣).
- (٥) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق (٥٠).
- (٦) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (٦٧، ١٤٤).
- (٧) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/ ٧٢).
- (٨) أحوال الرجال (١١٥).
- (٩) الكنى والأسماء (١/ ٩٠٨).
- (١٠) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).
- (١١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (١٣٣).
- (١٢) الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).
- (١٣) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).
- (١٤) تاريخ النقائ (٧٦).
- (١٥) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٢/ ٢٥٣).
- (١٦) الضعفاء والمتروكين (١٥).
- (١٧) التاريخ الكبير (١/ ٤٢٠)، التاريخ الأوسط (٢/ ٢٦٥)، الضعفاء الصغير (١٨).
- (١٨) المجروحين (١/ ١٦٩).

ما حدث به ثمة فهو مستقيم^(١)، وقال الذهبي: "لِيَنَّ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ"^(٢)، وعن الفلاس قال: "سَيُّئُ الْحَفْظِ"^(٣)، وفي قول آخر قال: "ضعوه لكثرة مناكيرها"^(٤)، وقال ابن عدي: "لأَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ هَذَا أَحَادِيثٌ وَأَحَادِيثُهُ فِي بَعْضِهَا الْإِنْكَارُ، وَهُوَ مَعَ ضَعْفِهِ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ"^(٥)، توفي: سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَةَ^(٦).

أثر ضبطه في الرواية: تقاربت الأقوال في أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ فهو أقرب إلى الجرح من التوثيق، ومع ذلك صرح ابن عدي مع ضعفه بكتابة حديثه، ولم يكن هذا الأمر على عمومه، إذ لا بد من التفريق بين من روى عنه. فإن كان من أهل اليمامة أخذ عنه، أما إن كان من أهل العراق فينظر في روايته إن كانت من الروايات التي حدث بها من حفظه فدخلها الخطأ والوهم، أو شاركه الحفاظ المتقنون فيها، والعلة في هذا أنه سافر إلى العراق مجرداً من أصوله التي حدث بها في اليمامة فحدث وهو غير ضابط لحفظه، فوقع في الخطأ^(٧). ومن الأحاديث التي تكلم فيها بسببه ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْحَبَشَةِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: فَضَلْتُمْ عَلَيْنَا بِالْأَلْوَانِ وَالصُّوَرِ وَالنُّبُوَّةِ، أَفَرَأَيْتَ إِنْ أَمَنْتَ بِكَ، وَعَمَلْتَ بِمِثْلِ مَا عَمَلْتُ إِنِّي لَكَائِنٌ مَعَكَ فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَيُرَى بِيَاضُ الْأَسْوَدِ فِي الْجَنَّةِ مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِ سَنَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: " مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَانَ لَهُ بِهَا عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَبِحَمْدِهِ كُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ أَلْفِ حَسَنَةٍ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفَ حَسَنَةٍ "، فَقَالَ رَجُلٌ: كَيْفَ يَهْلِكُ بَعْدَ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَمَلِ، وَلَوْ وُضِعَ عَلَى جَبَلٍ لَا يُقَلُّهُ فَتَقَوْمُ النِّعْمَةِ مِنْ نَعْمِ اللَّهِ فَيَكَادُ أَنْ يُسْتَنْفَذَ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَّا أَنْ يَنْطَوَّلَ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ»، وَنَزَلَتْ {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا} (١) سورة الإنسان إلى قوله {وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا} (٢٠) سورة الإنسان، قَالَ الْحَبَشِيُّ: وَإِنَّ عَيْنِي لَتَرِيَانٍ مَا تَرَى عَيْنَاكَ فِي الْجَنَّةِ؟

(١) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٢٠٣/ ٢).

(٢) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٣١٩ / ٧).

(٣) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٣١٩ / ٧).

(٤) المغني في الضعفاء (٩٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٥٣ / ١).

(٦) العقيلي - الضعفاء (١٠٩ / ١) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٣١٩ / ٧) ، الكاشف (٢٦١ / ١) ، ابن

حجر - تهذيب (٣٥٧ / ١) ، التقريب (١١٨).

(٧) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٨٧ / ٣).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «نَعَمْ» فَاسْتَبَكِيَ الْحَبَشِيُّ حَتَّى مَاتَ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُدْلِيهِ فِي حُفْرَتِهِ بِيَدِهِ" (١).

٥. جَرِيرُ بْنُ حَازِمِ بْنِ زَيْدِ اللَّازِدِيِّ الْجَهْضَمِيُّ، يَكْنَى أبا النَّضْرِ، وُلِدَ سَنَةَ خَمْسِ وَتَمَانِينَ فِي خِلافةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ (٢) وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (٣)، تَوَفَّى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمِ ابْنِ خَمْسِ سِنِينَ (٤)، مِنْ صِغارِ التَّابِعِينَ (٥) قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ تَقَةً، لِيَأَنَّه اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ" (٦)، وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ (٧) وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ (٨)، وَالْعَجَلِيُّ (٩)، وَالذَّهَبِيُّ (١٠) : وَقَالَ الْبُخَارِيُّ عَنْ شُعْبَةَ: "مَا رَأَيْتُ بِالْبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ رَجُلَيْنِ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ وَجَرِيرُ"

(١) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير فيما أسنده عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر ﷺ (١٢/٣٣٣) (١٣٥٩٥) عن علي بن عبد العزيز، وأبو نعيم في الحلية (٣/٣١٩-٣٢٠) عن سليمان بن أحمد وكلاهما عن محمد بن عمار الموصلي عن عفيف بن سالم عن أيوب بن عتبة عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر ﷺ، وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٦٩-١٧٠) ومن طريقه ابن جوزي في الموضوعات في كتاب الفضائل والمثالب باب فضائل الحبشة (١/٣٥٠) عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عمار عن عفيف بن سالم عن أيوب بن عتبة عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس ﷺ، وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث عطاء تفرد به عفيف عن أيوب بن عتبة اليمامي وكان عفيف أحد العباد والزهاد من أهل الموصل، كان الثوري يسميه الياقوتة، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد في كتاب أهل الجنة باب كيف يصير لون الأسود في الجنة (١٠/٤٢٠) عن ابن عمر وقال: فيه أيوب بن عتبة وهو ضعيف، وذكره الذهبي عن ابن عباس ﷺ في ميزان الاعتدال (١/٤٦١-٤٦٢) وقال هذا منكر غير صحيح، وفي تاريخ الإسلام (٤/٥٨٥) قال: "وَهُوَ بَاطِلٌ" وفي سير أعلام النبلاء (٧/٣٢٠) قال: "وَهَذَا بَاطِلٌ" وعزاه لابن حبان، وذكره العجلوني في كشف الخفا وعزاه للطبراني (١/٤٧٣)، قلت رواه عنه عفيف بن سالم الموصلي وهو ثقة كما وثقه ابن معين في تاريخه برواية الدوري (٤/٤١١)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (السفر الثالث) (٣/٢٤٢) وغيرهما، وهو من الأحاديث التي رواها أهل العراق عن أيوب، فقد يكون دخلها الوهم من رواية أيوب لها من حفظه والله أعلم .

(٢) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٧/٢٧٨).

(٣) ابن حبان - الثقات (٦/١٤٥) .

(٤) البخاري - التاريخ الكبير (٢/٢١٤)، ابن حبان - الثقات (٦/١٤٥).

(٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٧/٩٩).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/٢٧٨).

(٧) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (٨٨).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (٥٨) .

(٩) العجلي - تاريخ الثقات (٩٦) .

(١٠) الذهبي - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (٨٠).

بْنُ حَازِمٍ" (١)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "صَدُوقٌ، صَالِحٌ، قَدِمَ هُوَ وَالسَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى مِصْرَ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَدِيثًا مِنَ السَّرِيِّ، وَالسَّرِيُّ أَحْلَى مِنْهُ"، وَقَالَ: "تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ" (٢)، وَرَوَى: أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ الْقَطَّانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، قَالَ: اخْتَلَطَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَكَانَ لَهُ أَوْلَادٌ أَصْحَابُ حَدِيثٍ، فَلَمَّا أَحْسُوا ذَلِكَ مِنْهُ، حَجَبُوهُ، فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَحَدٌ فِي حَالِ اخْتِلَاطِهِ شَيْئًا" (٣)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَمْثَلُ مَنْ أَبِي هَالِلٍ، وَكَانَ صَاحِبَ كِتَابٍ" (٤)، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ سَأَلْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ فَقَالَ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ أَحَادِيثَ مَنَّاكِرًا! فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ هُوَ عَنْ قَتَادَةَ ضَعِيفٌ" (٥)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي النَّقَاتِ، وَقَالَ: "كَانَ يَخْطِئُ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْدُثُ مِنْ حَفْظِهِ" (٦)، وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ: "جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ثِقَّةٌ وَكَانَ يَرْضَاهُ"، وَقَالَ أَحْمَدُ: "جَرِيرُ زَيْنْتَهُ خِصَالٌ، كَانَ صَاحِبَ سَنَةِ، عِنْدَ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ مِنَ الْحَدِيثِ أَمْرٌ عَظِيمٌ" (٧)، وَفِي قَوْلِ آخَرَ قَالَ: "حَدَّثَ بِالْوَهْمِ فِي مِصْرَ وَلَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ"، وَسَأَلَ ابْنَ مَعِينٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَأَبِي الْأَشْهَبِ، أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟، فَقَالَ: جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَحْسَنُ حَدِيثًا مِنْهُ وَأَسْنَدٌ" (٨)، وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: "كَانَ حَدِيثُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ قَتَادَةَ غَيْرَ حَدِيثِ النَّاسِ، يُوقَفُ أَشْيَاءَ، وَيُسْنَدُ أَشْيَاءَ، ثُمَّ أَتَى أَحْمَدُ عَلَيْهِ وَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: رَجُلٌ صَالِحٌ: صَاحِبُ سُنَّةٍ وَفَضْلٍ" (٩). وَقَالَ السَّاجِيُّ: "صَدُوقٌ حَدَّثَ بِأَحَادِيثٍ وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ" (١٠)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "ثِقَّةٌ لَكِنْ فِي حَدِيثِهِ عَنْ قَتَادَةَ ضَعْفٌ، وَلَهُ أَوْهَامٌ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ" (١١)، وَقَالَ

(١) البخاري - التاريخ الكبير (٢/٢١٣)، ابن حبان - الثقات (٦/١٤٥).

(٢) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٢/٥٠٤).

(٣) الباجي - التعمير والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (١/٤٥٨)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٧/١٠١)، ابن الكيال - الكواكب النيرات (١١١).

(٤) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٧/١٠٠).

(٥) أحمد المقرئ - مختصر الكامل في الضعفاء (٢١٨).

(٦) ابن حبان - الثقات (٦/١٤٥)، سير أعلام النبلاء (٧/٩٩).

(٧) ابن شاهين - تاريخ أسماء الثقات (٨٨).

(٨) يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٢/٨٠).

(٩) الذهبي - تاريخ الإسلام (٤/٣٢١).

(١٠) مغلطاي - إكمال تهذيب الكمال (٣/١٨١).

(١١) تقريب (١٣٨).

السُّيُوطِيّ: "كان ثقة صدوقاً صالحاً من أجل أهل البصرة" (١)، توفي سنة سبعين ومائة وقيل غير ذلك، وعمره خمس وثمانين سنة (٢).

أثر ضبطه في الرواية: جرير بن حازم وثقه أئمة الجرح والتعديل، واختلط قبل موته بسنة، ولكن اختلاطه لم يقدح في روايته، لحجب أولاده له، سأل ابن المديني يحيى فقال: "قلت ليحيى: أيما أحب إليك، أبو الأشهب أو جرير بن حازم؟ قال: ما أقر بهما! ولكن جرير كان أكثرهما وهماً" رد الذهبي معقباً بقوله: "اغترت أو هامه في سعة ما روى، وقد ارتحل في الكهولة إلى مصر، وحمل الكثير، وحدث بها" (٣). قال ابن رجب الحنبلي: "أنكر عليه أحمد ويحيى وغيرهما من الأئمة أحاديث متعددة يروونها عن قتادة، عن أنس عن النبي ﷺ، وذكروا أن بعضها مراسيل أسندها" (٤). أذكر منها حديثاً واحداً على سبيل المثال لا الحصر أخرجه أبو داود فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا جرير بن حازم أخبرنا قتادة عن أنس ﷺ قال "كانت قبيلة سيف رسول الله ﷺ من فضة" (٥).

(١) السيوطي - طبقات الحفاظ (٩٢).

(٢) ابن سعد - الطبقات (٢٧٨/٧)، خليفة بن خياط - الطبقات (٣٨٤)، البخاري - التاريخ الكبير (٢١٣/٢)، ابن حبان - الثقات (١٤٤/٦)، ابن حجر - تهذيب (٦٩/٢)، تقريب (١٣٨)، السيوطي - طبقات الحفاظ (٩٢).

(٣) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٧/١٠٠).

(٤) شرح علل الترمذي (٦٢٤/٢).

(٥) القبيلة كما قال ابن الأثير هي التي تكون على رأس قائم السيف، وقيل هي ما تحت شاربي السيف، انظر النهاية (٧/٤)، والحديث أخرجه أبو داود (٣٠/٣) كتاب الجهاد باب في السيف يحلى عن مسلم بن إبراهيم، والترمذي (٢٠١/٤) كتاب الجهاد باب ما جاء في السيوف وحليتها عن محمد بن بشار عن وهب بن جرير بن حازم والدارمي (٢٩٢/٢) كتاب السير باب في قبيلة سيف رسول الله ﷺ عن أبي النعمان، والبيهقي (١٤٣/٤) كتاب الزكاة باب ما ورد فيما يجوز للرجل أن يتحلى به من خاتمه وحلية سيفه ومصحفه إذا كان من فضة عن علي بن أحمد بن عبدان عن أحمد بن عبيد الصفار عن عباس بن الفضل الأسفاطي عن سهل بن بكر جميعهم عن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ﷺ، وأخرجه أبو داود (٣٠/٣) كتاب الجهاد باب في السيف يحلى عن محمد بن المثنى عن معاذ بن هشام والنسائي في السنن الكبرى (٥٠٨/٥)، والصغرى (٢١٩/٨) كتاب الزينة باب حلية السيف عن قتيبة بن سعيد عن يزيد بن زريع كلاهما عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلًا، ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي، وأخرجه أبو داود أيضاً في كتاب الجهاد (٣٠/٣) باب في السيف يحلى عن محمد بن بشار والبيهقي (١٤٣/٤) كتاب الزكاة باب ما ورد فيما يجوز للرجل أن يتحلى به من خاتمه وحلية سيفه ومصحفه إذا كان من فضة عن أبي سعيد الماليني عن أبي أحمد بن عدي عن عبدان عن محمد بن =

حَفْصُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ طَلْقِ بْنِ مُعَاوِيَةَ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ، يُكْنَى أَبَا عُمَرَ، قَاضِي الْكُوفَةِ وَبَغْدَادَ، وَوَلَدَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةَ (١). نَعْتُهُ يَحْيَى الْقَطَانِ بِقَوْلِهِ: "حَفْصٌ أَوْثَقُ أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ" (٢)، وَقَالَ بَنُ سَعْدٍ "كَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا ثَبَتًا إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ" (١)، وَقَالَ أَبُو

معمر كلاهما عن يحيى بن كثير عن عثمان بن سعد عن أنس رضي الله عنه وقال أبو داود: أقوى هذه الأحاديث حديث سعيد بن أبي الحسن والباقية ضعاف، وقال الترمذي عن حديث جرير: هذا حديث حسن غريب، وقال الدارمي هشام الدستوائي خالفه - أي خالف جرير - قال: قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وزعم الناس أنه هو المحفوظ، - ويلاحظ أنه رفعه وقد صرح الأئمة أنه مرسل تابعي - وعلى هذا فالحديث برواية أنس ابن مالك رضي الله عنه له طريقان طريق جرير الذي رواه عن قتادة موقوفاً على أنس رضي الله عنه وطريق هشام الدستوائي الذي رواه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلًا وإن كان أبو داود رأى رواية جرير بن حازم ضعيفة، فجرير لم ينفرد بها إذ تابعه همام وروايته أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥ / ٥٠٨)، وفي الصغرى (٢١٩/٨) عن أبي داود عن عمرو بن عاصم قال عن همام وجرير كلاهما قالوا حدثنا قتادة عن أنس قال "كانت نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وقبيعة سيفه فضة وما بين ذلك حلق فضة" وعن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال (٢٣٩/١) عن عفان قال: جاء أبو جزي واسمه نصر بن طريف إلى جرير بن حازم يشفع لإنسان يحدثه، فقال جرير: حدثنا قتادة عن أنس قال: "كانت قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة" قال أبو جزي: كذب والله ما حدثناه إلا عن سعيد بن أبي الحسن، وقال أحمد وهو قول أبي جزي يعني أصاب وأخطأ جرير، وقال ابن القيم كلمة تدعم رواية جرير: إن حديث قتادة عن أنس محفوظ لاتفاق جرير ومام على قتادة عن أنس والذي رواه عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسلًا هو هشام الدستوائي، وإن كان هشام مقدمًا في أصحاب قتادة فليس همام وجرير بدونه، والحديث له شاهد يقويه بسند صححه ابن حجر أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥ / ٥٠٨)، الصغرى (٢١٩/٨) عن عمران بن يزيد عن عيسى بن يونس عن عثمان بن حكيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال "كان قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة" وبذلك فالحديث حسن لغيره. فجرير وإن تكلم البعض في روايته من حفظه فقد خصوا روايته عن قتادة، وإن كان للرواية السابقة ما يعاضدها، فقد يكون الضعف في رواياته الأخرى عن قتادة بسبب روايته لها من حفظه، والله أعلم، انظر أبو الطيب محمد أبادي - عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية (٧ / ١٩٧)، الزيلعي - نصب الراية لأحاديث الهداية (٤ / ٢٣٢)، ابن حجر - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (١ / ٥٢) المنذري - مختصر سنن أبي داود، مع معالم سنن الخطابي مع تهذيب ابن القيم الجوزية (٣ / ٤٠٣).

(١) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٦ / ٣٩٠) ابن حجر - لسان الميزان (٧ / ٢٠١)، السيوطي - طبقات الحفاظ (١٣١).

(٢) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩ / ٢٤)، محمد التركي - معرفة أصحاب الأعمش (٢٨)، وقد أنكر علي بن المديني هذا الخبر حتى قدم الكوفة وأخرج له عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعل يترحم على يحيى، فقال له عمر: تنتظر في كتاب أبي وترحم على يحيى؟ فقال علي: سمعته يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش ولم أعلم حتى رأيت كتابه. أنظر المزي تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧ / ٦٠-٦١)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٢ / ٤١٦).

عُبَيْدُ الْأَجْرِيِّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ: "كَانَ حَفْصٌ بِأَخْرَةِ دَخَلَ نَسِيَانٌ وَكَانَ يَحْفَظُ"^(١)، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: "تَقَّةٌ مَأْمُونٌ فَفِيهِ، كَانَ وَكَيْعٌ رُبَّمَا يُسْأَلُ عَنِ الشَّيْءِ، فَيَقُولُ: اذْهَبُوا إِلَى قَاضِيْنَا، فَاسْأَلُوهُ وَكَانَ (شَيْخًا) عَقِيْقًا مُسْلِمًا"^(٢)، وَقَالَ الْأَثْرُمُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: "كَانَ يُدَلِّسُ"^(٣)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "سَاءَ حَفْظُهُ بَعْدَ مَا اسْتَقْضِيَ، فَمَنْ كَتَبَ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ، فَهُوَ صَالِحٌ"^(٤)، وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: "حَفْصٌ تَقَّةٌ ثَبَتَ إِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَيَبْقَى بَعْضُ حَفْظِهِ"^(٥)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "كَانَ يَحْيَى يَقُولُ: حَفْصٌ ثَبَتَ، قُلْتُ: إِنَّهُ يَهْمُ؟ فَقَالَ: كِتَابُهُ صَاحِيْحٌ"^(٦)، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: "جَمِيعُ مَا حَدَّثَ بِهِ حَفْصٌ بِبِعْدَادٍ وَالْكُوفَةِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَفْظِهِ، وَلَمْ يُخْرَجْ كِتَابًا، كَتَبُوا عَنْهُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ حَدِيْثٍ أَوْ أَرْبَعَةَ آلَافٍ مِنْ حَفْظِهِ"^(٧)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ^(٨) وَقَالَ: "كَانَ يَهْمُ فِي الْأَحْيَانِ"^(٩)، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "تَقَّةٌ فَفِيهِ تَغْيِيْرٌ حَفْظُهُ قَلِيْلٌ فِي الْآخِرِ"^(١٠)، مَاتَ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِيْنَ وَمِائَةً وَقِيْلَ غَيْرَ ذَلِكَ.^(١١)

- (١) الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٠).
- (٢) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٤١٧/٢).
- (٣) ما بين قوسين وردت "سخياً" في تاريخ الثقات (١٢٥)، ووردت "شيخاً" في الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢٣/٩).
- (٤) سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل (١١٧).
- (٥) الباجي - التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٥١١)، العلائي - المختلطين (٢٤)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢٤/٩).
- (٦) العلائي - المختلطين (٢٤)، الذهبي - ميزان الاعتدال (٣٣١/٢)، الكاشف (٣٤٣/١).
- (٧) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٤).
- (٨) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٥).
- (٩) الثقات (٦/ ٢٠٠).
- (١٠) مشاهير علماء الأمصار (٢٧٢).
- (١١) ابن حجر - تقريب التهذيب (١٧٣).
- (١٢) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٦/ ٣٩٠)، البخاري - التاريخ الكبير (٢/ ٣٧٠)، ابن حبان - مشاهير علماء الأمصار (٢٧٢)، الباجي - التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٥١١)، المزني - تهذيب الكمال (٧/ ٦٩)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢١٨)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٢/ ٤١٧)، السيوطي - طبقات الحفاظ (١٣١).

أثر ضبطه في الرواية: حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ من رجال البُخَارِيِّ^(١)، بل ويعتمد عليه في حديث الأعمش لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه^(٢) ومن رجال مُسَلِّمٍ^(٣)، وغيرهما، قال ابن حجر: "من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به"^(٤)، اعتراه أمرين أحدهما باختياره وهو التدليس^(٥)، وثانيهما خارج عن إرادته وهو تغيير حفظه، وهذا يعني أنه كان يحفظ، وقد حدث من حفظه فعلاً بِيَعْدَادٍ وَالْكُوفَةِ كما أشار بذلك ابنُ مَعِينٍ، وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ إِدْرِيسَ الْأَنْصَارِيِّ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارِ الْمَوْصِلِيِّ: "كَانَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ من المحدثين، فذكرت له أنه ذكر لي أن حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ كثير الغلط، فقال: لا، ولكن كان لا يحفظ حسناً، ولكن كان إذا حفظ الحديث فكان (أي) يقوم به حسناً"^(٦). فنعتة هذا في أول طلبه للحديث، ثم أثر القضاء سلباً على حفظه إذ كان حائلاً بينه ومراجعة أصوله التي اشتهرت بصحتها، قال ابن حجر: "فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه"^(٧) وسوء الحفظ كما هو ثابت طراً عليه بآخره، وهذا يعني سلامة مروياته قبل ما يستقضي والله أعلم.

٧. زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمُرُوزِيِّ الْخُرَّاسَانِيِّ التَّمِيمِيِّ أَبُو الْمُنْذِرِ الْعَنْبَرِيِّ^(٨)، من أهل خُرَّاسَانَ سكن المَدِينَةَ^(٩)، وقدم الشام^(١٠)، قال أحمد بن حنبل: "زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدِ الْخُرَّاسَانِيِّ مستقيم الحديث"^(١١)، وفي رواية أبي داود عنه قال: "لم يكن به بأس"^(١٢)،

(١) الدارقطني - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (١١٣/١)، أحمد الكلاباذي رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (١/ ١٨١)، الباجي - التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٥١١).

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري (٣٩٦).

(٣) الدارقطني - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (٥٩/٢)، الحاكم - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (٩٧).

(٤) هدي الساري مقدمة فتح الباري (٣٩٦).

(٥) ابن العجمي - التبيين لأسماء المدلسين (٢٢).

(٦) المزني - تهذيب الكمال (٦٣/٧).

(٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري (٣٩٦).

(٨) البخاري - التاريخ الأوسط (١٤٩/٢)، مسلم - الكنى والأسماء (٢/ ٧٧٣).

(٩) التحفة للطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١/ ٣٦٠).

(١٠) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٠).

(١١) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٣/ ٥٩٠).

(١٢) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (٢٣٣).

ووقفه يحيى بن معين في التاريخ وفي رواية الدارمي^(١) والدوري^(٢)، وقال في رواية الدقاق^(٣) وابن محرز^(٤): "ليس به بأس"، وهي تعني عنده التوثيق، ونقل عنه بن أبي خيثمة فقال: "زهير بن محمد الخراساني صالح لا بأس به"^(٥)، وقال أحمد بن حنبل "مقارب الحديث"^(٦) كأن الذي يروي عنه أهل الشام زهير آخر، قلب اسمه^(٧) وقال البخاري: "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير"^(٨)، وقال الأثرم عن أحمد: "في رواية الشاميين عن زهير يروون عنه مناكير"، ثم قال: "أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبد الرحمن بن مهدي وأبي عامر، وأما أحاديث أبي حفص ذلك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا"^(٩)، وقال العجلي: "جائز الحديث"^(١٠)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(١١)، وقال ابن أبي حاتم: "محل الصدق، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه، فما حدث به من كتبه فهو صالح، وما حدث من حفظه ففيه أعاليط"^(١٢)، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ ويخالف"^(١٣)، وفي قول قال: "كان يهيم في الإحايين"^(١٤)، وقال ابن عدي: "ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطئوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة أرجو أنه لا بأس به"^(١٥) وقال الذهبي: "روى عنه عمرو بن أبي سلمة التنيسي مناكير، وما هو

- (١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ (١٧٦/٢)، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (١١٤).
- (٢) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣٥٤/٤).
- (٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق (٣٠).
- (٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٩٠ / ١)، سؤالات بن الجنيد ليحيى بن معين (١٣٧).
- (٥) الذهبي - تاريخ الإسلام (٣٦٨/٤).
- (٦) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٨٨/٨).
- (٧) نقلها عن الإمام أحمد البخاري في التاريخ الكبير (٤٢٧/٣)، وفي التاريخ الأوسط (١٤٩/٢)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٨٨/٨).
- (٨) الضعفاء (٦٥).
- (٩) سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل (١٢٩).
- (١٠) العجلي - تاريخ الثقات (١٦٦).
- (١١) الضعفاء والمتروكون (٤٣).
- (١٢) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٥٩٠/٣).
- (١٣) ابن حبان - الثقات (٣٣٧/٦).
- (١٤) ابن حبان - مشاهير علماء الأمصار (٢٣٩).
- (١٥) الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين (١٨٧/٤).

بِالْقَوِيِّ وَلَا بِالْمُتَّقِنِ، مَعَ أَنَّ أَرْبَابَ الْكُتُبِ السَّنَّةِ خَرَجُوا لَهُ^(١) وفي قول قال: له غرائب، أخرجهُ مُسْلِمٌ فِي الشَّوَاهِدِ، وَنَقَلَ عَنِ الْحَاكِمِ قَوْلَهُ: هَذَا مِمَّنْ خَفِيَ عَلَيَّ مُسْلِمٌ بَعْضُ حَالِهِ فَإِنَّهُ مِنَ الْعِبَادِ الْمَجَاوِرِينَ بِمَكَّةَ لَيْنِ فِي الْحَدِيثِ^(٢)، وَفِي قَوْلِ قَالَ الذَّهَبِيُّ: لَهُ مَنَاقِبٌ كَثِيرَةٌ فَلْيُحْذَرُ مِنْهَا^(٣)، تُوْفِيَ سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَةً^(٤).

أثر ضبطه في الرواية: إن الظاهر من نقد النقاد، وكلام من يعتد بقولهم في الجرح والتعديل أن زهيراً لا ينهم في دينه بل هو من العباد المجاورين بمكة كما نعته الحاكم، وإن لم يكن في أعلى مراتب التعديل، فقد أخرج له أصحاب الكتب الستة، وقيل للإمام أحمد بن حنبل وغيره رواية أهل العراق عنه، واستكروا رواية الشاميين عنه لدرجة أن الإمام أحمد بن حنبل ظن أنه أخر قلب اسمه، وعلى ذلك فيما أن يكون جرحه من قبل ضبطه، مع أن له كتاب صحيح، وهذا ما صرح به ابن أبي حاتم، أو أن يكون الخلل في من روى عنه كما صرح ابن عدي بهذا، ومدلاً على ذلك برواية أهل الشام عنه التي تخللها الخطأ، وقد خص الأئمة رواية عمرو بن أبي سلمة التنيسي عنه ونعتوها بالبواطل الموضوعية، كما أشار ابن عدي إلى سبب إنكار ابن معين له وذلك بقوله: إنما أنكر عليه بن معين حديثاً مقطوعاً، فأما حديثه المسند فعامته مستقيمة^(٥). وأذكر من رواياته التي رواها عنه عمرو التنيسي رواية واحدة على سبيل المثال لا الحصر، وهي رواية أخرجها الترمذي في سننه فقال: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري حدثنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ " كان يُسَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءَ وَجْهَهُ يَمِيلُ إِلَى الشَّقِ الْأَيْمَنِ شَيْئاً"^(٦).

(١) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢٣٦/٧) .

(٢) الذهبي - الرواة المتكلم فيهم بما يوجب الرد (١٠٩) .

(٣) الذهبي - تاريخ الإسلام (٣٦٩/٤) .

(٤) الباجي - التعديل والتجريح (٥٩٤/٢) ، المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤١٨/٩)، الذهبي

- تاريخ الإسلام (٣٦٩/٤)، الكاشف (٤٠٨/١)، ابن حجر - تهذيب (٣٤٨/٣) .

(٥) ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (١٨٩/٤) .

(٦) الحديث فيه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد النيسابوري قال ابن حجر: "ثقة"، أنظر التقريب (٥١٢)،

وعمر بن أبي سلمة التنيسي شامي قال ابن حجر عنه: "صدوق له أوهام" أنظر التقريب (٤٢٢) والحديث

أخرجه الترمذي في جامعه كتاب أبواب الطهارة باب ما جاء في التسليم في الصلاة (٩٠/٢)، وابن خزيمة

في صحيحه باب إباحة الاقتصار على التسليم الواحدة (٣٦٠/١) عن أبي طاهر، والدارقطني في السنن

باب ذكر ما يخرج من الصلاة به وكيفية التسليم وكلاهما عن أبي بكر النيسابوري، وثلاثتهم عن محمد =

عن يحيى النيسابوري، كما أخرجه ابن خزيمة عن أبي طاهر عن أبي بكر النيسابوري عن محمد بن خلف العسقلاني ومحمد بن مهدي العطار (٣٦٠/١)، والدارقطني في السنن (٣٥٧/١) عن عبد الله بن سليمان بن الأشعث عن جعفر بن مسافر، وعن القاضي الحسين بن إسماعيل ومحمد بن مخلد كلاهما عن محمد بن مسلم بن واره (٣٥٧/١)، والحاكم في المستدرک كتاب الصلاة، باب التأمین (٣٥٤/١) عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن أحمد بن عيسى التتيسي، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن باب جواز الاقتصار على تسليمه واحدة، وأخرجه ابن حبان في الصحيح في كتاب الصلاة، ذكر وصف التسليمة الواحدة إذا اقتصر المرء عليها عند إفتاله من صلاته (٣٣٤/٥) عن الحسن بن سفيان عن ابن أبي السري، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧٠/١) عن ابن أبي داود وأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، الجميع عن عمرو بن أبي سلمة عن زهير بن محمد به، وتابع عبد الملك بن محمد الصغاني عمرو بن أبي سلمة في رواية أخرجا ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب من يسلم تسليمه واحدة (٢٩٧/١) عن هشام بن عمار عن عبد الملك بن محمد الصغاني عن زهير بن محمد به، كما تابع وهيب بن خالد زهير بن محمد في رواية أخرجا ابن خزيمة عن أبي طاهر عن أبي بكر عن محمد بن يحيى عن معلى بن أسد، عن وهيب بن خالد، والبيهقي (١٧٩/٢) من طريق الحاكم عن أحمد بن يعقوب الثقفي عن حمزة بن محمد بن عيسى عن نعيم بن حماد عن عبد الوهاب بن عبد المجيد كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها (٣٦٠/١)، قال الترمذي: وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، قال محمد بن إسماعيل (أي البخاري) زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير. أنتهى قوله، فالحديث من رواية الشامي عمرو التتيسي عن زهير بن محمد، واتخذ ابن خزيمة من الحديث دليلاً على أن تسليمه واحدة تجزئ وقال في الترجمة: هذا من الاختلاف المباح فالمصلي مخير بين أن يسلم تسليمه واحدة وبين أن يسلم تسليمين كذهب الحجازيين، وصححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد اتفق الشيخان على الاحتجاج بعمرو بن أبي سلمة وزهير بن محمد، ويلاحظ على الحاكم نقده على مسلم لتخرجه حديث زهير في صحيحه وذلك بقوله: أنه ممن خفي حاله عليه وإن كان من العباد فهو لين الحديث، ومع ذلك فقد صحح الحديث ووافقه الذهبي في التلخيص على التصحيح، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الحديث فقال: هذا حديث منكر، هو عن عائشة موقوفاً، انظر العلل (١٤٨/١)، وقال الطحاوي: هذا حديث أصله موقوف على عائشة رضي الله عنها هكذا رواه الحفاظ، ونقل عن ابن معين قوله في زهير فقال: زهير بن محمد وإن كان رجلاً ثقة فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعف جداً، كما أشار أنه في حالة ثبوت الحديث عن عائشة رضي الله عنها فيخالفها قول عدة من الصحابة كأبي بكر وعمر وعلي وعبد الله ابن مسعود.... إلى أن قال: "هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين يسلمون عن أيمانهم وشمانتهم لا ينكر ذلك عليهم غيرهم على قرب عهدهم بروية رسول الله ﷺ وحفظهم لأفعالهم فما ينبغي لأحد خلافهم لو لم يكن روى في ذلك عن النبي ﷺ فكيف وقد روى عنه ﷺ ما يوافق فعلهم رضي الله عنهم أجمعين.. الخ"، انظر شرح معاني الآثار (٢٧٠-٢٧٢)، وقال الزيلعي في نصب الراية عن صاحب التتقيح (ولم أفق عليه): زهير بن محمد وإن كان من رجال الصحيحين ولكن له مناكير وهذا الحديث منها، انظر (٤٣٣/١)، وإن كان للحديث شواهد لكنها لا تخلو أغلبها من مقال، فرواية سهل بن سعد الساعدي أخرجا ابن ماجه (٢٩٧/١)=

٨. سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَمْرِو النَّاصِرِيِّ^(١)، أُمُّهُ أُمُّ وَلَدٍ، وَهِيَ أُمُّ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ^(٢)، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثَقَّةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ دُونَ أَخِيهِ"^(٣)، لَمْ يَذْكُرْهُ الْبُخَارِيُّ بِجَرَحٍ وَلَا تَعْدِيلٍ^(٤)، وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ^(٥) وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ كَانَ يَخْطِئُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ"^(٦)، وَفِي قَوْلِ أَمْرِ قَالَ: "كَانَ رَدِيَّ الْحَفْظِ"^(٧)، ضَعَفَهُ أَحْمَدُ^(٨)، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ مُحْكَمَ الْحَدِيثِ^(٩)،

=الدارقطني (٣٥٩/١) وقد ضعف ابن حجر هذه الرواية في الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٥٩/١) وعلته عبد المهيم بن عباس ضعيف انظر ابن حجر - التقريب (٣٦٦)، وعن سلمه بن الأكوخ وروايته أخرجها ابن ماجه (٢٩٧/١)، والبيهقي (١٧٩/٢) وضعفها ابن حجر في الدراية، وعلته يحيى بن راشد المازني البراء قال ابن حجر: "ضعيف"، انظر التقريب (٥٩٠)، وعن سمرة بن جندب وروايته أخرجها الدارقطني (٣٥٨/١)، والبيهقي (١٧٩/٢)، وعلته روح بن عطاء بن أبي ميمونة قال ابن أبي حاتم عن أبيه: منكر الحديث، انظر الجرح والتعديل (٤٩٧/٣)، وعن أنس وروايته أخرجها البيهقي (١٧٩/٢) ووثق رجاله ابن حجر في الدراية، والرواية كما سلف وأكد وقفها الحفاظ على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وخطئوا رفعها ويؤكد هذا ما نقله الشوكاني بعد أن أشار إلى اتفاق عمرو بن أبي سلمه وعبد الملك الصنعاني في رفعها ومخالفة الوليد لهما في روايته التي وقفها على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (ولم أفق عليها) ثم نقل قول الوليد لزهير: أبلغك عن النبي ﷺ فيه شيء؟ قال: نعم، أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ... فبين أن الرواية المرفوعة وهم، انظر نيل الأوطار (٤٤٢/١)، فيظهر من هذا أن سؤال زهير ليحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري الذي روى عن بعض الصحابة كأنس بن مالك وبعض التابعين كسعيد بن المسيب وغيرهم، انظر التهذيب (٢٢١/١١)، روايته عن رسول الله ﷺ مرسله، فهو تابعي ويروي عن رسول الله ﷺ مباشرة، فكأن زهير لم يتثبت من صحة رفع الرواية إلى المصطفى ﷺ وبذلك وقع الوهم والله أعلم.

(١) البخاري - التاريخ الكبير (٥٦/٤)، الخطيب البغدادي - تالي تلخيص المتشابه (٣١٣/١).

(٢) ابن سعد - الطبقات الكبرى - متمم التابعين - مخرجا (٣٣٩).

(٣) الطبقات الكبرى - متمم التابعين - مخرجا (٣٣٩)، البخاري - التاريخ الكبير (٥٦/٤).

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٥٦/٤).

(٥) الثقات (الثقات للعجلي (١٧٩).

(٦) مشاهير علماء الأمصار (٢١٨).

(٧) مشاهير علماء الأمصار (١٢٣).

(٨) ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٣٥٢)، الخزرجي - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال

(ص: ١٣٤)

أبو المعاطي النوري وأخرون - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٢/٢٠).

(٩) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (٧٦)، ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٣٥٢)، الخزرجي

- خلاصة تذهيب تذهيب الكمال (١٣٤) أبو المعاطي النوري وأخرون - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن

حنبل في رجال الحديث وعلله (٢/٢٠).

وَأَبْنُ مَعِينٍ وَقَالَ مَرَّةً صَالِحٌ ^(١)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وَلَسَعِدُ بْنُ سَعِيدٍ أَحَادِيثَ صَالِحَةٍ تَقْرُبُ مِنَ الْإِسْتِقَامَةِ، لَأَرَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا بِمَقْدَارِ مَا يَرُويهِ، وَتُوْفِّي سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً ^(٣).

أثر ضبطه في الرواية: إن سعد بن سعيد من رجال مسلم ^(٤)، وإن ضعفه البعض إلا أن له روايات مستقيمة كما ذكر ابن عدي، فيؤخذ منه ما رواه من كتابه، ويدقق في ما رواه من حفظه.

٩. سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ شَهْرِيَّارِ الْهَرَوِيِّ، ثُمَّ الْحَدَثَانِيُّ ^(٥)، كُنِيَّتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ ^(٦)، وَلَدَ بَقْرِيَّةً بِالْأَنْبَارِ حَدِيثِيَّةِ النَّوْرَةِ وَهِيَ بِلَدِ عَلِيِّ الْفَرَاتِ ^(٧)، حَدَّثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (الْمَوْطَأِ) الَّذِي قِيلَ: "إِنَّهُ سَمِعَهُ خَلْفَ حَائِطٍ، فَضَعَّفَ فِي مَالِكٍ" ^(٨)، وَوَقَّعَهُ الْعُجَلِيُّ، وَقَالَ: "مَنْ أَرَوَى النَّاسَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسَهْرٍ" ^(٩)، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "شَيْخُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ" ^(١٠)، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ ثُمَّ شَاخَ وَاضْرُوعًا وَنَقَصَ حِفْظَهُ، فَآتَى فِي حَدِيثِهِ أَحَادِيثَ مُنْكَرَةً، فَتَرَى مُسْلِمًا يَتَجَنَّبُ تِلْكَ الْمَنَاقِبَ وَيُخْرِجُ لَهُ مِنْ أَصُولِهِ الْمَعْتَبَرَةَ" ^(١١)، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: "قُلْتُ لِمُسْلِمٍ: كَيْفَ اسْتَجَزْتَ الرَّوَايَةَ عَنْ سُوَيْدٍ فِي (الصَّحِيحِ)؟ قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ كُنْتُ أَتِي بِنُسْخَةِ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ؟" وَعَقِبَ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "مَا كَانَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُخْرِجَ لَهُ فِي الْأَصُولِ، وَلَيْتَهُ عَصَدَ أَحَادِيثَ حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ، بَأَنَّ رَوَاهَا بِنَزْوَلِ دَرَجَةٍ أَيْضًا" ^(١٢) وَفِي

(١) محمود العيني - مغاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (١/ ٣٧٣).

(٢) الضعفاء والمتروكون (٥٣)، الخزرجي - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال (١٣٤).

(٣) ابن حبان - مشاهير علماء الأمصار (٢١٨)، الخزرجي - خلاصة تذهيب تذهيب الكمال (١٣٤).

(٤) ابن منجويه - رجال صحيح مسلم (١/ ٢٣٤).

(٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١١).

(٦) ابن منجويه - رجال صحيح مسلم (١/ ٢٩٠).

(٧) حديثه الفرات وتعرف بحديثه النورة وهي على فراسخ من الأنبار، بناها أبو مدلاج التميمي، عندما وجهه والي الكوفة آنذاك وهو عمار بن ياسر ؓ في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ؓ. أنظر ياقوت الحموي - معجم البلدان (٢/ ٢٣٠)، ابن سعد - الطبقات الكبرى (٧/ ٣٨٣)، الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد وذيوله (٩/ ٢٢٧).

(٨) المزني - تذهيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٢٥٤)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٥).

(٩) تاريخ الثقات (٢١١).

(١٠) الذهبي - الرواة المتكلم فيهم (١١٤).

(١١) الذهبي - تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (٢/ ٣٢).

(١٢) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٨).

قول آخر قال: كان صاحب حديث وحفظ لكنه عُمِّرَ وعمى فربما لقن مما ليس من حديثه، وهو صادق في نفسه صحيح الكتاب^(١) وقال البَغَوِيُّ: "كَانَ سُؤَيْدٌ مِنَ الْخُفَّاطِ، وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَنْتَقِي عَلَيْهِ لَوْلَدِيهِ صَالِحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ يَخْتَلِفَانِ إِلَيْهِ، فَيَسْمَعَانِ مِنْهُ".^(٢) وقال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ كَذَابٌ سَاقِطٌ لَوْ كَانَ لِي فَرَسٌ وَرَمَحٌ كُنْتُ أَغْرُوهُ"^(٣)، وقال أَحْمَدُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ"^(٤)، وقال أَبُو حَاتِمٍ: "هُوَ صَدُوقٌ إِلَّا إِنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيْسِ"^(٥)، وقال الْبُخَارِيُّ: "فِيهِ نَظَرٌ كَانَ قَدْ عَمِيَ، فَتَلَقَّنَ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ"^(٦)، وقال النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِثِقَّةً"^(٧)، وقال ابْنُ حَبَّانٍ: "يَأْتِي بِالْمَعْضَلَاتِ عَنِ النَّقَاتِ يَجِبُ مَجَانِبَةٌ مَا رَوَى"^(٨)، وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: "سُؤَيْدٌ بِنُ سَعِيدٍ ثِقَّةٌ، وَلَكِنَّهُ كَبِيرٌ، فَرَبَّمَا قَرَأَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَبِرَ، فُرِيَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِيهِ بَعْضُ النِّكَارَةِ، فَيُجِيزُهُ"^(٩)، وقال الْبِرْدَعِيُّ: "رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَسِيءُ الْقَوْلَ فِيهِ، فَقُلْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ، فَأَيْسَ حَالُهُ؟ قَالَ: أَمَّا كُتْبُهُ فَصَحَّاحٌ، وَكُنْتُ أَتَّبِعُ أَصُولَهُ، فَأَكْتُبُ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ، فَلَا"، وقال: "وسمعتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: قَلْنَا لِابْنِ مَعِينٍ إِنَّ سُؤَيْدَ بْنَ سَعِيدٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ أَبِي الرَّجَالِ، عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ قَالَ فِي دِينِنَا بِرَأْيِهِ فَاقْتُلُوهُ" فقال: يَحْيَى: يَنْبَغِي أَنْ يُبَدَأَ بِهِ، فَيَقْتُلَ"^(١٠)، وفي قول قال: "لا يَنْبَغِي أَنْ يَوْتَى وَلَا

(١) الذهبي - ميزان الاعتدال (٣/٤٦٣).

(٢) الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد وذيوله (٩/٢٣٠)، المزي - تهذيب الكمال (١٢/٢٥٠)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/٤١٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/٣٢).

(٤) هذا القول ذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢/٣٢)، ورده الذهبي بقوله: "فَهَذَا النُّقْلُ مَرْدُودٌ، لَمْ يَقُلْهُ أَحْمَدٌ" في سير أعلام النبلاء (١١/٤١٦).

(٥) الجرح والتعديل (٤/٢٤٠)، العلاني - جامع التحصيل في أحكام المراسيل (١٠٦)، المختلطين (٥١)، سبط ابن العجمي - التبيين لأسماء المدلسين (١٠٨)، طبقات المدلسين (٥٠).

(٦) البخاري - التاريخ الأوسط (٢/٣٧٣)، ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكين (٢/٣٢)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/٤١٣).

(٧) الضعفاء والمتروكين (٥٠)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/٤١٣).

(٨) ابن حبان - المجروحين (١/٣٥٢).

(٩) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (١٢١)، مغلطاي - إكمال تهذيب الكمال (٦/١٦٦).

(١٠) الحديث موضوع أخرجه محمد المقدسي في رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة (٣٢)، والعجلوني في كشف الخفاء وقال: "ضعفه إسحاق الملطي كما في الوجيز" (٢/٣٢٢)، فيه ابن أبي الرجّال وهو عبد الرحمن ابن أبي الرجّال واسمه محمد ابن عبد الرحمن ابن عبد الله ابن حارثة ابن = النعمان

يسمع منه^(١)، وقال الحاكم: "عمي في آخر عمره، فربما لُقن ما ليس من حديثه، فمن سمع منه وهو بصير، فحديثه عنه أحسن"^(٢)، وقال محمد بن يحيى السوسى الخزاز "سألت يحيى بن معين عنه، فقال: "ما حدثك فاكذب عنه وما حدث به تلقينا فلا"^(٣)، وقال ابن حجر: "صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه بن معين القول"^(٤)، وقال البخاري: "مات سويد يوم الفطر سنة أربعين ومائتين بالحديث" قال البغوي: "بلغ مائة سنة"^(٥).

أثر ضبطه في الرواية: سويد بن سعيد قال البخاري: "فيه نظر"، وروى له مسلم^(٦)، وأبو زرعة من أصوله المعتبرة، وابن ماجه^(٧) وأشار ابن حجر إلى فحش جرح يحيى بن معين لسويد، وقال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب^(٨)، وقال الذهبي: "محدث نبيل له مناكير"^(٩) فالعلة تكمن في سويد بعد كبره وإصابته بالعمى، وقبوله التلقين، وتدليسه، فلعبرة بمن روى عن سويد وهو بصير ومن أصوله المعتبرة.

١٠. شبيب بن سعيد الحبطي، يكنى أبا سعيد البصري^(١٠)، قدم مصر للتجارة^(١١)، وتقه الطبراني^(١٢)، والدارقطني^(١٣)، وعلي بن المديني الذي قال: "كان من أصحاب يونس،

الأصاري المدني، قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ" أنظر تقريب التهذيب (٣٤٠)، وفيه ابن رواد وهو عبد العزيز ابن أبي رواد [واسمه ميمون] قال ابن حجر: "صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء" أنظر تقريب التهذيب (٣٥٧)، وأنظر الخطيب البغدادي - تاريخ بغداد وذيوله (٩/ ٢٢٧)، المزي - تهذيب الكمال (١٢/ ٢٥٣)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٤)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٣).

(١) سؤالات عثمان بن طلوت ليحيى بن معين (٥٢).

(٢) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٣).

(٣) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١١/ ٤١٢).

(٤) ابن حجر - تقريب (٢٦٠).

(٥) البخاري - التاريخ الأوسط (٢/ ٣٧٣)، ابن منجويه - رجال صحيح مسلم (١/ ٢٩٠)، المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٢٥٥)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٢٠)، السيوطي - طبقات الحفاظ (٢٠١).

(٦) الحاكم - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (١٣٣).

(٧) الخزرجي - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال (١٥٩).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٤٢٨).

(٩) المغني في الضعفاء (١/ ٢٩٠).

(١٠) البخاري - التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٣)، ابن حجر - لسان الميزان (٧/ ٢٤١).

(١١) الصديقي - تاريخ ابن يونس المصري (٢/ ٩٩).

(١٢) المعجم الصغير للطبراني (١/ ٣٠٦)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٧).

(١٣) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (٢١٣)، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (١٥٢).

وَكَانَ يَخْتَلَفُ فِي تِجَارَةِ إِلَى مِصْرَ، وَكَتَابَهُ كِتَابُ صَاحِبِ، وَقَدْ كَتَبْتَهُ عَنْ ابْنِهِ أَحْمَدَ بَنُ شَيْبِيبٍ^(١)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي التَّقَاتِ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "كَانَ عِنْدَهُ كُتُبُ يُونُسَ بَنُ يَزِيدَ، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ لَا بَأْسَ بِهِ"^(٣)، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ^(٤) وَالنَّسَائِيُّ: "لَا بَأْسَ بِهِ"^(٥) وَزَادَ أَبُو زُرْعَةَ: "بَصْرِي كَتَبَ عَنْهُ بَنُ وَهَبٍ بِمِصْرَ"، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "أَنَّ لِشَيْبِيبٍ نَسْخَةَ عَنْ يُونُسَ عَنِ الرَّهْرِيِّ أَحَادِيثَهَا مُسْتَقِيمَةً، وَأَنَّ بَنُ وَهَبٍ حَدَّثَ عَنْهُ بِالْمَنَاكِيرِ، ثُمَّ قَالَ: "وَلَعَلَّ شَيْبِيبًا لَمَّا قَدِمَ مِصْرَ فِي تِجَارَتِهِ كَتَبَ عَنْهُ بَنُ وَهَبٍ مِنْ حِفْظِهِ فَعَلَطَ وَوَهْمَ، وَأَرْجُو أَنْ لَا يَتَعَمَدَ الْكُذْبَ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ فَكَأَنَّهُ شَيْبِيبُ آخَرَ، يَعْنِي لِأَنَّهُ يَجُودُ عَنْهُ"^(٦)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "صَدُوقٌ"^(٧)، وَفِي قَوْلِ آخَرَ قَالَ: لَهُ غَرَائِبٌ"^(٨)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "لَا بَأْسَ بِحَدِيثِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ أَحْمَدَ عَنْهُ، لَا مِنْ رِوَايَةِ بَنُ وَهَبٍ"^(٩)، تُوْفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَمِائَةَ^(١٠).

أثر ضبطه في الرواية: شَيْبِيبُ بَنُ سَعِيدٍ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ^(١١)، وَمَجْمَلُ مَا يَفْهَمُ مِنْ أَقْوَالِ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِيهِ، أَنَّ رِوَايَتَهُ مَقْبُولَةٌ إِنْ كَانَ يَرُويُ مِنْ كُتُبِ يُونُسَ بَنُ يَزِيدَ، أَوْ كَانَتْ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ أَحْمَدَ عَنْهُ، وَإِمَّا إِنْ كَانَتْ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ وَهَبٍ عَنْهُ فَفِيهَا مَنَاكِيرٌ، لِسَمَاعِ بَنُ وَهَبٍ مِنْ حِفْظِ شَيْبِيبٍ لَا مِنْ أَصُولِهِ، فَوْقَ شَيْبِيبٍ فِي الْخَطَأِ وَالْوَهْمِ بِلَا قَصْدٍ، وَلَكِنْ ابْنُ حَجَرَ يَزِيدُ الْأَمْرَ تَوْضِيحًا بِقَوْلِهِ: "أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِهِ عَنْ يُونُسَ أَحَادِيثَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْ غَيْرِ يُونُسَ وَلَا مِنْ رِوَايَةِ بَنُ وَهَبٍ عَنْهُ شَيْئًا"^(١٢)، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الصَّحِيحِ رِوَايَةَ أَحْمَدَ بَنُ شَيْبِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُونُسَ

(١) ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣٠)، الخزرجي - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١٦٣).

(٢) التقات (٨ / ٣١٠).

(٣) الجرح والتعديل (٤ / ٣٥٩).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٩).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤ / ٣٥٩)، الباجي - التعديل والتجريح (٣ / ١١٥٩).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٣١).

(٧) الكاشف (١ / ٤٧٩)، ميزان الاعتدال (٢ / ٢٦٢).

(٨) الذهبي - تاريخ الإسلام (٤ / ٨٦٣).

(٩) التقريب (٢٦٣).

(١٠) المزي - تهذيب الكمال (١٢ / ٣٦٠)، تاريخ الإسلام (٤ / ٨٦٣)، تهذيب (٤ / ٢٦٩).

(١١) الحاكم - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (١٣٧)، الباجي - التعديل والتجريح (٣ / ١١٥٩).

(١٢) ابن حجر - هدي الساري (مقدمة فتح الباري) (٤٠٧).

بُنُ يَزِيدُ^(١). ومن أمثلة رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ، عَنْ عَمِّهِ عُمَانَ بْنِ حَنِيفٍ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عُمَانَ بْنِ عَفَانَ فِي حَاجَةِ لَهُ، فَكَانَ عُمَانُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْظُرُ فِي حَاجَتِهِ، فَلَقِيَ عُمَانَ بْنَ حَنِيفٍ، فَشَكَى ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَانُ بْنُ حَنِيفٍ: "أَنْتَ الْمَيْضَاءُ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ أَنْتَ الْمَسْجِدُ فَصَلِّ فِيهِ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى الرَّحْمَةُ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فَكَلِّفْ قِضِي لِي حَاجَتِي، وَتَذَكَّرْ حَاجَتَكَ"، وَرُحَّ إِلَيَّ حَتَّى أُرَوِّحَ مَعَكَ. فَاَنْطَلَقَ الرَّجُلُ فَصَنَعَ مَا قَالَهُ لَهُ، ثُمَّ أَتَى بَابَ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ، فَجَاءَ الْبُؤَابَ حَتَّى أَخَذَ بِيَدِهِ فَأَدْخَلَهُ عَلَى عُمَانَ، فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى الطَّنْفُوسَةِ، وَقَالَ: حَاجَتُكَ؟ فَذَكَرَ حَاجَتَهُ فَفَضَّاهَا لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا ذَكَرْتَ حَاجَتَكَ حَتَّى كَانَتْ هَذِهِ السَّاعَةُ، وَقَالَ: مَا كَانَتْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ فَآتْنَا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ، فَلَقِيَ عُمَانَ بْنَ حَنِيفٍ، فَقَالَ لَهُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، مَا كَانَ يَنْظُرُ فِي حَاجَتِي، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيَّ حَتَّى كَلَّمْتَهُ فِي. فَقَالَ عُمَانُ بْنُ حَنِيفٍ: وَاللَّهِ مَا كَلَّمْتُهُ، وَلَكِنْ شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَتَاهُ ضَرِيرٌ فَشَكَا إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْتَصْبِرُ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي لَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ الْمَيْضَاءُ فَتَوَضَّأْ، وَصَلِّ رَكَعَيْنِ، ثُمَّ ادْعُ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ». فَقَالَ عُمَانُ بْنُ حَنِيفٍ: فَوَاللَّهِ مَا تَفَرَّقْنَا وَطَالَ بِنَا الْحَدِيثِ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْنَا الرَّجُلُ، كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضَرَرٌ قَطُّ^(٢).

(١) ومجمل الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه هي: في كتاب الجنائز باب من انتظر حتى تدفن، وفي كتاب الزكاة باب ما أدي زكاته فليس يكنز، وباب أداء الدين، وفي كتاب المناقب باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي، وفي كتاب التفسير باب قوله تعالى (الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)، وفي كتاب الرقاق باب في الحوض.

(٢) هذا الحديث أخرجه الطبراني في الروض الداني (المعجم الصغير) (٣٠٦/١) من طريق عبد الله بن وهب عن شيبان بن سعيد المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف، وصححه، وله طرق أخرى دون ذكر القصة، أخرجه الترمذي في الجامع في كتاب الدعوات (٥/٥٦٩)، والنسائي في السنن الكبرى في ذكر حديث عثمان بن حنيف (٩/٢٤٤)، وفي عمل اليوم والليلة (٤١٧) في ذكر حديث عثمان بن حنيف كلاهما عن محمود بن غيلان، وأخرجه ابن ماجه في كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الحاجة (٤٤١/١) عن أحمد بن منصور بن سيار، وابن خزيمة في صحيحه باب صلاة الترويب والترهيب (٢/٢٢٥)، والطوسي في مختصر الأحكام (٢/٤٤٦) باب ما جاء في صلاة الحاجة وكلاهما عن محمد بن بشار وزاد ابن خزيمة عن أبي موسى، والحاكم عن العباس الدوري في المستدرک على الصحيحين (١/٤٥٨)، وأحمد (٢٨/٤٧٨) في المسند، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده (١٤٧) وكلاهما في مسند عثمان بن حنيف، وجميعهم عن عثمان بن =

١١. شريك بن عبد الله بن الحارث بن أوس النخعي القاصي بواسط ثم بالكوفة،
يكنى أبا عبد الله^(١) شهد جدّه القادسيّة، ولد ببخارى بأرض خراسان سنة خمس وتسعين^(٢)،
وقيل غير ذلك، قال شريك: قسم عمر بن عبد العزيز قسما أصابني أربعين درهما

ممر عن شعبة عن أبي جعفر عن عمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف، وقال الترمذي: "حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي جعفر وهو الخطمي"، وحسنه الطوسي، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يُخرجاه"، وصححه ابن حجر في نتائج الأفكار (١٥٢/٥)، وقال الألباني: لا شك في صحة الحديث، وإنما البحث الآن في هذه القصة التي تفرد بها شبيب بن سعيد كما قال الطبراني، وشبيب هذا متكلم فيه، وخاصة في رواية ابن وهب عنه، لكن تابعه عنه إسماعيل وأحمد ابنا شبيب بن سعيد هذا، (ولم أف على هذه المتابعة) أما إسماعيل فلا أعرفه، ولم أجد من ذكره، ولقد أغفلوه حتى لم يذكره في الرواة عن أبيه، بخلاف أخيه أحمد فإنه صدوق، وأما أبوه شبيب فملخص كلامهم فيه: أنه ثقة في حفظه ضعف، إلا في رواية ابنه أحمد هذا عنه عن يونس خاصة فهو حجة، ثم أشار إلى خلاصة القول في القصة: إنها منكرة، لأمر ثلاثة: (١) ضعف حفظ المتفرد بها، وهو (شبيب بن سعيد) (٢) والاختلاف عليه فيها، (٣) ومخالفته للثقات الذين لم يذكرها في الحديث، وأمر واحد من هذه الأمور كاف لإسقاط هذه القصة، فكيف بها مجتمعة؟ لمعلومات أوفى أنظر التوسل أنواعه وأحكامه (٨٣ - ٨٦).

ثم أشار إلى أنه لا حجة في الحديث لمن يرى جواز التوسل بالدعاء بجاه النبي ﷺ أو غيره من الصالحين، ودلل على ذلك بأدلة منها: (١) أن الأعمى إنما جاء إلى النبي ﷺ ليدعو له، وذلك قوله: "أدع الله أن يعافيني"، فهو توسل إلى الله تعالى بدعائه ﷺ، لأنه يعلم أن دعاءه ﷺ أرجى للقبول عند الله بخلاف دعاء غيره، ولو كان قصد الأعمى التوسل بذات النبي ﷺ أو جاهه أو حقه لما كان ثمة حاجة به إلى أن يأتي النبي ﷺ، ويطلب منه الدعاء له، بل كان يقعد في بيته، ويدعو ربه.

(٢) أن النبي ﷺ وعده بالدعاء مع نصحه له ببيان ما هو الأفضل له، وهو قوله ﷺ: "إن شئت دعوت، وإن شئت صبرت فهو خير لك". (٣) إصرار الأعمى على الدعاء وهو قوله: "فادع" فهذا يقتضي أن الرسول ﷺ دعا له، لأنه ﷺ خير من وفي بما وعد، وقد وعده بالدعاء له إن شاء كما سبق، فقد شاء الدعاء وأصر عليه، فدعا له ﷺ، فثبت المراد، وقد وجه النبي ﷺ الأعمى بدافع من رحمته، وبحرص منه أن يستجيب الله تعالى دعاءه فيه، إلى النوع الثاني من التوسل المشروع، وهو التوسل بالعمل الصالح، ليجمع له الخير من أطرافه، فأمره أن يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يدعو لنفسه وهذه الأعمال طاعة لله سبحانه وتعالى يقدمها بين يدي دعاء النبي ﷺ له، وهي تدخل في قوله تعالى: {وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ}.

(٤) أن في الدعاء الذي علمه رسول الله ﷺ إياه أن يقول: "اللهم فشغه في" وهذا يستحيل حمله على التوسل بذاته ﷺ، أو جاهه، أو حقه، إذ أن المعنى: اللهم اقبل شفاعته ﷺ في، أي اقبل دعائه في أن ترد علي بصري، والشفاعة لغة الدعاء. لمعلومات أوفى أنظر التوسل أنواعه وأحكامه (٧٠-٧٢).

(١) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٢٠٢).

(٢) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٦/٣٧٨)، الثقات لابن حبان (٦/٤٤٤)، محمد الربيعي - مولد العلماء ووفياتهم (١/٢٢٧)، أحمد بن منجويه - رجال مسلم (١/٣٠٩).

وأصاب مولى لنا ثلاثين^(١)، وثقه ابن معين وقال: "لم يكن شريك عند يحيى بن سعيد القطان بشيء"^(٢)، ووثقه ابن شاهين بقوله: "ثقة ثقة"^(٣)، ووثقه العجلي وقال: "كان حسن الحديث، وكان أروى الناس له إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي، سمع منه تسعة آلاف حديث"^(٤)، وقال أحمد: "شريك في حديثه اختلاف يروي عن مغيرة أحاديث عبدة"^(٥)، وقال ابن المبارك: "شريك أعلم بحديث بلده من الثوري"^(٦)، وقال النسائي: "ليس به بأس"^(٧)، وقال الجوزجاني: "سئى الحفظ، مضطرب الحديث، مائل"^(٨)، عقب الذهبي عليه بقوله: "كان شريك حسن الحديث إماما فقيها ومحدثا كثيرا"^(٩) وقال أبو حاتم: "لا يقوم مقام الحجة، في حديثه بعض الغلط"^(١٠)، وعن عبد الجبار بن محمد الخطابي قال: "قلت ليحيى بن سعيد يقولون إنما خلط شريك بأخرة فقال: ما زال مغلطا"^(١١)، وقال يعقوب بن شيبة: "شريك ثقة، مأمونا، كثير الحديث، أنكر عليه الغلط والخطأ"^(١٢)، وقال ابن حبان: "كان من الفقهاء والمذكورين من العلماء الذين اظبوا على العلم ووقفوا أنفسهم عليه، وكان يهمل في الأحابيين إذا حدث من غير كتابه"^(١٣)، وقال ابن عدي: "في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أملت بعض الإنكار والغالب على حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه لا أنه يتعمد"^(١٤)، وقال صالح جزرة: "قل ما يحتاج إلى شريك في الأحاديث التي يحتاج

(١) البخاري — التاريخ الكبير (٢٣٧/٤).

(٢) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق (٣٦) .

(٣) تاريخ أسماء الثقات (١٦٩).

(٤) تاريخ الثقات (٢١٧).

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (١٣٠).

(٦) الذهبي — سير أعلام النبلاء (٨ / ٢٠٢)، المغني في الضعفاء (١ / ٢٩٧).

(٧) الذهبي — ذكر من تكلم فيه وهو موثق (٩٩).

(٨) أحمد بن منجويه — أحوال الرجال (٩٢) .

(٩) تذكرة الحفاظ (١/٢٣٢).

(١٠) الجرح والتعديل (٤/٣٦٥).

(١١) الذهبي — ميزان الاعتدال (٢ / ٢٧٠).

(١٢) الذهبي — سير أعلام النبلاء (٨/٢١٣).

(١٣) مشاهير علماء الأمصار (١٧٠).

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٦).

بها، ولَمَّا وَلِيَ الْقَضَاءَ، اضْطَرَبَ حَفْظُهُ"^(١)، وقال الدَّارِقُطْنِيُّ وغيره: "ليس بالقوي"^(٢)، وقال الذهبيُّ: "فِيهِ تَشْيِيعٌ خَفِيفٌ عَلَى قَاعِدَةِ أَهْلِ بَدَدِهِ"^(٣)، وهذا التَّشْيِيعُ الَّذِي لَا مَحْذُورَ فِيهِ"^(٤) وذكره إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَجْمِيِّ فِي طَبَقَاتِ الْمَدْلِسِيِّينَ وقال: "ليس تديسه بالكثير"^(٥)، وقال ابن حجر: "صَدُوقٌ يَخْطِئُ كَثِيرًا تَغْيِيرَ حَفْظِهِ مِنْذُ وَلِيَ الْقَضَاءَ بِالْكَوْفَةِ وَكَانَ عَادِلًا فَاضِلًا عَابِدًا شَدِيدًا عَلَى أَهْلِ الْبَدْعِ"^(٦)، تُوْفِّيَ شَرِيكَهُ بِالْكَوْفَةِ وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ يَوْمَ السَّبْتِ مُسْتَهْلٌ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ"^(٧).

أثر ضبطه في الرواية: شريك بن عبد الله وثقه البعض، وقال الدَّارِقُطْنِيُّ "لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ، وَقَدْ أَنْفَرَدَ بِالْإِخْرَاجِ عَنْهُ مُسْلِمٌ"^(٨)، وقد قصر تخريج مُسْلِمٍ لَهُ عَلَى الْمُتَابَعَاتِ وَبَقْلَةٍ، كَمَا خَرَجَ لَهُ: الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا"^(٩). وقال إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ: "أَخْطَأَ شَرِيكَ فِي أَرْبَعِ مِائَةِ حَدِيثٍ"^(١٠). وَأَوْجَزَ ابْنُ حَبَّانٍ فِيهِ الرَّأْيَ بِقَوْلِهِ: "كَانَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ يَخْطِئُ فِيمَا يَرُودُ، تَغْيِيرَ عَلَيْهِ حَفْظَهُ، فَسَمَاعُ الْمُتَقَدِّمِينَ عَنْهُ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ بِوَسْطِ لَيْسَ فِيهِ تَخْلِيْطٌ مِثْلُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونََ وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ وَسَمَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْهُ بِالْكَوْفَةِ فِيهِ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ"^(١١).

١٢. عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ هَارُونََ الْغَسَّانِيُّ، يُكْنَى أَبُو هِشَامَ، أَصْلُهُ مِنْ وَاسِطٍ وَسَكَنَ بَغْدَادَ"^(١٢)، قال أَبُو حَاتِمٍ: "مَجْهُولٌ لَا أَعْرِفُهُ"^(١٣)، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي النَّقَاتِ وَقَالَ "يَعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ

(١) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢١٣/٨).

(٢) الذهبي - المغني في الضعفاء (٢٩٧/١)، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١١٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٨).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢٠٩/٨).

(٥) إبراهيم بن العجمي - التبيين لأسماء المدلسين (١١١)، السيوطي - أسماء المدلسين (٥٨).

(٦) لسان الميزان (٢٤٢/٧)، تهذيب (٢٩٥/٤)، التقریب (٢٦٦).

(٧) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٣٧٩/٦)، البخاري - التاريخ الكبير (٢٣٧/٤)، التاريخ الأوسط (٢١٣/٢)، محمد

الربيعي - مولد العلماء ووفياتهم (٤٠٣/١)، الذهبي - تذكرة الحفاظ (٢٣٢/١)، سير أعلام النبلاء (٢١٠/٨)، ميزان

الاعتدال (٢٧٤/٢)، الكاشف (٤٨٥/١).

(٨) ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكين (٣٩/٢).

(٩) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢٠١/٨).

(١٠) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢٠٢/٨).

(١١) النقّات (٤٤٤/٦)، إبراهيم الطرابلسي - من رمي بالاختلاط (٦٠).

(١٢) البخاري - التاريخ الكبير (١٠٣/٦)، مسلم - الكنى والأسماء (٨٧٨/٢)، تاريخ واسط (١٧٥)، الخطيب

البغدادي - تاريخ بغداد (٨٥/١١)، الذهبي - المقتنى في سرد الكنى (١٢٧/٢).

(١٣) الجرح والتعديل (٣٤٠/٥).

إذا حدث عن الثقات من كتابه فإن فيما حدث من حفظه بعض المأكير^(١)، وقال الدارقطني: "متروك الحديث يكذب"^(٢)، وقال الذهبي: "حسن الترمذي له"^(٣)، وقول الذهبي هذا يظهر بوضوح في حديث أخرجه له بسنده مرفوعاً إذا كذب عبد كذبة تباعد منه الملك مسيرة ميل^(٤) وقال ابن حجر: ضعيف كذبه الدارقطني، روى له ابن عدي أحاديث مأكير، وقال: رواها عن قوم ثقات^(٥)، توفي بعد المائتين^(٦).
أثر ضبطه في الرواية: عبد الرحيم بن هارون لم يخرج له من الستة إلا الترمذي^(٧)، ذكرت له مأكير لم يصرح أحد من أئمة الجرح أنها بسبب روايته لها من حفظه.

(١) الثقات (٤١٣/٨)، المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٥ / ١٨).

(٢) سبط بن العجمي - الكشف الحثيث (١٦٧)، المغني في الضعفاء (٣٩٢ / ٢)، ميزان الاعتدال (٢ / ٦٠٧)، الدكتور محمد مهدي المسلمي وآخرون - موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٤١٠ / ٢).

(٣) الكاشف (٦٥١ / ١).

(٤) الحديث أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلوة باب ما جاء في الصدق والكذب (٣٤٨/٤) وابن الجوزي من طريق ابن حبان في العلل المتناهية (٧٧٤/٢) عن الحسن بن سفيان وكلاهما (الترمذي وابن الجوزي) عن يحيى بن موسى والطبراني في المعجم الأوسط (٢٤٥/٧) عن محمد بن أبان عن إسحاق بن وهب العلاف وثلاثتهم عن عبد الرحيم بن هارون عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وهذا الحديث قال عنه الترمذي حسن جيد غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه تفرد به عبد الرحيم بن هارون، وصرح ابن حبان في ترجمة عبد العزيز بن أبي رواد الذي روى عنه عبد الرحيم أنه روى عن نافع أشياء لا يشك من الحديث صناعته إذا سمعها أنها موضوعة وهذا الحديث من رواية نافع عن ابن عمر، وعلى قول ابن حجر أنه يعتبر بحديثه إن حدث عن الثقات من كتابه فهو هنا لم يحدث عن ثقة فلا يعتبر بحديثه.

(٥) قول ابن عدي يدل على أن هذا غير متجه لأنه روى عن عبد العزيز بن رواد قال عنه ابن حجر: صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء وصرح ابن أبي حاتم أنه يحدث من نسخة موضوعة عن نافع عن ابن عمر توهماً لا تعمداً، لا يحل ذكرها إلا على سبيل الاعتبار، وكثير ذلك منه حتى سقط الاحتجاج به، انظر ابن حبان - المجروحين (١٣٦/٢)، التقريب (٣٥٧).

(٦) ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٢٨٣/٥)، الذهبي - ميزان الاعتدال (٣٣٩/٤)، ابن حجر - تهذيب (٢٧٦/٦)، لسان الميزان (٢٦٨/٧) التقريب (٣٥٤).

(٧) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٣٠٨ / ٦).

١٣. عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامِ بْنِ نَافِعِ الْحَمِيرِيِّ الصَّنَعَانِيُّ، يُكْنَى أَبُو بَكْرٍ^(١)، وُلِدَ سَنَةَ سِتِّ وَعَشْرِينَ وَمِائَةَ^(٢)، وَرَحَلَ فِي تِجَارَةِ إِلَى الشَّامِ وَلَقِيَ الْكِبَارَ^(٣)، يَقُولُ: لَزِمْتُ مَعْمَرًا نَمَانِي سِنِينَ^(٤) وَفِي قَوْلٍ جَالَسْتُ مَعْمَرًا سَبْعَ سِنِينَ^(٥)، وَثَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ^(٦) وَقَالَ: "أَكْثَرَ النَّاسِ فِي مَعْمَرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ"^(٧) فَقَدْ كَانَ يَحْفَظُ حَدِيثَ مَعْمَرٍ^(٨)، "وَالِيهِ الْمَرْجِعُ إِذَا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَعْمَرٍ، فَالْحَدِيثُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ" كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ^(٩)، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: "ثَقَّةٌ يَخْطِئُ عَلَى مَعْمَرٍ فِي أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ"^(١٠)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: "كَانَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَشْبَهَ بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ"^(١١)، وَكَانَ يَذَاكِرُ^(١٢)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: "عَبْدُ الرَّزَّاقِ مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، فَهُوَ أَصْحَبٌ"^(١٣)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "أَتَيْنَا عَبْدَ الرَّزَّاقِ قَبْلَ الْمَائِتَيْنِ، وَهُوَ صَحِيحُ الْبَصْرِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَا ذَهَبَ بَصْرُهُ، فَهُوَ ضَعِيفُ السَّمَاعِ"^(١٤)، لِأَنَّهُ عَمِيَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ وَكَانَ يَتَلَقَّنُ^(١٥)، لِذَلِكَ

- (١) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٥/ ٥٤٨)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٠٦)، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢/ ١٦٥)، مسلم بن الحجاج - الكنى والأسماء (١/ ١٢٦)، ابن مندة - فتح الباب في الكنى والألقاب (١٢٩).
- (٢) ابن حبان - الثقات (٨/ ٤١٢)، ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣١٢)، المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٦١).
- (٣) الذهبي - تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٧).
- (٤) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٦/ ٣٨)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٥).
- (٥) الذهبي - تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٥)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٧).
- (٦) سوالات بن الجنيد ليحيى بن معين (٢٠٨).
- (٧) سوالات عثمان بن طلوت البصري ليحيى بن معين (٥٣).
- (٨) أبو زرعه الدمشقي - التاريخ (١/ ٤٥٧).
- (٩) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٥).
- (١٠) الذهبي - معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١٣٧).
- (١١) أبو عبد الرحمن هشام بن يوسف قاضي صنعاء من أبناء الفرس، سمع معمرا وابن جريج والثوري وروى عنه ابن المدينة وإبراهيم بن موسى وغيرهما، عرف بالكتابة والإتقان، قال ابن أبي حاتم: ثقة متقن، وقال ابن حجر: ثقة، توفي سنة سبع وتسعين ومائتين، انظر البخاري - التاريخ الكبير (٨/ ١٩٤)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/ ٧٠)، ابن حجر - تقريب (٥٧٣).
- (١٢) سوالات ابن أبي شيبه لعلي بن المدينة (١٤٩).
- (١٣) التاريخ الكبير (٦/ ١٣٠)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٧١).
- (١٤) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٥٨)، الذهبي - تاريخ الإسلام ت بشار (٥/ ٣٧٥)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٥)، ابن المبرّد - بحر الدم (٢٩٦).
- (١٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٨).

قال النسائي والدارقطني: "فيه نظر لمن كتب عنه بآخره" (١)، ووثقه العجلي وقال: "كان يتشيع" (٢)، وذكره ابن شاهين في الثقات (٣)، وقال ابن حبان: "كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر، وكان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه" (٤)، وقال ابن عدي: "لعبد الرزاق حديث كثير، وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه، ولم يروا بحديثه بأساً، إلا أنهم نسبوه إلى التشيع، وروى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقها عليها أحد من الثقات، فهذا أعظم ما ذموه به من روايته هذه الأحاديث، وأما الصدق، فإني أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت، ومطالب آخرين مناكير" (٥)، ونعته الذهبي بقوله: "من أوعية العلم" إلا أنه أنتقص قليلاً من حفظه فقال: "لكنه ما هو في حفظ وكيع وابن مهدي، وثقه غير واحد، وحديثه مخرج في الصحاح، وله ما ينفرد به" (٦)، تكلم عليه عباس بن عبد العظيم العنبري (٧) وقال: "كان عبد الرزاق كذاباً، يسرق الحديث" (٨)، وقال ابن حجر: "ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع" (٩)، وقال الذهبي: "عاش خمسا وثمانين سنة" (١٠) ومات باليمن في النصف من شوال سنة إحدى عشرة ومائتين (١١).

(١) الضعفاء والمتروكون ل (٦٩)، سوالات عبدالله بن بكير البغدادي للدارقطني (٧٥).

(٢) تاريخ الثقات (٣٠٢).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (٢٥٧).

(٤) الثقات (٤١٢/٨).

(٥) ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٣١٥/٥).

(٦) تذكرة الحفاظ (١/٢٦٧).

(٧) أبو الفضل العباس بن عبد العظيم العنبري، قال الذهبي: حافظ، وقال ابن حجر: ثقة حافظ، توفي سنة أربعين ومائتين، انظر مسلم - الكنى والأسماء (٦٧٦)، الذهبي - طبقات المحدثين (٩٧)، ابن حجر - تقريب التهذيب (٢٩٣).

(٨) ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكون (٢/١٠٤)، الذهبي - المغني في الضعفاء (٢/٣٩٣)، سير أعلام النبلاء (٥٧٤/٩).

(٩) تقريب التهذيب (٣٥٤).

(١٠) الذهبي - تذكرة الحفاظ (١/٢٦٧)، الكاشف (١/٦٥١).

(١١) ابن سعد - الطبقات (٥/٥٤٨)، البخاري - التاريخ الأوسط (٢/٣٢٠)، محمد الربيعي - تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٢/٤٧٢)، العقيلي - الضعفاء (٣/١٠٧)، الباجي - التعديل والتجريح (٢/٩٢)، المزي - تهذيب الكمال (١٨/٦١)، الذهبي - الكاشف (١/٦٥١)، ابن حجر - تهذيب (٦/٢٧٨)، التقريب (٣٥٤)، ابن مفلح - المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب أحمد (٢/١٩٤)، السيوطي - طبقات الحفاظ (١٥٩).

أثر ضبطه في الرواية: عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ مِنْ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ^(١)، وَمُسْلِمٍ^(٢) وَتَقَهُ الْبَعْضُ وَأَتَى عَلَيْهِ آخَرُونَ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "عَبْدُ الرَّزَّاقِ رَاوِيَةٌ لِلْإِسْلَامِ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ. وَحَدِيثُهُ مَحْتَجٌّ بِهِ فِي الصَّحَاحِ. وَلَكِنْ مَا هُوَ مِمَّنْ إِذَا تَقَرَّدَ بِشَيْءٍ عَدَّ صَحِيحًا غَرِيبًا. بَلْ إِذَا تَقَرَّدَ بِشَيْءٍ عَدَّ مُنْكَرًا"^(٣) فَعَدَّ مِنْ كِبَارِ الْمُحَدِّثِينَ وَلَكِنْ أَخَذَ عَلَيْهِ مَا أَخَذَ أَوْلَاهَا: التَّشْيِيعَ وَقَدْ نَافَحَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "وَنَقَمُوا عَلَيْهِ التَّشْيِيعَ وَمَا كَانَ يَغْلُو فِيهِ بَلْ كَانَ يُحِبُّ عَلِيًّا ﷺ وَيَبْغِضُ مَنْ قَاتَلَهُ، وَقَدْ ذَكَرَ مَقُولَةَ نَسَبِهَا إِلَى سَلْمَةَ بِنْتِ شَيْبِيبِ الَّذِي قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: "وَاللَّهِ مَا أَنْشَرَحَ صَدْرِي قَطُّ أَنْ أَفْضَلَ عَلِيًّا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ^(٤)، رَحِمَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ، وَرَحِمَ اللَّهُ عُمَرَ، وَرَحِمَ اللَّهُ عُثْمَانَ، وَرَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا، مَنْ لَمْ يُحِبَّهُمْ، فَمَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ، أَوْتَقُ عَمَلِي حُبِّي إِيَّاهُمْ"^(٥). المأخذ الثاني: لَمْ يَجْرَحْهُ جَرَحًا بَلِيغًا إِلَّا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ فَقَالَ: "وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنَّ عَبْدَ الرَّزَّاقِ كَذَّابٌ وَالْوَاقِدِيُّ أَصْدَقُ مِنْهُ" وَرَدَّ هَذَا الْجَرَحَ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْعَبَّاسِ إِنَّهُ كَذَّابٌ"^(٦)، وَفِي قَوْلِ أَمْرٍ لَهُ قَالَ: بَلْ - وَاللَّهِ - مَا بَرَّ عَبَّاسٌ فِي يَمِينِهِ، وَلَبِئْسَ مَا قَالَ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَمُحَدِّثُ الْوَقْتِ، وَمَنْ أَحْتَجَّ بِهِ كُلُّ أَرْبَابِ الصَّحَاحِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَوْهَامٌ مَغْمُورَةٌ، وَغَيْرُهُ أْبْرَعُ فِي الْحَدِيثِ مِنْهُ، فَيُرْمِيهِ بِالْكَذْبِ، وَيَقْدَمُ عَلَيْهِ الْوَاقِدِيُّ الَّذِي أَجْمَعَتِ الْحِفَاطُ عَلَى تَرْكِهِ، فَهُوَ فِي مَقَالَتِهِ هَذِهِ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ بَيِّقِينَ^(٧) المأخذ الثالث: اعْتَرَاهُ عَارِضُ الْعَمَى فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِهِ، وَكَانَ يُلَقَّنُ فَيُلَقَّنُ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ كِبَارُ الْمُحَدِّثِينَ أَمْثَالَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ وَالْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمَ وَغَيْرِهِمْ، قَبْلَ الْمَائِتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ وَهُوَ صَحِيحُ الْبَصَرِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَسَمَاعُهُ صَحِيحٌ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ (أَيَّ بَعْدَ عَارِضِ الْعَمَى فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، أَوْ حَدَّثَ تَلْقِينًا) فَسَمَاعُهُ ضَعِيفٌ، قَالَ الذَّهَبِيُّ: "أَسْنَدُوا عَنْهُ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِهِ، كَانَ يُلَقِّنُهَا بَعْدَمَا عَمِيَ"^(٨). المأخذ الرابع: قَلَّةُ حِفْظِهِ مَعَ أَنَّ كِتَابَهُ صَحِيحٌ، قَالَ مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: قَالَ

(١) الباجي - التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٩٢٣).

(٢) الحاكم النيسابوري - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (١٧٦).

(٣) تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٥).

(٤) الذهبي - تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٤)، تنكرة الحفاظ (١/ ٢٦٧).

(٥) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ٦٠).

(٦) معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد (١٣٧).

(٧) سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٧١).

(٨) الذهبي - تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٥)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٩).

لي وكيعُ : أنت رجلٌ عندك حديثٌ وحفظك ليس بذاك. فإذا سُئلتَ عن حديثٍ فلا تقلْ لَيْسَ هُوَ عِنْدِي، ولكنْ قلْ: لَأَحْفَظُهُ وَرَفَضَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ أَنْ يَسْمَعَ مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِلا كتابٍ وقال: قَالَ لِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَكْتُبْ عَنِّي حَدِيثًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ كِتَابٍ. قُلْتُ: لَا، وَلَا حَرْفٌ " (١) وقد خشي عبدُ الرَّزَّاقِ أَنْ يَصِيبَهُ مَا يَصِيبُ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ فَقَالَ: أَخْزَى اللَّهُ سَلْعَةً لَأُتْفَقَ إِلَيْهَا بَعْدَ الْكَبِيرِ وَالضَّعْفِ. حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَحَدُهُمْ مِائَةَ سَنَةٍ كُتِبَ عَنْهُ. فِيمَا أَنْ يُقَالَ: كَذَّابٌ فَيُبْطَلُونَ عِلْمَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: مُبْتَدِعٌ فَيُبْطَلُونَ عِلْمَهُ. فَمَا أَقَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْ ذَلِكَ (٢).

٤١. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدِ الدَّرَّاورِدِيِّ المَدِينِيِّ مَوْلَى جُهَيْنَةَ، وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ، وَنَشَأَ بِهَا، وَسَمِعَ بِهَا الْعِلْمَ وَالْأَحَادِيثَ حَتَّى تَوَفَّى، أَسْلَمَهُ مِنْ دَرَّاورِدٍ قَرْيَةَ بِخُرَّاسَانَ بِفَارِسَ، وَكَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ يَغْلَطُ" (٣)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "كَانَ أَبُوهُ مِنْ دَرَّاجِرْدٍ مَدِينَةَ بِفَارِسَ فَاسْتَقْبَلُوا أَنْ يَقُولُوا دَرَّاجِرْدِي، فَقَالُوا: دَرَّاورِدِي" (٤)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ المِصْرِيِّ: كَانَ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ نَزَلَ المَدِينَةَ وَكَانَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ انْدُرُونَ، فَلَقِبَهُ أَهْلُ المَدِينَةَ الدَّرَّاورِدِي (٥)، صَحَبَ مَالِكًا وَكَانَ يُوَثِّقُهُ (٦)، كَمَا وَثَّقَهُ العَجَلِيُّ (٧)، وَقَالَ ابْنُ المَدِينِيِّ: "ثَقَّةٌ ثَبَتَ" (٨)، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلٍ لَهُ فِيهِ، فَقَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: "ثَقَّةٌ حِجَّةٌ" (٩)، وَقَالَ الدَّارِمِيُّ عَنْهُ: "ثَقَّةٌ" فِي قَوْلِ (١٠)، وَفِي آخِرِ: "لَا بِأَسْبَه" (١١)، وَكَلَامُ اللَّفْظِينَ عَنْهُ تَوْثِيقٌ كَمَا صَرَحَ هُوَ بِذَلِكَ (١)، وَلَهُ قَوْلٌ

(١) الذهبي - تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٨)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٧).

(٢) الذهبي - تاريخ الإسلام (٥/ ٣٧٨)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٦٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٥/ ٤٢٤)، خليفة بن خياط - الطبقات (٢٧٦).

(٤) ابن حبان - الثقات (٧/ ١١٦)، مشاهير علماء الأمصار (١٤٢).

(٥) أبو نعيم - تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان (٢/ ٨٩)، المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ١٨٨).

(٦) الباجي - التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢/ ٨٩٦)، القاضي عياض - ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/ ١٣).

(٧) تاريخ الثقات (٣٠٦).

(٨) سوالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (١٢٧).

(٩) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨/ ١٩٤).

(١٠) تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين (١٢٥).

(١١) تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين (١٧٥).

آخر ذكره ابن أبي حاتم عن بن أبي خيثمة عنه: "صالح ليس به بأس"^(٢)، وقال الدقاق عنه: "ما روى من كتابه، فهو أثبت من حفظه"^(٣)، وفي قول آخر: "حفظه ليس بشيء كتابه أصح"^(٤)، وقال أحمد بن حنبل: "كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبدالله بن عمر يرويها عن عبدالله بن عمر"^(٥)، وقال أبو زرعة: "سَيِّئُ الحِفظ.ربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ"^(٦)، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن يوسف بن الماجشون والدرأوردي، فقال: عبد العزيز محدث، ويوسف شيخ، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ"^(٧)، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وفي موضع آخر قال: "ليس به بأس، وحديثه عن عبدالله بن عمر منكر"^(٨)، وقال الساجي: "كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم"^(٩)، قال: وقال أحمد: حاتم بن إسماعيل أحب إلي منه^(١٠)، وقال الزبير حدثني العباس بن المغيرة بن عبد الرحمن، عن أبيه، قال: جاء عبد العزيز الدراوردي في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتاباً، فقرأه لهم الدراوردي، وكان رديء اللسان، يلحن لحناً قبيحاً، فقال أبي: ويحك يا درأوردي، أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن أحوج منك إلى غير ذلك^(١١)، وقال الذهبي: "روى له الجماعة لكن قرنه البخاري بأخر"^(١٢)، وقال ابن حجر: "كان يحدث

(١) انظر عبد الله الجديع - تحرير علوم الحديث (١ / ٥٧٤).

(٢) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨ / ١٩٣).

(٣) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية الدقاق (٩٣).

(٤) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية الدقاق (١١٤).

(٥) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨ / ١٩٣)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٦ / ٣٥٤).

(٦) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨ / ١٩٤)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٦٧).

(٧) ابن حبان - الثقات (٧ / ١١٦).

(٨) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٨ / ١٩٤).

(٩) السخاوي - التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢ / ١٨٨).

(١٠) أبو المعاطي النوري وآخرون - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله

(٢ / ٣٦٩).

(١١) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٦٨).

(١٢) أبو نصر البخاري - رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد

(٢ / ٨٦٢)، ابن منجويه - رجال صحيح مسلم (١ / ٤٢٩)، الذهبي - تاريخ الإسلام (٤ / ٩١٥)، سير أعلام

النبلاء (٨ / ٣٦٧).

من كتب الناس فيخطئ^(١)، توفي في شهر صفر سنة سبع وثمان مائة بالمدينة، وقيل غير ذلك.

أثر ضبطه في الرواية: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، وإن عرف بالوهم وسوء حفظه فقد قال الذهبي: "حديثه في دواوين الإسلام السنة، لكن البخاري روى له: مقروناً بشيخ آخر، وبكل حال فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن".^(٢) قال الأثرم: قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إن الدراوردي يروي عن: عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ "أنه كان يرخي عمامته من خلفه". فتبسّم، وأنكره، وقال: إنما هذا موقوف^(٣).

١٥. عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، ابن عم مالك بن أنس المدني وصهره على أخته، حليف بني تميم من قريش، يكنى أبا أويس^(٤)، قال علي

(١) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٤٢٤/٥)، خليفة بن الخياط - الطبقات (٢٧٦)، البخاري - التاريخ الصغير (٢/٢٣٩)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٣٩٥/٥)، ابن شاهين - تاريخ أسماء الثقات (٢٣٦)، الدارقطني - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (١٦٢/٢)، الباجي - التعديل والجرح (٨٩٦/٢)، المزي - تهذيب الكمال (١٨٧/١٨)، الذهبي - المقتنى في سرد الكنى (٤٩/٢)، تذكرة الحفاظ (٢٦٩/١)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٣٧١/٤)، الكاشف (٦٥٨/١)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٣٥١/٦)، التقريب (٣٥٨) السيوطي - طبقات الحفاظ (١٢١/١).

(٢) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٣٦٨/٨).

(٣) الحديث أخرجه الترمذي في أبواب اللباس، باب سدل العمامة بين الكتفين (٢٢٥/٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢١/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان فصل فيما كان يلبسه رسول الله من الثياب، فصل (في العمائم) (١٧٣/٥) من طريق يحيى بن محمد المدني عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ قال: «كان النبي ﷺ إذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه» قال نافع: وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه، قال عبيد الله: ورأيت القاسم، وسألما يفعلان ذلك: قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٥٢/١٨) (٥٠٨٨)، ولم يصرح أحد بأن الرفع كان علته عبد العزيز بن محمد الدراوردي، لروايته لها من حفظه ولكن وردت هذه الرواية في ترجمته، وظاهر المتن أنه وصف لحال النبي ﷺ والصحيح وقفه كما قال الإمام أحمد، وللرواية متابعات وشواهد منها ما ذكره الهيثمي عن أبي عبد السلام قال: قلت لابن عمر: «كيف كان رسول الله ﷺ يعتم؟ قال: كان يدور كور عمامته على رأسه، ويعرّزها من ورائه ويرسلها بين كتفيه» مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٢٠/٥)، وأخرج الطبراني طريق عن ثوبان، مولى رسول الله ﷺ، أن النبي ﷺ كان «إذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه» المعجم الأوسط (١/١١٠).

(٤) ابن سعد - الطبقات الكبرى (القسم المتمم) (٤٤٥)، العقيلي - الضعفاء (٢٧٠/٢)، مسلم بن الحجاج - الكنى والأسماء (١٠٨/١).

بن المديني: "كان عند أصحابنا ضعيفاً"^(١)، وقال البخاري: "ما روى من أصل كتابه فهو أصح"^(٢)، اختلف فيه قول يحيى بن معين فقال في قول: "ضعيف الحديث"^(٣)، وفي قول آخر: "ثقة"^(٤)، وقال أبو داود عن الإمام أحمد: "ليس به بأس، - ثم قال: - أو قال: ثقة، كان قدم هاهنا فكتبوا عنه، زعموا أن سماع أبي أويس وسماع مالك كان شيئاً واحداً"^(٥)، وقال أبو زرعة: "صالح صدوق كأنه لين"^(٦)، ووثقه ابن شاهين^(٧)، وقال ابن أبي حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي"^(٨)، وقال الدارقطني: "في حديثه شيء"^(٩)، وفي قول آخر قال عندما سئل عن حديثه عن الزهري: "في بعضها شيء"^(١٠)، وقال ابن حبان: "كان ممن يخطئ كثيراً لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولما هو ممن سلك سنن الثقات فيسلك مسلكتهم والذي أرى في أمره تتكبر ما خالف الثقات من أخباره والاحتجاج بما وافق الأثبات منها، وكان يحيى بن معين يوثقه مرة ويضعفه أخرى، وذكر أبا أويس المديني فقال كان ضعيفاً"^(١١) وقال ابن عبد البر: "لا يحكي عنه أحد حرجة في دينه وأمانته وإنما عابوه بسوء حفظه وأنه يخالف في بعض حديثه"^(١٢)، وقال الحاكم: "يخالف في بعض حديثه"^(١٣) وفي قول آخر قال: "قد نسب إلى كثرة الوهم ومحلّه عند الأئمة محل من يحتمل عنه الوهم ويذكر عنه الصحيح"^(١٤)، وقال

(١) سوالات محمد بن أبي شيبه لعلي بن المديني (١٣٥).

(٢) التاريخ الكبير (١٢٧/٥).

(٣) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (١٩٠)، سوالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنبند ليحيى بن معين (٩٨).

(٤) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (٢٣٩).

(٥) سوالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (٨٠)، ابن حجر - لسان الميزان (٤٥٢/٧)، ابن المبرّد - بحر الدم (٢٣٨).

(٦) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩٢/٥).

(٧) تاريخ أسماء الثقات (١٨٥).

(٨) الجرح والتعديل (٩٢/٥).

(٩) سوالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للدارقطني (١٠١).

(١٠) سوالات أبي بكر البرقاني للدارقطني (١٤٨).

(١١) المجروحين (٢٤/٢).

(١٢) ابن حجر - تهذيب (٢٤٦/٥)، السخاوي - التحفة للطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٤٧/٢).

(١٣) الأسماء والكنى (٦٨/٢).

(١٤) السخاوي - التحفة للطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٤٧/٢).

الذهبي: قال ابن معين وغيره صالح وليس بذاك" (١)، وقال ابن حجر: "صدوق يهمل" (٢)، توفي سنة تسع وستين ومائة وقيل غير ذلك (٣).

أثر ضبطه في الرواية: عبد الله بن عبد الله بن أويس، أخرج له مسلم (٤) في الشواهد ولم يحتج به (٥)، ورأي البخاري صحة مروياته إن كانت من أصوله، و أكد ابن عبد البر أن عيبه يكمن في سوء حفظه، ومخالفته للثقاة أحياناً، لا في دينه وأمانته، فروايته من كتابه صحيح ومن حفظه ضعيف، فصل ابن حبان في أمره بتكذب ما خالف الثقاة من أخباره والاحتجاج بما وافق الأثبات منها.

١٦. عبد الله بن نافع الصائغ المديني، يكنى أبا محمد مولى لبني مخزوم (١)، من كبار فقهاء المدينة، ولد سنة نيف وعشرين ومائة (٧)، قال ابن سعد: "لزم مالك بن أنس لزوماً شديداً، وكان لا يقدم عليه أحداً" (٨)، وثقه ابن معين (٩)، والعجلي (١٠)، والنسائي في قول (١١)، وذكره ابن حبان في الثقاة وقال: "كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ" (١٢)، وقال البخاري: "يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح" (١٣)، وفي قول آخر قال البخاري وابن منجويه: "في حفظه شيء" (١٤) وقال أحمد بن حنبل: "لم يكن صاحب

- (١) الكاشف (١/٥٦٥).
- (٢) تقريب التهذيب (٣٠٩).
- (٣) ابن حبان - المجروحين (٢/٢٤٢) المزني - تهذيب الكمال (١٥/١٧٠)، الذهبي - تاريخ الإسلام (٤/٥٥٣)، ابن حجر - تقريب التهذيب (٣٠٩).
- (٤) ابن منجويه - رجال صحيح مسلم (١/٣٧٤).
- (٥) الخرجي - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (٢٠٣).
- (٦) مسلم بن الحجاج - الكنى والأسماء (٢/٧٤٨)، ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٢٤٢)، ابن حجر - لسان الميزان (٧/٢٧١).
- (٧) الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٠/٣٧١).
- (٨) الطبقات الكبرى (٥/٤٣٨).
- (٩) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق (١١٦)، تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (٢/٣٦٦)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٥/١٨٤).
- (١٠) تاريخ الثقاة (٢٨١).
- (١١) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٦/٢١١).
- (١٢) الثقاة (٨/٣٤٨).
- (١٣) التاريخ الكبير (٥/٢١٣)، العقيلي - الضعفاء (٢/٣١١).
- (١٤) التاريخ الأوسط (٢/٣٠٩)، ابن منجويه - رجال مسلم (١/٣٩٥).

حديث كان ضيقاً فيه، وكان صاحب رأى مَالِكَ وكان يفتى أهل المدينة برأى مَالِكَ ولم يكن في الحديث بذاك^(١)، ووافقه عدة منهم الذَّهَبِيُّ فقال: "ليس هو بالمتوسع بالحديث جداً، بل كان بارعاً في الفقه"^(٢)، وقال ابن أبي حاتم: "ليس بالحافظ هو لين تعرف حفظه وتكره وكتابه أصح"^(٣)، وقال أبو زرعة والنسائي في قول آخر له: "لا بأس به"^(٤)، وقال ابن عدي: "روى عن مَالِكَ غرائب، وروى عن غيره من أهل المدينة، وهو في روايته مستقيم الحديث"^(٥)، وقال الخليلي: "روى عن مَالِكَ روى عنه الشافعي أحاديث، لكن الحفاظ لم يرضوا حفظه"^(٦) وقال البرقاني: سألت الدارقطني عن عبد الله بن نافع الصائغ، فقال: "مدني فقيه، يعتبر به"^(٧) وقال ابن حجر: "ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين"^(٨)، اختلف في تاريخ وفاته صوب الذَّهَبِيِّ أنه مات سنة ست ومائتين وزاد ابن سعد في شهر رمضان بالمدينة"^(٩).

أثر ضبطه في الرواية: عبد الله بن نافع من رجال مسلم^(١٠) وهو أميل للفقهاء من الحديث، و كتابه أصبغ من حفظه، ومع ذلك فيعتبر بحديثه إن وافق الحفاظ، ولقد

(١) سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (٨٢)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٥/ ١٨٤)، الذهبي - الغني في الضعفاء (٣٦٠)، معرفة الرواة المتكلم فيهم بما يوجب الرد (١٣٠)، يوسف الصالحي - بحر الدم (٢٤٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٧٢).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣).

(٤) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٥/ ١٨٤)، الذهبي - تاريخ الإسلام (٥/ ١٠٤)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/ ٢١٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٢٤٢).

(٦) الخليلي - الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٢٢٧).

(٧) المسلمي وآخرون - موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلمه (٢/ ٣٨٠)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٩٢).

(٨) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٧)، التقريب (٣٢٦).

(٩) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٥/ ٤٣٨)، النووي - تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٢)، المزي - تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٨)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٧٣)، الكاشف (١/ ٦٠٢)، أحمد الخطيب - الوفيات (١٥٨)، السيوطي - طبقات الحفاظ (١٥٨).

(١٠) ابن منجويه - رجال مسلم (١/ ٣٩٥).

التبس على ابن عديّ بين عبد الله بن نافع الصائغ المدينيّ صاحب الترجمة و عبد الله بن نافع مولى ابن عمر، صرح بذلك الذهبي^(١) وابن حجر^(٢).

١٧. قيس بن الربيع الأسدي الكوفي، يكنى أبا محمد من ولد قيس بن الحارث ويقال الحارث بن قيس الأسدي الذي أسلم وعنده ثمان نساء وفي رواية تسع نساء^(٣)، ولد: في حدود سنة تسعين^(٤)، قال يحيى بن معين: "ليس بشيء"^(٥)، وفي قول آخر قال: "ليس حديثه بشيء"^(٦)، وفي قول: "لا يساوي شيئاً"^(٧) ونقل قول عفان عنه فقال: أتيناها فكان يحدث فرُبما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور^(٨)، وقال الجوزجاني: "ساقط"^(٩)، وقال ابن شاهين: "كان صدوقاً ولكن اضطرب عليه بعض حديثه"^(١٠)، وقال العجلي: "الناس يضعفونه، وكان شعبة يروى عنه، وكان معروفاً بالحديث صدوقاً، ويقال إن ابنته أفسد عليه كتبه بأخراه، فترك الناس حديثه"^(١١)، وقال النسائي: "متروك الحديث"^(١٢)، وقال الذهبي عن يعقوب بن شيبان: "هو عند جميع أصحابنا صدوق، وكتابه صالح". ثم قال: وهو رديء الحفظ جداً، كثير الخطأ^(١٣)، وفي قول آخر، قال: "أحد أوعية العلم على ضعف فيه من قبل حفظه"^(١٤) وقال ابن عدي: "عامّة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قاله شعبة، وأنه لا بأس به"^(١٥)، وقال البخاريّ وابن الجوزي وغيرهما عن أبي داود الطيالسي: "إنما أتى قيس من قبل ابنه كان يأخذ أحاديث الناس

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٣٧٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/٥١).

(٣) الطبقات الكبرى (٦/٣٧٧)، مسلم بن الحجاج - الكنى والأسماء (١/٧٧٣).

(٤) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٤١).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (١٩٢)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/٢٩٠).

(٦) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٨/٣٩٣).

(٧) ابن معين - التاريخ (٢/٤٩٠).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/٤٤٥).

(٩) أحوال الرجال (٦٦).

(١٠) تاريخ أسماء الثقات (٢٦٩).

(١١) تاريخ الثقات (٣٩٣).

(١٢) الضعفاء والمتروكين (٨٨).

(١٣) سير أعلام النبلاء (٨/٤٢).

(١٤) سير أعلام النبلاء (٨/٤١).

(١٥) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٨/٣٩٤).

فدخلها في فرج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك" (١)، وقال ابن حبان: "قَدْ تَبَعَتْ حَدِيثَهُ، فَرَأَيْتُهُ صَدُوقًا، مَأْمُونًا حِينَ كَانَ شَابًا، فَلَمَّا كَبُرَ سَاءَ حِفْظُهُ، وَأَمْنَحْنَ بَابِنُ سُوءٍ، فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَيَجِيبُ فِيهِ تَقَةً بَابِنَهُ فَوَقَعَتْ الْمَنَاقِيرُ فِي رِوَايَتِهِ فَأَسْتَحَقَّ مَجَانِبَتَهُ عِنْدَ الْحَاجِّاجِ" (٢)، وقال عفان: "كنت أسمع الناس يذكرون قيساً فلم أدر ما علمه فلما قدمت الكوفة، أتيتاه، فجلسنا إليه، فجعل ابنه يلقنه، ويقول له: حصين، فيقول: حصين، ومغيرة فيقول ومغيرة..". (٣)، وقال أبو حاتم: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ" (٤) وقال ابن نمير: "كان له ابن هو أخته نظر أصحاب الحديث في كتبه فأذكروا حديثه وظنوا أن ابنه غيرها" (٥)، وقال أحمد بن حنبل: "كان له ابن يأخذ حديث مسعر وسفيان والمتقدمين فدخلها في حديث أبيه وهو لا يعلم" (٦)، توفي سنة ثمان وستين ومائة في آخر خلافة المهدي أو نحوها (٧).

أثر ضبطه في الرواية: قيس بن الربيع في حفظه شيء، وجل أئمة المحدثين يعلون حديثه بابنه الذي أدخل في كتاب أبيه مناكير لا يدري عنها، ومنهم من يقول: أنه صدوق وكتابه صالح، وقد أوجز ابن حبان حكمه عليه بقوله: "كل من مدحه من أئمتنا وحث عليه كان ذلك منهم لما نظرنا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن سماعة وكل من وهاه منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره" (٨) والله أعلم.

١٨. مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ سَوَّسَانَ الطَّائِفِيُّ، قيل: سَوَّسَنَ، وقيل: سُويس، وقيل: غير ذلك، ذكره ابن سعد في أهل الطائف وقال: "نزل مكة" (٩)، وقال علي بن المديني: "كان

(١) البخاري - التاريخ الأوسط (٣/ ٦٣٩)، ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكين (١٩/٣).

(٢) ابن حبان - المجروحين (٢١٨/٢).

(٣) ابن معين - التاريخ (٢/ ٤٩٠)، ابن حبان - المجروحين لابن حبان (٢/ ٢١٩).

(٤) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٧/ ٩٨).

(٥) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٨/ ٣٩٤).

(٦) ابن حجر - لسان الميزان (٥/ ٣٥٠).

(٧) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٦/ ٣٧٧)، خليفة بن خياط - الطبقات (١٦٩) البخاري - التاريخ الكبير (٧/ ١٥٦)، الضعفاء الصغير (٩٥)، المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٣٦)، الذهبي - الكاشف (٢/ ١٣٩)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٨/ ٣٩٤)، التقريب (٤٥٧)، ابن الكيال - الكواكب النيرات (٤٩٣).

(٨) المجروحين (٢/ ٢١٨).

(٩) الطبقات الكبرى (٥/ ٥٢٢).

صالحاً وسطاً^(١)، وقال أحمد بن حنبل: ما أضعف حديثه^(٢)، ووثقه العجلي^(٣) وابن معين في رواية الدارمي^(٤)، وفي التاريخ قال: "محمد بن مسلم بن سوسن الطائفي لم يكن به بأس، وكان سفيان بن عيينة أثبت منه، ومن أبيه، كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس"^(٥)، وقال البخاري عن عبد الرحمن بن مهدي "كتبه صحاح"^(٦)، وقال ابن عدي: "له أحاديث حسان غرائب، وهو صالح الحديث لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً"^(٧) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "كان يخطئ"^(٨)، وفي قول آخر قال: "كان يهمل في الاحياء"^(٩) توفي سنة سبع وسبعين، وقيل غير ذلك.^(١٠)

أثر ضبطه في الرواية: محمد بن مسلم، له روايات في مصادر السنة الأصلية، قال الصفدي^(١١): "روى عنه الجماعة خلا البخاري" وهذا الأمر لم يكن على إطلاقه وإنما يفيد، تخريجه له اعتباراً^(١٢) وأخرج له مسلم^(١)، حديثاً واحداً^(٢)، وقال الذهبي: "فيه لين وقد

- (١) سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (١٣٦).
- (٢) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٧٧/٨)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٧٦/٨)، يوسف الصالحي - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (١٤٣).
- (٣) العجلي - تاريخ الثقات (٤١٤).
- (٤) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (١٩٧).
- (٥) يحيى بن معين وكتابه التاريخ (٥٣٧/٢)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٧٧/٨).
- (٦) البخاري - التاريخ الكبير (٢٢٣/١).
- (٧) الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعل الحديث (٢٩٤/٧)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (١٧٦/٨).
- (٨) ابن حبان - الثقات (٣٩٩/٧).
- (٩) ابن حبان - مشاهير علماء الأمصار (٢٣٤).
- (١٠) ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٧/٦)، محمد الربيعي - مولد العلماء ووفياتهم (٣٩٢/١)، الذهبي - الرواة المتكلم فيهم (١٧١).
- (١١) الوافي بالوفيات (١٩/٥).
- (١٢) الدارقطني - ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم (٤٤٢/١)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (٤٤٤/٩)، وتخريج البخاري له في كتاب الوصايا باب الوصايا وقول النبي ﷺ: «وصية الرجل مكتوبة عنده» الصحيح (٢/٤) فقال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يبني ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» تابعه محمد بن مسلم، عن عمرو، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
- وحديث قال: حدثنا عبدان، عن أبي حمزة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبي معمر، عن عبد الله ﷺ، قال: انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ بمنى، فقال: «اشهدوا» وذهبت فرقة نحو الجبل وقال: أبو الضحى، =

وقد وثق^(٣)، ونقل ابن حجر عن الميموني رأي أحمد فيه بقوله: "ضعفه أحمد على كل حال من كتاب وغير كتاب"^(٤)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء من حفظه"^(٥)، فروايتيه محل نظر، تقبل إن وافقت رواية الثقات.

١٩. معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي البصري أبو محمد، من موالى بني مرة، ونسب إلى تميم؛ لنزوله فيهم هو وأبوه^(٦)، ولد سنة ست ومائة^(٧)، وقيل غير ذلك، لقب

= عن مسروق، عن عبد الله، انشق بمكة، وتابعه محمد بن مسلم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبد الله، صحيح البخاري كتاب مناقب الأنصار باب انشقاق القمر (٤٩/٥).

وحديث أخرجه فقال: حدثنا علي، حدثنا سفيان، قال عمرو: حدثنا عطاء، قال: أتم النبي ﷺ بالعشاء، فخرج عمر فقال: الصلاة يا رسول الله، رقد النساء والصبيان، فخرج ورأسه يقطر يقول: «لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس وقال سفيان أيضا على أمتي - لأمرتهم بالصلاة هذه الساعة»، قال ابن جريج: عن عطاء، عن ابن عباس: أخر النبي ﷺ هذه الصلاة فجاء عمر فقال: يا رسول الله، رقد النساء والولدان، فخرج وهو يمسح الماء عن شفه يقول: «إنه للوقت لولا أن أشق على أمتي»، وقال عمرو، حدثنا عطاء ليس فيه ابن عباس، أما عمرو فقال: رأسه يقطر، وقال ابن جريج، يمسح الماء عن شفه، وقال عمرو: «لولا أن أشق على أمتي»، وقال ابن جريج: «إنه للوقت لولا أن أشق على أمتي»، وقال إبراهيم بن المنذر، حدثنا معن، حدثني محمد بن مسلم، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس عن النبي ﷺ "أنظر الصحيح صحيح البخاري كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو (٨٥/٩)، قال ابن حجر: وقوله وقال إبراهيم بن المنذر الخ يزيد أن محمد بن مسلم وهو الطائفي رواه عن عمرو وهو بن دينار عن عطاء موصولا بذكر بن عباس فيه وهو مخالف لتصريح سفيان بن عيينة عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه بن عباس فهذا يعد من أوهم الطائفي وهو موصوف بسوء الحفظ، الفتح (٢٢٩/١٣).

(١) أبو عبدالله الحاكم - تسمية من أخرجه البخاري ومسلم (قسم ما انفرد به مسلم) (٢٢٤)، ابن منجويه - رجال مسلم (٢/٢٠٥).

(٢) الذهبي - الكاشف (٢١٩/٢)، والحديث أخرجه مسلم متابعة كما ذكر ابن حجر عن الحاكم في تهذيب التهذيب (٤٤٥/٩) فقال مسلم: وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن الحويرث، مولى آل السائب، أنه سمع عبد الله بن عباس ﷺ، قال: ذهب رسول الله ﷺ إلى الغائط، فلما جاء قدم له طعام، فقيل: يا رسول الله، ألا توضع؟ قال: لم؟ الصلاة؟ كتاب الطهارة باب الأكل بعد قضاء الحاجة وما مس ماء. (١/١٩٥).

(٣) الذهبي - الكاشف (٢١٩/٢).

(٤) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٤٤٥/٩).

(٥) ابن حجر - تقريب التهذيب (٥٠٦).

(٦) المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/٢٥٠)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٤٧٧/٨).

(٧) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٧/٢٩٠).

بالطفيل^(١)، وثقة ابن سعد^(٢) وقال يحيى بن معين: "سمعت مُعْتَمِرَ يقول: "كنت في البحر، ففقدوا إنجارهم، فقالوا إنا لله، هلكننا، قال مُعْتَمِرُ: فقامت على صدر السفينة فصليت ودعوت، قال: فإذا أهل السفينة يقولون: قد وجدناه، قال يحيى: وكان مُعْتَمِرُ سليم الناحية^(٣)، وقال إسحاق بن منصور عن بن معين: "ثقة"^(٤)، وقال أبو داود عن أحمد بن حنبل: "كان نخاساً، حافظاً، قل ما كنا نسأله عن شيء إلا كان عنده فيه، يعني في الأبواب"^(٥)، وقال العجلي: "بصري ثقة"^(٦)، وقال يحيى القطان: "كان سيء الحفظ"^(٧)، وقال بن خراش: "كان يخطئ إذا حدث من حفظه وإذا حدث من كتابه فهو ثقة"^(٨)، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق^(٩)، وذكره ابن حبان في الثقات^(١٠)، وقال "كان متيقظاً"^(١١) وقال الذهبي: "كان رأساً في العلم والعبادة كأبيه"^(١٢)، ووثقه ابن حجر^(١٣)، وقال: "أكثر ما أخرج له البخاري مما توبع عليه واحتج به الجماعة"^(١٤)، توفي المُعْتَمِرُ سنة سبع وثمانين ومائة بالبصرة في خلافة هارون، وقيل غير ذلك، وهو ابن إحدَى وثمانين سنة. (١٥)

-
- (١) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨ / ٢٥٠).
 (٢) الطبقات الكبرى (٧ / ٢٩٠) .
 (٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ١٤٥) .
 (٤) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٧٨) .
 (٥) أبو المعاطي النوري وآخرون - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٣ / ٣٧٥) .
 (٦) تاريخ الثقات (٤٣٣) .
 (٧) الباجي - التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٢ / ٧٦٣) .
 (٨) ابن حجر - تهذيب التهذيب (١٠ / ٢٢٨) .
 (٩) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٨ / ٤٠٢) .
 (١٠) الثقات لابن حبان (٧ / ٥٢١) .
 (١١) مشاهير علماء الأمصار (٢٥٣) .
 (١٢) الكاشف (٢ / ٢٧٩) .
 (١٣) التقريب (٥٣٩) .
 (١٤) مقدمة فتح الباري (١ / ٤٤٤) .
 (١٥) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٧ / ٢٩٠) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٢٣٧)، البخاري - التاريخ الكبير (٨ / ٤٩)، التاريخ الصغير (٢ / ٢١٩) مسلم - رجال صحيح مسلم (٢ / ٢٧١)، ابن حبان - الثقات (٧ / ٥٢١)، محمد الربيعي - تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١ / ٤١٦)، الذهبي - الكاشف (٢ / ٢٧٩)، تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ للذهبي (١ / ١٩٦)، ابن حجر - تهذيب (١٠ / ٢٠٤)، التقريب (٥٣٩) .

أثر ضبطه في الرواية: الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ نَشَأَ فِي بَيْتِ عِلْمٍ وَدِينٍ، فَوَالِدُهُ سُلَيْمَانٌ مِنْ أُمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ الْعِبَادِ الزَّهَادِ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ هُوَ وَابْنُهُ يَدُورَانِ بِاللَّيْلِ فِي الْمَسَاجِدِ فَيَصَلِّيَانِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ مَرَّةً وَفِي هَذَا الْمَسْجِدِ مَرَّةً حَتَّى يُصْبِحَا"^(١)، وَالْمُعْتَمِرُ مِنْ رِجَالِ الْكُذْبِ السُّتَةِ، وَثِقَةٌ أَكْثَرُ الْأَثْمَةِ، وَأَوْجَزُ ابْنِ حَجَرَ نَقْدِ النِّقَادِ فِيهِ يَقُولُهُ: "تَكَلَّمَ فِي حَدِيثِهِ مِنْ صَدْرِهِ وَاتَّفَقَ عَلَى كِتَابِهِ"^(٢).

٢٠. هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارِ الْعَوْدِيِّ مَوْلَى بَنِي عَوْذِ الْبَصْرِيِّ، يَكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَوُلِدَ بَعْدَ الثَّمَانِينَ^(٣)، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ^(٤)، وَوَثَّقَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ^(٥)، وَالْعَجَلِيُّ^(٦)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: "ثِقَةٌ، صَدُوقٌ فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ"^(٧)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "هَمَّامٌ أَشْهَرُ وَأَصْدَقُ مِنْ أَنْ يُذَكَرَ لَهُ حَدِيثٌ مَنْكُرٌ، أَوْ لَهُ حَدِيثٌ مَنْكُرٌ، وَأَحَادِيثُهُ مُسْتَقِيمَةٌ عَنِ قَنَادَةَ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ أَيْضًا فِي يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَعَامَةً مَا يَرُويهِ مُسْتَقِيمٌ"^(٨)، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: "هَمَّامٌ إِنْ أُخْرِجَ كُتِبَ فِيهِ فَصَالِحَةٌ وَحِفْظُهُ لَا يُسَاوِي شَيْئًا"^(٩)، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ ثِقَةً، رَبَّمَا غَلَطَ فِي الْحَدِيثِ"^(١٠)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْهُ، فَقَالَ: "لَا بَأْسَ بِهِ"، قَالَ: وَسُئِلَ أَبِي عَنْ هَمَّامٍ، وَأَبَانَ مِنْ تَقْدِيمِ مَنَّهُمَا؟ قَالَ: هَمَّامٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، تَقَارَبَا فِي الْحِفْظِ وَالْغَلَطِ"، وَقَالَ أَيْضًا: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَمَّامٍ، فَقَالَ: ثِقَةٌ، صَدُوقٌ، فِي حِفْظِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حَمَّادِ بْنِ سَلْمَةَ وَأَبَانَ الْعَطَّارِ فِي قَنَادَةَ"^(١١)، وَقَالَ السَّاجِيُّ: "صَدُوقٌ سِوَى الْحِفْظِ مَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ صَالِحٌ وَمَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ"^(١٢)، وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ: "ثِقَةٌ، رُبَّمَا

(١) الطبقات الكبرى (٢٥٢/٧)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٣٢٤/٦).

(٢) فتح الباري (١/٤٦٣).

(٣) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٢٩٧/٧).

(٤) الثقات (٥٨٦/٧).

(٥) سؤالات محمد بن علي بن شيبان لعلي بن المديني (٦٣).

(٦) الثقات (٤٦١).

(٧) الجرح والتعديل (١٠٩/٩).

(٨) الكامل (١٣٠/٧).

(٩) التعليل والجرح - سليمان الباجي (١١٧٨/٣)، المزي - تهذيب الكمال (٣٠٢/٣٠).

(١٠) الطبقات الكبرى (٧/٢٨٢).

(١١) الجرح والتعديل (١٠٩/٩).

(١٢) ابن حجر - تهذيب التهذيب (٧٠/١١).

وهم^(١)، ونعته بأحد الأئمة^(٢) وقال عَفَّانُ: "كان هَمَّامٌ لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عَفَّانُ كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله تعالى"^(٣)، وقال عَفَّانُ: "وكان همام إذا حدثنا بقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطئ"^(٤)، قال البُخَارِيُّ عن مُوسَى: قال هَمَّامٌ: "لا تخاف فإني لا أدلس".^(٥) توفي هَمَّامٌ في شهر رمضان، سنة ثلاثٍ وستينَ ومائة^(٦)، وقيل غير ذلك. أثر ضبطه في الرواية: نفى هَمَّامٌ عن نفسه التدليس، وأكد صحة كتابه وسوء حفظه، فقد كان في أول أمره يحدث من حفظه فيخطأ، فيستوقفه الحفاظ، فلا يصغي لهم، حتى راجع كتابه وتبين له خطؤه وقلة حفظه، وهذا يقتضي اعتبار صحة رواية من أخذ منه بأخرة كما قال الإمام أحمد بن حنبل: "من سمع من هَمَّامٍ بأخرة فهو أجود، لأن هَمَّامًا كان في آخر عمره أصابته زمانه، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطئ"^(٧)، ومع ذلك فقد قال الذهبي: "وهَمَّامٌ مِمَّنْ جَاوَزَ الْقَنْطَرَةَ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ الصَّحَاحِ"^(٨) وقد أورد العِراقِيُّ حديثاً لهَمَّامٌ مثالا للحديث المنكر، أخرجه أبو داود بسنده عن هَمَّامٍ عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن ابنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ، عن أَنَسٍ ؓ قال: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ» قال أبو داود: "هذا حديث منكر وإنما يعرف عن ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ ؓ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ أَلْقَاهُ»، والوهم فيه من هَمَّامٍ ولم يروه إلا هَمَّامٌ^(٩)

(١) التقريب (٥٧٤).

(٢) لسان الميزان (٤٢٠/٧).

(٣) الذهبي - تاريخ الإسلام (٥٣٥/٤).

(٤) أبو المعاطي النوري وآخرون - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٦٥/٤).

(٥) البخاري - التاريخ الكبير (٢٣٧/٨).

(٦) محمد الربيعي - تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٣٧٨/١)، السيوطي - طبقات الحفاظ (٩٣).

(٧) أبو المعاطي النوري - موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله (٦٥/٤).

(٨) سير أعلام النبلاء (٣٠١/٧)، وأنظر أبو نصر البخاري - رجال صحيح البخاري = الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٧٧٧/٢)، ابن منجويه - رجال صحيح مسلم (٣٢١/٢).

(٩) قصد أبو داود بالحديث المنكر كما أشار أبو الطيب آبادي بقوله: ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة، وإنما يعرف هذا الحديث عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس ؓ وهذا هو المعروف الراجح ويقابله المنكر (رواية همام، عن ابن جريج، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس ؓ)، ثم بين أن التمثيل بهذا الحديث للمنكر على مذهب ابن الصلاح في عدم الفرق بين المنكر والشاذ، =

=والحديث أخرجه أبو داود في السنن كتاب الطهارة باب الخاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الخلاء (٥/١) عن نصر بن علي، عن أبي علي الحنفي، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة باب وضع الخاتم عند الخلاء عن محمد بن عبد الله الحافظ، عن أبي بكر محمد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن هبة بن خالد، كلاهما عن همام، عن ابن جريج، عن ابن شهاب الزهري، عن أنس رضي الله عنه، وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الزينة، باب صفة خاتم النبي صلى الله عليه وسلم عن العباس بن عبد العظيم، وابن ماجه كتاب اللباس باب نقش الخاتم (١٢٠١/٢) عن محمد بن يحيى، وأبو يعلى في المسند عن زهير بن حرب (٢٤٨/٦) ثلاثتهم عن عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري به، ولفظه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة له فص حبشي، ونقشه محمد رسول الله"، قال النسائي بعد تخريجه للحديث: غير محفوظ، وأخرجه الترمذي في السنن كتاب اللباس باب ما جاء في خاتم الفضة (٢٢٧/٤) عن قتيبة وغيره، عن عبد الله بن وهب، عن يونس، عن الزهري به بلفظ "كان خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من ورق، وكان فصه حبشياً" قال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وعلق العراقي على قول الترمذي بقوله: أنه أجرى حكمه على ظاهر الإسناد، ورأى أن قول أبو داود والنسائي أولى بالصواب، ثم أشار إلى شاهد لهذه الرواية أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق يحيى بن المتوكل البصري، عن ابن جريج، عن الزهري "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله، فكان إذا دخل الخلاء وضعه" وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه إنما خرجا حديث نقش الخاتم فقط (٢٩٨/١) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة باب وضع الخاتم عند الخلاء (٩٥/١) ثم قال: وهذا شاهد ضعيف والله أعلم، بينما رأى العراقي صحة رواية ابن المتوكل، وأعل الحديث باشتهار تفرد همام به، لعدم تميز أبي بكر يحيى بن المتوكل الباهلي الثقة عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل الضعيف عند الأغلب لذا حكم بضعفه، فأشار معقباً على قول البيهقي: كأن البيهقي ظن أن يحيى بن المتوكل هو أبو عقيل صاحب بئية - أي روى عن بئية - وهو ضعيف عندهم وليس هو به، انظر ترجمته عند ابن أبي حاتم الجرح والتعديل (١٨٩/٩)، وإنما هو باهلي يكنى أبا بكر، ذكره ابن حبان في الثقات، ولا يقدح فيه قول ابن معين: لا أعرفه، فقد عرفه غيره وروى عنه نحو من عشرين نفساً، إلا أنه أشتهر تفرد همام به عن ابن جريج والله أعلم، انظر ترجمته عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٩٠/٩)، ابن حبان - الثقات (٦١٢/٧)، كما نافع ابن القيم عن همام بقوله: أولاً: أن همام لم ينفرد بالرواية، ثانياً: وفي حالة تفرد همام بالرواية فهما ثقة، وتفرد الثقة لا يوجب نكارة الحديث، وكأنه رأى أن العلة قد تكون من الزهري وهمام، فأشار إلى أنه لو جمعت طرق هذه الرواية يلاحظ أنها من رواية الزهري، فقال: الظاهر أنه حدث بها في أوقات، فما الموجب لتعليق همام وحده، ثم علل حكم أبو داود بالنكارة والنسائي بالشدوذ، والترمذي بالغرابة بقوله: هذه الروايات كلها تدل على غلط همام، وغلطه في أن الروايات كلها في اتخاذ الخاتم ولبسه، وليس في شيء منها نزعه إذا دخل الخلاء، فلذلك كان حكم الحفاظ بالنكارة والشدوذ، والمصحح له (الترمذي) لما لم يمكنه دفع هذه العلة حكم بغرابته لأجلها، وقد يكون المصحح موافق للجماعة، فإنه قد صححه من جهة الإسناد لثقة الرواة، واستغربه لهذه العلة وهي التي منعت أبو داود من تصحيح منته، فلا يكون بينهما اختلاف بل هو صحيح السند لكنه معلول، ومع أنه يرى أن همام ثقة إلا أنه قد يكون رواه من حفظه فغلط فيه، وعليه كانت مخالفته لبقية الرواة، وقد أعترض ابن حجر في نكته على ابن الصلاح على أن يكون حديث همام مثلاً للمنكر، ولم يرى في علة إلا تدليس ابن=

٢١. الوضاح بن عبد الله الشكري يكنى أبا عوانة الواسطي البرزاني، مولى يزيد بن عطاء، من سبي جرجان^(١)، وأقام بواسط ثم انتقل إلى البصرة^(٢)، ولد سنة اثنتين وعشرين ومائة^(٣)، قال شعبة^(٤) "إن حدثكم أبو عوانة عن أبي هريرة، فصدقوه"^(٥)، قيل في عقبه أكثر من قصة منها: "فوض إليه مولاة التجارة، فجاءه سائل، فقال: أعطني درهمين، فإني أنفعك فأعطاه، فدار السائل على رؤساء البصرة وقال: بكرؤا على يزيد بن عطاء، فإنه قد أعتق أبا عوانة، قال: فاجتمعوا إلى يزيد، وهنؤوه، فأنف من أن ينكر ذلك، فأعتقه حقيقة"^(٥)، قال بن سعد: "كان ثقة صدوقاً"^(٦)، ووثقه ابن معين^(٧)

=جريح، وهم هامام في لفظ الحديث، لا تفرده به، وإن كان قد أشتهر عند الأغلب تفرده به، ومن ضمنهم أبو داود الذي حكم عليه بالنعارة من أجل هذه العلة، وذلك بقوله: قد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنعارة، مع أن رجاله رجال الصحيح، والجواب أن أبا داود حكم بكونه منكراً لأن هاماما تفرد به عن ابن جريح وهما، وإن كانا من رجال الصحيح فإن الشيخين لم يخرجوا من رواية هامام عن ابن جريح شيئاً، لأن أخذه عنه كان لما كان ابن جريح بالبصرة، والذين سمعوا من ابن جريح بالبصرة في حديثهم خلل من قبله والخلل في هذا الحديث من جهة ابن جريح دلسه عن الزهري بإسقاط الوسطة وهو زياد بن سعد، وهم هامام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره، هذا وجه حكمه عليه بكونه منكراً، وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أصوب فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذ، وأما متابعة يحيى بن المتوكل له عن ابن جريح فقد تفيد لكن يحيى بن معين قال فيه لا أعرفه أراد به جهالة عدالته لا جهالة عينه، فلا يعترض عليه بكونه روى عنه جماعة، فإن مجرد روايتهم عنه لا تستلزم معرفة حاله، وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فإنه قال فيه مع ذلك كان يخطئ، وذلك مما يتوقف به عن قبول أفراد، وكان ابن حجر رأى أن هناك مجالاً للتصحيح بقوله: على أن للنظر مجالاً في تصحيح حديث هامام لأنه مبني على أن أصله حديث الزهري عن أنس في اتخاذ الخاتم ولا مانع أن يكون هذا متن آخر غير ذلك المتن، وقد مال إلى ذلك ابن حبان فصحيحهما جميعاً ولا علة له عندي إلا تدليس ابن جريح، فإن وجد عنه التصريح بالسماح فلا مانع من الحكم بصحته في نقدي والله أعلم، وقد قال ابن حجر عن يحيى بن المتوكل الباهلي: صدوق يخطئ، انظر التقريب (٥٩٦)، وانظر قول العراقي في التقييد والإيضاح (٨٩)، وقول ابن القيم الجوزية في حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٢٥/١-٢٧) وقول ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٦٧٨/٢).

(١) المزني - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠/٤٤٢).

(٢) مغطاي - إكمال تهذيب الكمال (١٢/٢١٤).

(٣) ابن حبان - الثقات (٧/٥٦٢).

(٤) ابن شاهين - تاريخ أسماء الثقات (٣٣٩)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (١١/١١٩).

(٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٢١٨)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (١١/١١٨).

(٦) ابن سعد - الطبقات الكبرى (٧/٢٨٧).

(٧) تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (١٨٥).

والعجلي^(١) وقدماه على سيده يزيد بن عطاء، فقال ابن معين: "أبو عوانة جازر الحديث وحديث يزيد بن عطاء ضعيف، ثبت حديث أبي عوانة وسقط مولاة يزيد بن عطاء"، وقال العجلي: "يزيد بن عطاء جازر الحديث وأبو عوانة أرفع منه"، وقال الدوري عن ابن معين: "كان أبو عوانة أمياً يستعين بإنسان يكتب له، وكان يقرأ الكتب"^(٢)، ذكره ابن حبان في الثقات^(٣)، ووثقه الدارقطني^(٤)، وقال عفان: "كان أبو عوانة صحيح الكتاب كثير العجم والنقط وكان ثبت"^(٥)، و أبو عوانة في جميع حاله أصح حديثاً عندنا من هشيم^(٦)، وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: "إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت وإذا حدث من حفظه ربما وهم"، وقال أبو حاتم: "كتبه صحيحه، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة وهو أحب إلي من أبي الأحوص ومن جرير بن عبد الحميد، وهو أحفظ من حماد بن سلمة"، وقال أيضاً: "سمعت هشام بن عبيد الله الراسبي يقول: سألت ابن المبارك من أروى الناس أو أحسن الناس رواية عن المغيرة، أجريرو؟ فقال: أبو عوانة"^(٧)، وعن أحمد بن سنان قال: "سمعت بن مهدي يقول: كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ هشيم"، وعن مسدد قال: سمعت يحيى القطان يقول ما أشبه حديثه بحديثهما يعني أبا عوانة بسفيان وشعبة"، وعن محمد بن حمويه قال: سمعت أباطالب قال: "سئل أحمد بن حنبل أبو عوانة أثبت أم شريك؟ قال: إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه فربما وهم"^(٨)، وقال أبو زرعة: "ثقة إذا حدث من كتابه"^(٩)، وقال ابن أبي شيبة عن علي بن المديني: "أبو عوانة باع كتابه"^(١٠)، ومع ثقته وأمانته قيل أنه كان يفرغ من شعبة فأخطأ شعبة في اسم خالد بن علقمة، قال مالك بن عرقطة: تابعه أبو عوانة على خطاه يعني بعد أن كان رواه على الصواب"^(١١)،

(١) العجلي - تاريخ الثقات (٤٦٤).

(٢) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٤٠/٩).

(٣) الثقات (٥٦٢/٧).

(٤) محمد المسلمي وآخرون - موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٦٩٧/٢).

(٥) السيوطي - طبقات الحفاظ (١٠٦).

(٦) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٤٠/٩)، ابن حجر - تهذيب التهذيب (١١٧/١١).

(٧) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٤٠/٩).

(٨) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٤٠/٩).

(٩) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٤١/٩).

(١٠) سوالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (٨١).

الصواب^(١)، توفي في ربيع الأول يوم السبت سنة ست وسبعين ومائة وقيل غير ذلك (٢).

أثر ضبطه في الرواية: عُرِفَ أَبُو عَوَانَةَ بِقَدْرَتِهِ عَلَى الْقِرَاءَةِ دُونَ الْكِتَابَةِ، فَكَانَ أُمِّيًّا، يَسْتَعِينُ بِمَنْ يَكْتُبُ لَهُ ، بَاعَ كِتَابَ لَهُ عَنْ قَتَادَةَ، فَكَانَ سَبَبَ ضَعْفِهِ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: أَبُو عَوَانَةَ بَاعَ كِتَابَهُ^(٣) وَفِي قَوْلِ آخَرَ قَالَ: حَنْبَلٌ، عَنِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ: كَانَ أَبُو عَوَانَةَ فِي قَتَادَةَ ضَعِيفًا، ذَهَبَ كِتَابُهُ، وَكَانَ يَتَحَفَّظُ مِنْ سَعِيدٍ، وَقَدْ أُغْرِبَ فِيهَا أَحَادِيثَ^(٤)، وَقَالَ يَعْقُوبُ السُّدُوسِيُّ: الْحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ هُوَ أَتْبَنُهُمْ فِي مُغْيِرَةَ، وَهُوَ فِي قَتَادَةَ لَيْسَ بِذَلِكَ^(٥)، وَكَانَ يَتَحَسَّسُ رَأْيَ النَّاسِ عَنْهُ، فَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّادِ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَوَانَةَ: «مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيَّ؟» قُلْتُ: يَقُولُونَ: «كُلُّ شَيْءٍ تُحَدِّثُ بِهِ مِنْ كِتَابٍ فَهُوَ مَحْفُوظٌ، وَمَا لَمْ تَجِئْ بِهِ مِنْ كِتَابٍ فَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ» قَالَ: «لَا يَدْعُونِي»^(٦)، نَعْنَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: «كَانَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَدِيثِ»^(٧)، وَعَقِبَ عَلَى قَوْلِ شُعْبَةَ لِأَبِي عَوَانَةَ: كِتَابُكَ صَالِحٌ، وَحَفْظُكَ لَا يَسُورَى شَيْئًا، بِقَوْلِهِ: اسْتَقَرَّ الْحَالُ عَلَى أَنَّ أَبَا عَوَانَةَ ثِقَةٌ^(٨) وَرَوَى لَهُ السُّنَنُ^(٩)، وَهُوَ حَدِيثٌ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "خَمَرُوا وَجُوهَ مَوْتَاكُمْ وَلَا تَشْبَهُوا بِبُهُودٍ"^(١٠)

(١) ابن حجر – تهذيب التهذيب (١١/١١٨).

(٢) البخاري – التاريخ الكبير (٨/١٨١)، ابن حجر – تهذيب (١١/١١٨)، السيوطي – طبقات الحفاظ (١٠٦).

(٣) سؤالات محمد بن أبي شعبة لعلي بن المديني (٨١).

(٤) الذهبي – سير (٨/٢٢١).

(٥) الذهبي سير أعلام النبلاء (٨/٢٢١).

(٦) ابن سعد – الطبقات الكبرى (٧/٢٨٨).

(٧) الذهبي – سير أعلام النبلاء (٨/٢١٧).

(٨) الذهبي سير أعلام النبلاء (٨/٢٢١).

(٩) ابن حجر – تهذيب التهذيب (١١/١١٦).

(١٠) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/١٨٣) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، وأخرجه الدارقطني في السنن (٢/٢٩٧) عن عبد الله بن محمد، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/٣٩٤) عن أبي الحسن بن الفضل عن أبي سهل بن زياد عن إسماعيل بن الفضل وثلاثتهم عن عبد الرحمن بن صالح عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/٢٥) ووثق رجاله، وأنكر أحمد بن حنبل رفع هذا الحديث و قال: خطأ قد حدثناه حجاج عن ابن جريج عن عطاء مرسلًا، انظر أحمد بن حنبل – العلل ومعرفة الرجال (٢/٣٨٣)، الذهبي – سير (٩/٣٠)، ميزان الاعتدال (٢/٣٣٢)، الزيلعي – نصب الراية (٣/٢٧)، ابن حجر – تلخيص الحبير (٢/٢٧١)، تهذيب التهذيب (٢/٣٥٩).

٢٢. يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْغَافِقِيُّ، يُكْنَى أَبَا الْعَبَّاسِ الْمِصْرِيَّ،^(١) كَانَ أَبُوهُ طَبِيبًا يَسْكُنُ تَجَنُّبَ بِمِصْرَ فَكَانَ يُقَالُ لَهُ التَّجَنُّبِيُّ^(٢)، قَالَ بَنُ يُؤَنَّسَ كَانَ أَحَدَ الطَّلَابِينَ لِلْعِلْمِ بِالْأَفَاقِ^(٣) وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ"^(٤) وَتَقَى ابْنَ مَعِينٍ فِي قَوْلِ^(٥)، وَفِي آخِرِ قَوْلِهِ: "صَالِحٌ"^(٦)، وَبِذَلِكَ نَعْتَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧)، وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: نَقَى^(٨)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: "مَحَلُّ يَحْيَى الصَّدُوقُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ"^(٩)، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: "مِنْ تَقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ، يُغْرَبُ"^(١٠)، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: "لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ"^(١١)، وَفِي قَوْلِ قَالٍ: "لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ"^(١٢)، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: "فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ"^(١٣)، وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْمِصْرِيِّ، فَقَالَ: "كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، وَكَانَ لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ قِيلَ: وَكَأَنَّهُ ذَكَرَ الْوَهْمَ فِي حِفْظِهِ"^(١٤)، وَفِي قَوْلِ آخِرِ قَالٍ أَحْمَدَ: "هُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ"^(١٥)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "لَهُ غَرَائِبٌ وَمَنَاقِبٌ يَتَجَنَّبُهَا أَرْبَابُ الصَّحَاحِ، وَيُتَّقُونَ حَدِيثَهُ، وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ"^(١٦)، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: "هُوَ مِنْ فُقَهَاءِ مِصْرَ وَعُلَمَائِهِمْ، وَيُقَالُ كَانَ قَاضِيًا بِهَا، ثُمَّ قَالَ: لَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، وَهُوَ عِنْدِي صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ"^(١٧)، وَذَكَرَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي

(١) البخاري - التاريخ الكبير (٨/٢٦٠)، مسلم بن الحجاج - الكنى والأسماء (١/٦١٠).

(٢) ابن حبان - النقائ (٧/٦٠٠).

(٣) التاريخ (١/٥٠٦).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/٥١٦).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/٩٨)، تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين (١٩٦).

(٦) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/١٢٨).

(٧) المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١/٢٣٦)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٧/١٢٠).

(٨) تاريخ النقائ (٤٦٨).

(٩) الجرح والتعديل (٩/١٢٨).

(١٠) مشاهير علماء الأمصار (١٩٠).

(١١) الضعفاء والمتروكين (١٠٧).

(١٢) المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١/٢٣٦).

(١٣) ذكر أسماء التابعين (٤٠٤).

(١٤) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨/٨).

(١٥) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/١٢٨)، ابن المبرد - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح

أو ذم (١٧٠) السيوطي - طبقات الحفاظ (١٠٢).

(١٦) سير أعلام النبلاء (٨/٦).

(١٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢١٤).

"الثقات وقال: ليس به بأس"^(١)، وقال عن أحمد بن صالح: "له أشياء يخالف فيها"^(٢)، وقال الحاكم أبو أحمد: "إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس"^(٣)، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"^(٤)، توفي سنة ثمان وستين ومائة وقيل غير ذلك^(٥).

أثر ضبطه في الرواية: يحيى بن أيوب من رجال البخاري ومسلم^(٦)، قال الباجي: "البخاري في الاستشهاد ولمسلم في الرواية"^(٧)، وله مناكير، ولم أتأكد من كون النكارة بسبب روايته لها من حفظه أم لا.

٢٣. يوسف بن أسباط بن واسط يكنى أبو محمد، وثقه ابن معين^(٨)، وفي قول آخر قال: "رجل صدق"^(٩)، ووثقه العجلي وقال: "صاحب سنة وخير، دفن كتبه، وقال: لا يصلح قلبي عليها"^(١٠)، وقال البخاري: "قال صدقة دفن يوسف بن أسباط كتبه، فكان بعد يقلب عليه ولا يجيء به كما ينبغي يضطرب في حديثه"^(١١)، وذكره بن شاهين في الثقات^(١٢)، وقال أبو حاتم: "كان رجلاً عابداً، دفن كتبه، وهو يغلط كثيراً، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه"^(١٣)، وقال أبو داود: قلت لأحمد: يوسف بن أسباط، قال: ثقة.

(١) تاريخ أسماء الثقات (٣٥٤).

(٢) ابن حجر - تهذيب التهذيب (١١ / ١٨٧).

(٣) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (٢٥٧).

(٤) التقريب (٥٨٨).

(٥) البخاري - التاريخ الأوسط (٢ / ١٥٨)، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (٢ / ١٣٧)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين رواية الدقاق (٥٧)، العقيلي - الضعفاء (٤ / ٣٩١)، الثقات لابن حبان (٧ / ٦٠٠)، تاريخ ابن يونس المصري (١ / ٥٠٦)، ابن عدي - الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢١٤)، المزي - تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣١ / ٢٣٧)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٨ / ٥)، طبقات المحدثين (٦٣)، تذكرة الحفاظ (١ / ١٦٧)، الكاشف (٢ / ٣٦٢)، ابن حجر - لسان الميزان (٧ / ٤٣٠).

(٦) الحاكم النيسابوري - تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (٢٥٧)، ابن منجويه - رجال صحيح مسلم

(٢ / ٣٣١)، الباجي - التعديل والتجريح (٣ / ١٢٠٣).

(٧) التعديل والتجريح (٣ / ١٢٠٣).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (٢٢٧).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣ / ٤١٠).

(١٠) الثقات (٤٨٥).

(١١) البخاري - التاريخ الكبير (٨ / ٣٨٥)، التاريخ الأوسط (٢ / ٢٦٥).

(١٢) تاريخ أسماء الثقات (٢٦٧).

(١٣) الجرح والتعديل (٩ / ٢١٨)، ابن الجوزي - الضعفاء والمتروكون (٣ / ٢١٩).

قلت: فدفن كتبه. قال: قد علمت، يقال. ثم قال: ومن مثل يُوسُفَ^(١)، وذكره ابنُ حَبَّانَ في الطبقة الثالثة من الثقات وقال: "كان من خيار أهل زمانه من عباد أهل الشام وقرائهم كان ممن لا يأكل إلا الحلال المحض فإن لم يجده أستف التراب مستقيم الحديث ربما أخطأ"^(٢) وقال ابنُ عَدِيٍّ: "يُوسُفَ بنُ أَسْبَاطَ من أجلة الزهاد بالشام، وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتهه عليه، ولا يعتمد الكذب"^(٣)، وقال الخطيب البغدادي: "كان رجلا صالحا عابدا إلا أنه يلغظ في الحديث كثيرا"^(٤)، وقال الذهبي: "يُوسُفُ بنُ أَسْبَاطَ الزَّاهِدُ، مِنْ سَادَاتِ الْمَشَائِخِ، لَهُ مَوَاعِظٌ وَحُكْمٌ"^(٥)، توفي سنة خمس وتسعين ومائة^(٦).

أثر ضبطه في الرواية: يُوسُفُ بنُ أَسْبَاطَ، زَاهِدٌ وَرَعَ مَتَوَاضِعٌ، قَالَ أَبُو نَعِيمٍ يُوسُفُ بنُ أَسْبَاطَ كَانَ الْعِلْمُ وَالْخَوْفُ سِعَارَهُ وَالتَّخَلِّي مِنْ فُضُولِ الدُّنْيَا دِتَارَهُ"^(٧)، فهو أقرب للعباد من رواة الحديث، وقال ابن كثير: "لم يرو له أحد من أصحاب الكتب"^(٨)، وقصد بذلك أصحاب الكتب السنة، فلم يكن له ترجمة عند من ترجم لرجالها، وإن وثقه البعض فقد تكلم فيه آخرون من قبل حفظه؛ لعله دفن كتبه، إلا أنه لم يفصح عن سبب دفنها أحد من الذين ترجموا له، ولم يعتمد الكذب كما قال ابنُ عَدِيٍّ، الذي أنزله منزلة أهل الصدق، والله أعلم.

٢٤. يُوسُفُ بنُ يَزِيدَ بنُ أَبِي النَّجَادِ الأَيْلِيُّ القُرَشِيُّ مولى مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ، يُكْنَى أبا يَزِيدَ، كان من أروى الناس لأحاديث الزُّهْرِيِّ^(٩)، قال عُمَانُ بنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ عن أَحْمَدَ بنِ صَالِحٍ: "تحن لنا نقم في الزُّهْرِيِّ على يُوسُفَ أحداء، قال أَحْمَدُ سَمِعْتُ أَحَادِيثَ يُوسُفَ عن الزُّهْرِيِّ فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزُّهْرِيِّ مرارا، قال أَحْمَدُ:

(١) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (١١٦).

(٢) الثقات (٧/ ٦٣٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٥٨).

(٤) المتفق والمفترق (٣/ ٢٠٩٠)، عبيدالله بن الفراء - تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق (٢/ ٣١٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ١٦٩).

(٦) ابن حبان - الثقات (٧/ ٦٣٨).

(٧) أبو نعيم - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٨/ ٢٣٧).

(٨) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (٢/ ٤٣٨).

(٩) البخاري - التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٤٠٦)، مسلم بن الحجاج - الكنى والأسماء (٢/ ٩١٣).

وَكَانَ الزُّهْرِيُّ إِذَا قَدِمَ أُيْلَةَ (١) نَزَلَ عَلَى يُونُسَ وَإِذَا سَارَ إِلَى الْمَدِينَةِ زَامِلَهُ يُونُسَ (٢)، وَقَالَ عُمَانُ بْنُ طَالُوتَ البَصْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: "أَكْثَرَ النَّاسِ فِي الزُّهْرِيِّ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ثُمَّ مَعْمَرٌ ثُمَّ عَقِيلٌ ثُمَّ يُونُسُ" (٣)، وَقَالَ ابْنُ الجُنَيْدِ عَنْ يَحْيَى: شَهِدَ الإِمْلَاءَ مِنَ الزُّهْرِيِّ لِلسُّلْطَانِ (٤)، وَقَالَ عَبْدَانُ عَنْ ابْنِ المُبَارَكِ: "إِنِّي إِذَا نَظَرْتُ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ وَيُونُسَ يُعْجِبُنِي، كَأَنَّمَا خَرَجَا مِنْ مَشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ" (٥)، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ المُبَارَكِ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ مِنْ مَعْمَرٍ، إِلَّا أَنَّ يُونُسَ أَحْفَظُ لِلْمُسْنَدِ" (٦)، وَقَالَ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَحْمَدَ: "مَا أَحَدٌ أَعْلَمُ بِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ مِنْ مَعْمَرٍ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ يُونُسَ الأَيْلِيِّ، فَإِنَّهُ كَتَبَ كُلَّ شَيْءٍ هُنَاكَ" (٧)، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ المَدِينِيِّ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدِ الأَيْلِيِّ، قَالَ: كَانَ ابْنُ المُبَارَكِ يَقُولُ: "كُتِبَ لَهُ صَحِيحٌ"، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: "وَأَقُولُ أَنَا كُتَابُهُ صَحِيحٌ" (٨)، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ (٩) وَالعَجَلِيُّ وَقَالَ الثَّانِي عَنْ وَكَيْعٍ: لَقِيتُ يُونُسَ الأَيْلِيَّ فَجَهِدَ الجَهْدَ حَتَّى يَخْلُصَ مِنْهُ حَدِيثًا وَاحِدًا، فَلَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ" (١٠)، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ وَكَيْعٍ: "رَأَيْتُ يُونُسَ بْنَ يَزِيدٍ، وَكَانَ سَيِّئَ الحِفْظِ" (١١)، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الأَثْرَمُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: "يُونُسُ كَثِيرُ الخَطَا عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الحَدِيثَ وَكَانَ يَكْتُبُ (أَرَى) أَوَّلَ الكِتَابِ، فَيَنْقَطِعُ الكَلَامُ، فَيَكُونُ

(١) أُيْلَةُ بِالْفَتْحِ مَدِينَةٌ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ القَلْزَمِ مِمَّا بَلِي الشَّامَ وَقِيلَ هِيَ آخِرُ الحِجَازِ وَأَوَّلُ الشَّامِ، قَالَ أَبُو يَزِيدٍ: مَدِينَةٌ صَغِيرَةٌ عَامِرَةٌ بِهَا زَرْعٌ يَسِيرٌ وَهِيَ مَدِينَةٌ لِلْيَهُودِ الَّذِينَ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمْ صَيْدَ السَّمَكِ يَوْمَ السَّبْتِ فَخَالَفُوا فَمَسَخُوا قَرْدَةَ وَخَنَازِيرَ، وَبِهَا فِي يَدِ الْيَهُودِ عَهْدٌ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَالَ أَبُو المَنْذَرِ: سَمِيَتْ بِأُيْلَةَ بِنْتِ مَدِينِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَدِينَةٌ بَيْنَ الفُسْطَاطِ وَمَكَّةَ عَلَى شَاطِئِ بَحْرِ القَلْزَمِ تَعُدُ فِي بِلَادِ الشَّامِ، انْظُرْ يَاقُوتَ الحَمَوِيَّ - مَعْجَمُ البِلَادِ (١/٢٩٢).

(٢) تَارِيخُ عُمَانَ الدَّارِمِيِّ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ (٤٦)، الذَّهَبِيُّ - سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٦/٣٠٠).

(٣) سَوَالِاتُ عُمَانَ بْنِ طَالُوتَ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (٥٨)، سَوَالِاتُ ابْنِ الجُنَيْدِ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (٩٥).

(٤) سَوَالِاتُ ابْنِ الجُنَيْدِ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (٩٤).

(٥) الذَّهَبِيُّ - سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٦/٢٩٨).

(٦) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٩/٢٤٨)، الذَّهَبِيُّ - سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٦/٢٩٨).

(٧) الذَّهَبِيُّ - سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٦/٢٩٨)، ابْنُ المُبَرِّدِ - بَحْرُ الدَّمِ فِيمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الإِمَامُ أَحْمَدُ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ (١٨٠).

(٨) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٩/٢٤٨)، الذَّهَبِيُّ - سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٦/٢٩٨).

(٩) تَارِيخُ عُمَانَ الدَّارِمِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (٤٢)(٤٥).

(١٠) تَارِيخُ النُّقَاتِ (٤٨٨)، ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٩/٢٤٨).

(١١) ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - الجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٩/٢٤٨)، الذَّهَبِيُّ - سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (٦/٢٩٨).

أَوَّلُهُ عَنْ سَعِيدٍ، وَبَعَّضُهُ عَنِ الرَّهْرِيِّ، فَيَسْتَبِيهُ عَلَيْهِ^(١)، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: "كَانَ حُلْوَ الْحَدِيثِ كَثِيرَةً، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَرَبِّمَا جَاءَ بِالشَّيْءِ الْمُنْكَرِ"^(٢)، عَقِبَ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "لَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْحَفَاطِ مُنْكَرًا، بَلْ غَرِيبٌ"^(٣) وَعَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ: فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ^(٤)، وَقَالَ ابْنُ خِرَاشٍ: صَدُوقٌ^(٥)، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: "ثَقَّةٌ إِلَّا أَنْ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الرَّهْرِيِّ وَهَمًا قَلِيلًا، وَفِي غَيْرِ الرَّهْرِيِّ خَطَأٌ"^(٦)، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً (٧).

أَثَرُ ضَبْطِهِ فِي الرِّوَايَةِ: يُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ رِوَايَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَحَقَهُ الْوَهْمُ فِي بَعْضِ مَرِوِيَاتِهِ عَنْهُ، وَالْخَطَأُ فِي مَرِوِيَاتِهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَدِ احْتَجَّ بِهِ أَرَبَابُ الصَّحَاحِ أَصْلًا وَتَبَعًا كَمَا نَوَّهَ الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ^(٨)، وَلَهُ كِتَابٌ شَهِدَ بِصِحَّتِهِ صِرَاحًا ابْنَ الْمُبَارَكِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَغَيْرَهُمَا، وَإِشَارَةٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الَّذِي قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: "أَثَبْتُ النَّاسَ فِي الرَّهْرِيِّ: سَفِيَانُ بْنُ عُبَيْنَةَ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، ثُمَّ مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، وَيُونُسُ مِنْ كِتَابِهِ"، فَهُوَ عَلَى هَذَا كِتَابِهِ صَحِيحٌ وَخَطْئُهُ وَوَهْمُهُ مِنْ رِوَايَتِهِ مِنْ حِفْظِهِ.

المبحث الثاني: بعض أسباب اختلال الضبط

- (١) عدم مراجعة الكتب بصفة مستمرة والتنقيب من الحفظ.
- (٢) رواية الحديث من كتب الناس وغالبًا لم ينتبث من ضبطها، فيقع في الخطأ.
- (٣) أن يكون أُمياً لا يكتب ولكنه يقرأ، فيعتمد على من يكتب له.
- (٤) أن يبيع المحدث كتبه التي يعتمد عليها ويحدث من حفظه فيقع في الخطأ.

- (١) سؤالات أبو بكر الأثرم للإمام أحمد بن حنبل (١٩٥)، ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٨)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٩٩).
- (٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٥٢٠).
- (٣) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٠).
- (٤) ابن أبي حاتم - الجرح والتعديل (٩/ ٢٤٩)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٠).
- (٥) الذهبي - سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٠).
- (٦) التقریب (٦١٤).
- (٧) البخاري - التاريخ الكبير (٨/ ٤٠٦)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٣٣)، الباجي - التعديل والتجريح (٣/ ١٢٤٤)، المزي - تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٥٧)، الكاشف (٢/ ٤٠٤)، ابن حجر - تهذيب (١١/ ٤٥٢)، السيوطي - طبقات الحفاظ (٧٨).
- (٨) الباجي - التعديل والتجريح (٣/ ١٢٤٣)، الذهبي - سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٠).

- (٥) أن يتابع غيره على خطأه لجلالته في نفسه.
- (٦) أن يقع الخطأ ممن روى عنه.
- (٧) كبر السن أو العمى فيحدث من حفظه، أو يُلقن، فيقع في الخطأ.
- (٨) السفر بلا كتب فيحدث من حفظه على التوهم فيغلط مع صحة أصوله.
- (٩) العمل بالقضاء فينشغل به عن مراجعة أصوله، وبالتالي يدخله النسيان والوهم في الرواية.
- (١٠) يذفن كتبه، فيحدث من حفظه، فيقع في الوهم.
- (١١) ليس لديه القدرة على ضبط حفظه؛ لتفاوت قدرات البشر.
- المبحث الثالث: بعض العبارات المستخدمة في الإشارة إلى هذا النوع من المحدثين**
- كعبارات المقارنين بين الحفاظ: أحب إلي ما حدث من كتابه، وإذا حدث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط.
- أو كقول أبو قدامه عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ: إذا كان الكتاب فكتاب أبو عوانه وهَمَّام وإذا كان الحفظ فحفظ هُشَيْمٍ وسعيد.
- ثقة صدوق في حفظه شيء.
- صدوق شيء الحفظ ما حدث من كتابه فهو صالح وما حدث من حفظه فليس بشيء.
- وإذا حدث من كتابه فهو صحيح وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ.
- شيء الحفظ ربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ.
- حفظه ليس بشيء كتابه أصح.
- ما روى من كتابه، فهو أثبت من حفظه.
- إذا حدث من كتابه فهو أثبت وإذا حدث من حفظه ربما وهم.
- كتبه صحيحه، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً.
- كان إذا حدث من حفظه كأنه يخطئ وكان إذا حدث من كتابه فليس به بأس.
- ما حدث من أصل كتابه فهو أصح.
- محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط.
- لما كبر ربما قرئ عليه حديث فيه بعض النكارة فيجيزه.
- كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه.

- عمي في آخر عمره فربما لقن ما ليس من حديثه فمن سمع منه وهو بصير فحديثه عنه حسن.
- ما حدثك فاكتب عنه وما حدث به تلقينا فلا.
- كان يحدث من حفظه على التوهم فيغلط وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة.
- يعرف حفظه وينكر وكتابه أصح.
- ساء حفظه بعدما استقضى فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح.
- إذا حدث عنه قيل: حدثنا من أصل كتابه.
- ما روي من أصل كتابه فهو أصح.
- عابوه بسوء حفظه .
- يعتبر بحديثه إذا حدث عن الثقات من كتابه فإن فيما حدث من حفظه بعض المناكير.
- تُكَلِّمُ فِي حَدِيثِهِ مِنْ صَدْرِهِ وَتُفَقِّحُ عَلَى كِتَابِهِ.

النتائج :

- إن ضبط الصدر وإن كان منقبة، فضبط الكتاب أسلم، والجمع بينهما زيادة خير كما ذكر المحدثون، ولكن ثمة أمور تبدو جلية من هذا البحث تخص من جمع بين الضبطين ثم اكتفى بضبط صدره فحدث منه دون مراجعة أصوله وهي.
- من وقع الوهم في روايته من حفظه، فلا يُترك جل حديثه، وإنما يترك ما وقع فيه الخطأ ويحتج بما ثبتت صحته.
- جل من قيل فيهم "إذا حدث من حفظه ضعيف، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح الكتاب" لا يُطعن في عدالتهم ولا يتهموا في دينهم، وإنما التليين من جهة ضبطهم في الحفظ.
- غالباً لا يكون الخطأ ملازماً للراوي من أول طلبه للحديث وإنما قد يكون لطارئ من كبر سن أو إصابة بعارض كعمى، أو انشغال بقضاء وغيره عن مراجعة أصوله.
- قد لا يكون من هذا نعته ضعيفاً، فقد يكون من الثقات، بل ومن أرباب كتب السنة، ولكن الكمال عزيز أباى أن يكون لغير الله ﷻ، وابن آدم محل الخطأ والنسيان.
- إن هؤلاء المحدثون وإن كانوا موجودون فهم قلة بمقارنتهم مع باقي المحدثين.
- لم يكن خطأ هؤلاء المحدثون عن قصد وتعمد بل هو نتاج انشغالهم عن مراجعة أصولهم أو وثوقهم بضبط صدورهم.
- قد يكون السبب في الخطأ عدم الرجوع إلى الأصول تساهلاً، والوثوق بالنفس الزائد عن حده الطبيعي.
- الوثوق بالمقربين في نقل حديث رسول الله ﷺ قد يكون مدخل للخطأ واختلال ضبط الكتاب.
- الوثوق بالأبناء وتمكينهم من الأصول، فيزيدون فيها دون علم الآباء.
- أن يسافر المحدث للتجارة أو لأمر آخر بلا أصوله التي يعتمد عليها في النقل، فيحدث في غير بلاده من حفظه، فيقع في الوهم والخطأ بلا قصد.

ثبت المصادر والمراجع

١. أحوال الرجال لإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق ، توفي ٢٥٩هـ ، دار النشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق صبحي البدري السامرائي .
٢. الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: ٤٤٦هـ) تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩، ثلاثة أجزاء.
٣. الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، المتوفى: ٣٧٨ هـ: تحتوي هذه النسخة من الكتاب على قسمين: القسم المطبوع: يبدأ (بأبي إسحاق) وينتهي (بأبي خنساء). تحقيق يوسق بن محمد الدخيل نشر دار الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م، أربعة أجزاء. وهذا القسم موافق ومقابل على المطبوع. القسم المخطوط: يبدأ (بأبي الدرداء) وينتهي (بأبي عكاشة) . وهذا القسم أثبتنا فيه أرقام أوراق المخطوط في بداية كل صفحة وجعلناه كجزء خامس للمطبوع.
٤. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث ، أحمد بن الحسين البيهقي توفي ٤٥٨ ، نشر دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠١هـ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق أحمد عصام الكاتب .
٥. الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، نشر دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٠م ، الطبعة الخامسة ، ثمانية أجزاء .
٦. الاغتباط لمعرفة من رمي بالاختلاط ، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ، ت ٨٤١ ، نشر الوكالة العربية ، الزرقاء ، جزء واحد ، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد .
٧. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ) تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم ، نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء ١٢.
٨. الطبقات الكبرى (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم) لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي توفي ٢٣٠ ، نشر مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ١٤٠٨هـ ، الطبعة الثانية ، جزء واحد ، تحقيق زياد محمد منصور.
٩. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر،

- نشر دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م، جزء واحد.
١٠. الأم ، محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله ، توفي ٢٠٤ ، نشر دار المعرفة بيروت ١٣٩٣ ، الطبعة الثانية ، ثمانية أجزاء .
١١. إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ) نشر المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ، أربعة أجزاء.
١٢. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، أحمد بن محمد بن حنبل توفي ٢٤١ ، نشر دار الراجية ، الرياض ، سنة ١٩٨٩ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق د.أبو أسامة وصي الله بن محمد بن عباس
١٣. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ، الحارث بن أبي أسامة / الحافظ نور الدين الهيثمي توفي ٢٨٢ ، نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية المدينة المنورة سنة ١٤١٣ - ١٩٩٢ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق د. حسين أحمد صالح الباكري.
١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم نشر المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، جزاءين.
١٥. تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ليحيى بن معين أبو زكريا ، ت ٢٣٣ ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، عام ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة الأولى ، أربعة أجزاء ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف .
١٦. تاريخ ابن يونس المصري لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ) نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ ، جزاءين.
١٧. تاريخ أبي زرعة الدمشقي لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري ، توفي ٢٨١هـ ، نشر مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٨٠م ، جزأين ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني .
١٨. تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ، توفي ٣٨٥هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق د عبد المعطي قلجعي .
١٩. تاريخ أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق، سيد كسروي حسن، نشر دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م، عدد الأجزاء: جزأين.

٢٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق، الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء ١٥.
٢١. تاريخ الثقات لأحمد بن عبد الله العجلي، توفي ٢٦١هـ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، ترتيب علي الهيثمي، توثيق وتخريج د عبد المعطي قلجعي .
٢٢. التاريخ الكبير لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، ت ٢٥٦هـ، نشر دار الفكر، ٨ أجزاء، تحقيق السيد هاشم الندوي.
٢٣. تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، ت ٤٦٣هـ، دار النشر دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر -، ١٤ أجزاء .
٢٤. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، توفي ٢٨٠هـ، نشر دار المأمون للتراث، دمشق، جزء، تحقيق د أحمد محمد نور سيف.
٢٥. التاريخ ليحيى بن معين، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، دراسة وترتيب وتحقيق د أحمد محمد نور سيف، أربعة أجزاء .
٢٦. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زير الربعي ت ٣٩٧، نشر دار العاصمة، الرياض ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، جزأين، تحقيق د. عبد الله أحمد سليمان الحمد.
٢٧. تاريخ واسط لأسلم بن سهل بن أسلم بن حبيب الرزاز الواسطي، أبو الحسن، بحَثَل (المتوفى: ٢٩٢هـ) تحقيق كوركيس عواد، نشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ، جزء واحد.
٢٨. التبيين لأسماء المدلسين لإبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، توفي ٨٤١هـ، نشر مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، الطبعة الأولى، جزء واحد، تحقيق محمد إبراهيم داود الموصللي .
٢٩. تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي لعبيد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء، أبو القاسم بن أبي الفرج بن أبي خازم ابن القاضي أبي يعلى البغدادي، الحنبلي (المتوفى: ٥٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د.

- شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نشر مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، جزاءين.
٣٠. تحرير الحديث عبد الله بن يوسف الجديع، نشر مؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، جزأين .
٣١. تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع، نشر مؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٨ هـ، جزأين .
٣٢. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، توفي ١٣٥٣، نشر دار الكتب العلمية ببيروت، عشرة أجزاء .
٣٣. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ) نشر الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م، جزأين.
٣٤. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢ هـ) نشر الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م، جزأين.
٣٥. التحقيق في أحاديث الخلف لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، توفي ٥٩٧، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٥ هـ الطبعة الأولى، جزاءين، تحقق مسعد عبد الحميد محمد السعدني
٣٦. تذكرة الحفاظ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، نشر دار الكتب العلمية ببيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، أربعة أجزاء.
٣٧. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد توفي ٦٥٦، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ١٤١٧، الطبعة الأولى، أربعة أجزاء، تحقيق إبراهيم شمس الدين .
٣٨. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الحاكم، توفي ٤٠٥ هـ، نشر، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت ١٤٠٧ الطبعة الأولى، جزء واحد، تحقيق كمال يوسف الحوت.
٣٩. تسمية من روي عنه من أولاد العشرة لعلي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن السعدي مولا هم توفي ٢٣٤، نشر دار القلم الكويت ١٤٠٢ - ١٩٨٢ الطبعة الأولى، جزء واحد، تحقيق علي محمد جماز .

٤٠. تصحيقات المحدثين للحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ت ٣٨٢هـ، نشر المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، ١٤٠٢هـ، ط الأولى، جزأين، تحقيق محمود أحمد ميرة
٤١. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لسليمان بن خلف بن سعد الباجي، ت ٤٧٤، نشر دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الأولى، ٣ أجزاء، تحقيق د. أبو لبابة حسين
٤٢. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح لسليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي، توفي ٤٧٤، نشر دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الطبعة الأولى، ٣ أجزاء، تحقيق د. أبو لبابة حسين.
٤٣. التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، توفي ٨١٦، نشر دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، جزء واحد، تحقيق إبراهيم الأبياري .
٤٤. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله، توفي ٢٩٤، نشر مكتبة الدار المدينة المنورة ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، جزأين، تحقيق د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي .
٤٥. تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) تحقيق خليل بن محمد العربي، نشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، جزء واحد.
٤٦. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء توفي ٧٧٤ نشر دار الفكر بيروت، ١٤٠١، أربعة أجزاء.
٤٧. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، توفي ٨٥٢ نشر دار الرشيد سوريا ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة الأولى، جزء واحد، تحقيق محمد عوامة .
٤٨. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، توفي ٦٢٩هـ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨، الطبعة الأولى، جزء واحد، تحقيق كمال يوسف الحوت .
٤٩. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، وبذيله المصباح على مقدمة ابن الصلاح، نشر دار الحديث، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥٠. التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، نشر مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، أربعة أجزاء.
٥١. تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، توفي ٨٥٢ نشر المدينة المنورة ١٣٨٤ - ١٩٦٤، أربعة أجزاء ، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني .
٥٢. تهذيب الأسماء واللغات ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي توفي ٦٧٦ ، نشر دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٩٦ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد .
٥٣. تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، توفي ٨٥٢ ، نشر دار الفكر بيروت ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة الأولى ، أربعة عشر جزء .
٥٤. تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزني ، ت ٧٤٢، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ ، طبعة الأولى ، ٣٥ جزء ، تحقيق د. بشار عواد معروف
٥٥. التوسل أنواعه وأحكامه لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) تحقيق محمد عيد العباسي، نشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، جزء واحد.
٥٦. التوقيف على مهمات التعاريف ، محمد عبد الرؤوف المناوي توفي ١٠٣١ نشر دار الفكر المعاصر ، دار الفكر بيروت ، دمشق ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق د. محمد رضوان الداية
٥٧. الثقات لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، ت ٣٥٤هـ ، نشر دار الفكر ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ، الطبعة الأولى ، ٩ أجزاء ، تحقيق السيد شرف الدين أحمد .
٥٨. جامع الأصول في حديث الرسول ﷺ لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري "ابن الأثير" ، توفي ٦٠٦هـ ، تحقيق محمد حامد الفقي ، نشر دار إحياء التراث ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م .
٥٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر توفي ٣١٠ ، نشر دار الفكر بيروت ١٤٠٥هـ ، ثلاثون جزء .

٦٠. جامع التحصيل في أحكام المراسيل لأبي سعيد بن خليل بن كيكدي أبو سعيد العلاتي ، توفي ٧٦١هـ ، نشر عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ، الطبعة الثانية ، جزء تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي .
٦١. الجامع الصحيح المختصر ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي توفي ٢٥٦هـ ، نشر دار ابن كثير ، اليمامة بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة الثالثة ، ستة أجزاء ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا .
٦٢. الجامع الصحيح المختصر للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ١٩٤ - ٢٥٦هـ ، نشر دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م الطبعة ، الثالثة ، عدد الأجزاء ٦ ، تحقيق د/ مصطفى ديب البغا
٦٣. الجامع الصحيح سنن الترمذي ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، توفي ٢٧٩ ، نشر دار إحياء التراث العربي بيروت ، خمسة أجزاء ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون .
٦٤. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، توفي ٧٥٠ ، نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٨ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد .
٦٥. الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي ، ت ٣٢٧ ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م ، الطبعة الأولى ، ٩ أجزاء
٦٦. جزاين .
٦٧. الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥هـ) نشر مير محمد كتب خانة - كراتشي
٦٨. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله توفي ٧٥١هـ ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، الطبعة الثانية ، ٤ أجزاء .
٦٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ت ٤٣٠ ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، سنة ١٤٠٥ ، الطبعة الرابعة ، عشرة أجزاء .
٧٠. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) نشر السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م ثم صورتها عدة دور منه - دار الكتاب العربي - بيروت - دار

- الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - دار الكتب العلمية- بيروت (طبعة ١٤٠٩هـ بدون تحقيق)، عشرة أجزاء.
٧١. دراسات في الجرح والتعديل محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، نشر دار السلام الرياض الطبعة الجديدة ١٤٢٤هـ ، جزء واحد .
٧٢. الدراية في تخريج أحاديث الهداية لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل ، توفي ٨٥٢هـ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، جزأين ، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني المدني .
٧٣. الدليل الشافي على المنهل الصافي لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ت ٨٧٤هـ جزأين تحقيق فهم محمد شلتوت طبع جامعة أم القرى
٧٤. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم ، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، توفي ٣٨٥هـ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨ ، الطبعة الأولى، جزأين، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت .
٧٥. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، توفي ٧٤٨هـ ، نشر مكتبة المنار ، الزرقاء ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق محمد شكور الميادين .
٧٦. رجال صحيح مسلم لأحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني ، توفي ٤٢٨هـ ، نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق عبد الله الليثي .
٧٧. رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ) تحقيق محمد عيد العباسي، نشر دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م ، جزء واحد.
٧٨. الرسالة لمحمد بن إدريس الشافعي ، نشر دار الكتاب العربي ، ١٤٢٥هـ - بيروت ، تحقيق خالد العلمي وزهير الكبي ، جزء واحد .
٧٩. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لمحمد اللكنوي الهندي توفي ١٣٠٤هـ تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، نشر مكتبة المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الثامنة ١٤٢٥هـ ، جزء واحد .
٨٠. الروض الداني (المعجم الصغير) ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، توفي ٣٦٠هـ ، نشر المكتب الإسلامي ، دار عمار بيروت ، عمان ١٤٠٥ - ١٩٨٥هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير .

٨١. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ، توفي ٥٤١هـ نشر مؤسسة الريان بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، جزأين ، تقديم وتوضيح وتخريج د/ شعبان محمد إسماعيل .
٨٢. سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد ليحيى بن معين في الجرح والتعديل وعلل الرجال ، تحقيق محمد بن علي الأزهرى ، نشر الفاروق الحديثه ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ
٨٣. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم ، لأحمد بن حنبل ، ت ٢٤١ ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، بالمدينة المنورة ، عام ١٤١٤ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق ، د. زياد محمد منصور .
٨٤. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم لأحمد بن حنبل ، ت ٢٤١هـ ، النشر مكتبة العلوم والحكم ، بالمدينة المنورة سنة ١٤١٤ ، الطبعة الأولى ، جزء ، تحقيق د. زياد محمد منصور
٨٥. سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي وغيره من المشايخ للإمام أبي الحسن الدارقطني في الجرح والتعديل وعلل الحديث ، تحقيق محمد الأزهرى ، نشر الفاروق الحديثه ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ .
٨٦. سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني ، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، ت ٣٨٥ ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر .
٨٧. سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ، علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني ، توفي ٣٨٥ ، نشر مكتبة المعارف الرياض ، سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٤ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق موفق بن عبدالله بن عبدالقادر .
٨٨. سؤالات عثمان بن طالوت البصري ليحيى بن معين (المتوفى ٢٣٣ هـ) تحقيق محمد الأزهرى، نشر الفاروق الحديثه، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ، جزء واحد.
٨٩. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل ، نشر مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، دراسة وتحقيق موفق عبد القادر
٩٠. السنة لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله ، توفي ٢٩٤ ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٨ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد تحقيق سالم أحمد السلفي .
٩١. سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، توفي ٢٧٥ ، نشر دار الفكر بيروت ، جزأين ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

٩٢. سنن البيهقي الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، توفي ٤٥٨ نشر مكتبة دار الباز مكة المكرمة ١٤١٤ - ١٩٩٤ ، عشرة أجزاء ، تحقيق محمد عبد القادر عطا .

٩٣. سنن الدارمي ، عبد الله الدارمي ، نشر دار الفكر بيروت ١٤١٤ هـ ، جزأين .

٩٤. السنن الكبرى لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: (١٠ و ٢ فهارس).

٩٥. سنن سعيد بن منصور، لسعيد بن منصور توفي ٢٢٧ نشر دار العصيمي الرياض ١٤١٤ الطبعة الأولى خمسة أجزاء ، تحقيق د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

٩٦. سير أعلام النبلاء لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م، عدد الأجزاء ٢٥ (٢٣ ومجلدان فهارس).

٩٧. شرح أسماء الله الحسنى ، حصة الصغير ، نشر دار القاسم ط الأولى ١٤٢٠ هـ .

٩٨. شرح ألفية العراقي مؤلف الأصل: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير [الكتاب مرقم آليا، رقم الجزء هو رقم الدرس - ٥٧ درسا]

٩٩. شرح رياض الصالحين لمحمد بن صالح ابن عثيمين ، نشر مدار الوطن للنشر ، الرياض الطبعة الثانية ١٤٢٧ هـ ، عدد الأجزاء ٦ .

١٠٠. شعب الإيمان ، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي توفي ٤٥٨ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٠ ، الطبعة الأولى ، ثمانية أجزاء ، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغول.

١٠١. صحيح ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري توفي ٣١١ ، نشر المكتب الإسلامي بيروت ١٣٩٠ - ١٩٧٠ ، أربعة أجزاء ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي .

١٠٢. صحيح ابن خزيمة لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ) تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، نشر المكتب الإسلامي - بيروت، أربعة أجزاء.

١٠٣. صفة الصفوة لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) نشر دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩ تحقيق محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي، أربعة أجزاء.
١٠٤. صفة الصفوة ، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج ، توفي ٥٩٧هـ ، نشر دار المعرفة بيروت ١٣٩٩ - ١٩٧٩ ، الطبعة الثانية ، أربعة أجزاء ، تحقيق محمود فاخوري - د. محمد رواس قلعه جي.
١٠٥. الضعفاء الصغير ، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ت ٢٥٦هـ ، نشر دار الوعي ، حلب عام ١٣٩٦ ، الطبعة الأولى جزء واحد ، تحقيق محمود إبراهيم زايد .
١٠٦. الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي ت ٣٢٢هـ ، نشر دار المكتبة العلمية بيروت سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، الطبعة الأولى ، أربعة أجزاء ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعي
١٠٧. الضعفاء والمتروكين لأحمد بن شعيب النسائي توفي ٣٠١هـ ، دار النشر دار الوعي ، نشر حلب ١٣٦٩هـ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق محمود إبراهيم زايد .
١٠٨. الضعفاء والمتروكين لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، توفي ٥٧٩هـ ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة النشر ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق عبد الله القاضي .
١٠٩. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، جزأين.
١١٠. طبقات الحفاظ لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل ، توفي ٩١١هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت عام ١٤٠٣ ، الطبعة الأولى ، جزء .
١١١. الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري ، توفي ٢٣٠هـ ، نشر دار صادر بيروت ، سنة النشر بدون ، ثمانية أجزاء .
١١٢. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها ، عبدالله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأنصاري ، توفي ٣٦٩هـ ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م الطبعة الثانية ، أربعة أجزاء ، تحقيق عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي
١١٣. طبقات المدلسين لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، توفي ٨٥٢هـ ، نشر مكتبة المنار عمان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق د. عاصم بن عبدالله القريوتي
١١٤. الطبقات لخليفة بن خياط الليثي العصفري توفي ٢٤٠هـ ، نشر دار طيبة الرياض ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢هـ ، الطبعة الثانية ، جزء واحد ، تحقيق د. أكرم ضياء العمري .

- علل الترمذي لمحمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي ، توفي ٢٩٧ نشر دار إحياء التراث العربي بيروت ١٣٥٧ - ١٩٣٨ ، جزء واحد ، تحقيق أحمد محمد شاكر .
- ١١٥ . علل الحديث ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي أبو محمد توفي ٣٢٧ ، نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٥ ، جزأين ، تحقيق محب الدين الخطيب .
- ١١٦ . العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، عبد الرحمن بن علي بن الجوزي توفي ٥٩٧ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق خليل الميس .
- ١١٧ . العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل الشيباني ، ت ٢٤١ ، نشر المكتب الإسلامي ، دار الخاني ، بيروت ، الرياض ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، الطبعة الأولى ، ٤ أجزاء ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس .
- ١١٨ . عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق د. فاروق حمادة، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦، جزء واحد.
- ١١٩ . العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، توفي ١٧٥ هـ ، نشر دار ومكتبة الهلال ، خمسة أجزاء ، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي .
- ١٢٠ . غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ) نشر مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ - ج. برجستراسر، ثلاثة أجزاء.
- ١٢١ . غريبي القرآن والحديث ، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي توفي ٤٠١ هـ ، مخطوط برقم ٧٦٥٣/ق ، ثلاثة أجزاء .
- ١٢٢ . فتح الباب في الكنى والألقاب لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مئذ العبدى (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، جزء واحد.
- ١٢٣ . فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي توفي ٨٥٢ هـ ، نشر دار المعرفة ، بيروت ١٣٧٩ هـ ، ثلاثة عشر جزءاً ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب .
- ١٢٤ . فتح المغيب بشرح الفية الحديث للعراقي لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي ، نشر مكتبة السنة - مصر ، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.

١٢٥. الفوائد البهية في تراجم الحنفية لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، ت ١٣٠٤هـ - ١٨٨٧م
١٢٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة لمحمد بن أحمد أبو عبدالله الذهبي دمشقي ت ٧٤٨ ، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو ، جدة ، سنة ١٤١٣ - ١٩٩٢ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق محمد عوامة .
١٢٧. الكامل في ضعفاء الرجال لعبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ت ٣٦٥ ، نشر دار الفكر ، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ الطبعة الثالثة ، ٧ أجزاء ، تحقيق يحيى مختار غزاوي
١٢٨. كتاب المختلطين لصالح الدين أبو سعيد خليل بن سيف الدين كيكليدي بن عبدالله العلائي توفي ٧٦١ ، نشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٦م الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد .
١٢٩. كتاب الوفيات أبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب ، توفي ٨٠٩ ، نشر دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، سنة ١٩٧٨ ، الطبعة الثانية ، جزء واحد ، تحقيق عادل نويهض
١٣٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، ت ١١٦٢ ، نشر المكتبة العصرية ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، جزأين ، تحقيق عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي.
١٣١. الكفاية في علم الرواية ، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ، توفي ٤٦٣ ، نشر المكتبة العلمية المدينة المنورة ، جزأ واحد ، تحقيق أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني .
١٣٢. الكنى والأسماء لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين ، توفي ٢٦١هـ ، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، سنة ١٤٠٤هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشيري .
١٣٣. الكواكب النيرات لمحمد بن أحمد بن يوسف أبو البركات الذهبي الشافعي ، توفي ٩٢٩ ، نشر دار المأمون للتراث دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ، جزء ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي .
١٣٤. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري ، توفي ٧١١هـ ، نشر دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ، خمسة عشر جزءاً .

١٣٥. المجروحين ، أبو حاتم محمد بن حبان البستي توفي ٣٥٤ ، نشر دار الوعي حلب ،
ثلاثة أجزاء ، تحقيق محمود إبراهيم زايد
١٣٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، ت ٨٠٧ ، نشر دار الريان
للتراث ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بيروت ، سنة ١٤٠٧ ، عشرة أجزاء .
١٣٧. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ت ٣٦٠ نشر
دار الفكر ، بيروت ١٤٠٤ هـ ، الطبعة الثالثة ، جزء تحقيق د. محمد عجاج الخطيب
١٣٨. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، نشر مؤسسة علوم القرآن
دمشق ١٣٩٨ هـ ، ستة أجزاء .
١٣٩. مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي
(المتوفى: ٦٦٦ هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية - الدار
النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م، جزء واحد.
١٤٠. مختصر الأحكام لأبي علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، المتوفى ٣١٢ هـ
تحقيق أنيس بن أحمد، نشر (١-٤) مكتبة الغرباء الأثرية، (٥-٧) دار المؤيد، سبعة
أجزاء. هذا الكتاب هو مستخرج على جامع الترمذي.
١٤١. مختصر الكامل في الضعفاء لأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني
العبيدي، تقي الدين المقرئ (المتوفى: ٨٤٥ هـ)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي ،
نشر: مكتبة السنة - مصر / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، جزء واحد.
١٤٢. المدخل إلى دراسة علوم الحديث ، سيد عبد الماجد الغوري ، دار ابن كثير دمشق ،
الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ ، جزء واحد .
١٤٣. المستدرک على الصحيحين ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، توفي
٤٠٥ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١ - ١٩٩٠ ، الطبعة الأولى ، أربعة أجزاء ،
تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.
١٤٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، نشر : مؤسسة
الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م ، عدد الأجزاء (٤٥+٥٠ فهارس).
١٤٥. مسند الروياني ، محمد بن هارون الروياني أبو بكر ، توفي ٣٠٧ ، نشر مؤسسة
قرطبة القاهرة ١٤١٦ هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق أيمن علي أبو يمانى .
١٤٦. مسند الشافعي ، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي توفي ٢٠٤ ، نشر دار الكتب
العلمية بيروت ، جزء واحد.

١٤٧. مسند الشاميين لسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، توفي ٣٦٠هـ ، نشر مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٤ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي .
١٤٨. مشاهير علماء الأمصار ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، توفي ٣٥٤هـ ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٥٩م ، جزء واحد ، تحقيق م. فلايشهمر .
١٤٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، توفي سنة ٧٧٠هـ ، نشر المكتبة العلمية بيروت ، جزأين .
١٥٠. المعجم الأوسط ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، توفي ٣٦٠هـ ، نشر دار الحرمين القاهرة ، ١٤١٥ ، عشرة أجزاء ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني .
١٥١. معجم البلدان لياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله توفي ٦٢٦هـ ، نشر دار الفكر بيروت ، خمسة أجزاء .
١٥٢. معجم الصحابة ، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين توفي ٣٥١هـ ، نشر مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة ١٤١٨ ، الطبعة الأولى ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق صلاح بن سالم المصراطي .
١٥٣. المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني ، ت ٣٦٠هـ ، نشر دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ٢٤ جزء ، تحقيق حمدي السلفي .
١٥٤. معرفة أصحاب الأعمش سليمان بن مهران لمحمد التركي ، نشر دار العاصمة الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ .
١٥٥. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز ، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء ، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) تحقيق الجزء الأول: محمد كامل القصار ، نشر مجمع اللغة العربية - دمشق
١٥٦. معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد لمحمد بن أحمد الذهبي ، توفي ٧٤٨هـ ، نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، تحقيق إبراهيم إدريس .
١٥٧. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) نشر دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، جزء واحد .

١٥٨. معرفة علوم الحديث ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، توفي ٤٠٥هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م الطبعة الثانية ، جزء واحد ، تحقيق السيد معظم حسين .
١٥٩. المعين في طبقات المحدثين ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، توفي ٧٤٨هـ ، نشر دار الفرقان ، عمان - الأردن ، ١٤٠٤هـ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد .
١٦٠. المغني في أصول الفقه للإمام جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي ٦٩١هـ جزء ، تحقيق د/ محمد مظهر بقا ، طبع جامعة أم القرى ط الأولى ١٤٠٣هـ
١٦١. المقتنى في سرد الكنى شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، توفي ٧٤٨هـ ، نشر مطابع الجامعة الإسلامية المدينة المنورة ، سنة ١٤٠٨هـ ، جزاين ، تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد
١٦٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، توفي ٨٨٤هـ ، نشر مكتبة الرشد للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٠ الطبعة الأولى ، ثلاثة أجزاء ، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
١٦٣. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق ، توفي ٢٨٤هـ ، نشر دار المأمون للتراث ، دمشق ، جزء ، تحقيق د أحمد محمد نور سيف .
١٦٤. مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ، عبد الرزاق خليفة الشاذلي ، والسيد محمد السيد نوح ، دار ابن حزم بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، جزء واحد .
١٦٥. المنتخب من مسند عبد بن حميد ، عبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي ، توفي ٢٤٩هـ نشر مكتبة السنة القاهرة ١٤٠٨ - ١٩٨٨ ، الطبعة الأولى ، جزء واحد ، تحقيق صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي .
١٦٦. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ، علي بن أبي بكر الهيثمي أبو الحسن ، توفي ٨٠٧هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ، جزء واحد ، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة .
١٦٧. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزامل - محمود محمد خليل) الطبعة الأولى، ٢٠٠١م نشر عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

١٦٨. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله جمع السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، نشر: عالم الكتب الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، أربعة أجزاء.
١٦٩. الموضوعات لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي ت ٥٩٧هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ، سنة ١٤١٥هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تخريج توفيق حمدان .
١٧٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبى (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م، أربعة أجزاء.
١٧١. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت ٨٥٢ نشر دار إحياء التراث العرب ، بيروت ، جزء ، ضمن كتاب سبل السلام .
١٧٢. نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني توفي ٨٥٢هـ ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠١هـ .
١٧٣. النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق ودراسة د/ربيع بن هادي عمير ، جزأين ، نشر دار الراجية ، الرياض ، ط الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
١٧٤. النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري "ابن الأثير" ، توفي ٦٠٦هـ ، نشر دار الفكر بيروت ، خمسة أجزاء ، تحقيق محمود الطاحي .
١٧٥. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادد لأبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي ت ٣٩٨هـ ، نشر دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى ، جزأين ، تحقيق عبد الله الليثي .
١٧٦. هدي الساري مقدمة فتح الباري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، نسخة خاصة بالشاملة.
١٧٧. الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفي (المتوفى: ٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى نشر دار إحياء التراث - بيروت سنة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٢٩ جزءاً.